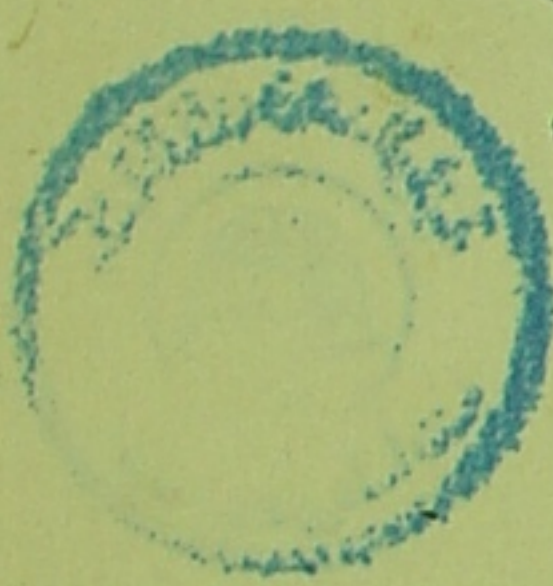




نظام
الوجيز

كتاب نظم المرجيز في الفقه على مذهب الامام
 الرباني والصدوق الثاني عبد الله
 احمد بن محمد بن حنبل الشيباني
 رضي الله عنه وارضاه
 تاليف الامام العالم
 العلامة والكبير
 الفقيه



نصر الله التستري البغدادي الحنفي ثغمد الله برحمته وجميع ائمة المسلمين

تُسْتَر بالضم ثم السكون وفتح التاء الاخرى ويراء اعظم
 مدينة بخوزستان اليوم وهو تعريب تشوشتر
 قاله في معجم البلدان وقال التستريون جمع نسبة للذي
 قبله محلة كانت ببغداد في الجانب الغربي بين دجلة وباب
 البصرة يسكنها اهل تستر وقال السيوطي في حسن
 المحاضرة جلال الدين نصراهم بن احمد البغدادي مزيل القاهرة
 و له سنة ٧٣٣ و اخذ عن الكرياني وغيره وولي غالب
 تدريس الحديث ببغداد ثم قدم القاهرة فولي تدريس
 الكتابة بالبرقوقية وغالب تدريس الحديث بمصر
 مات في صفر سنة اثنتي عشرة وثمان مائة وسمي

عم خط
 (٤١)
 اصف

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين وعليه نتوكل ربنا رب السموات والارض

الحمد لله الذي تفضل
بما يشاء من فضله
والعلم بالاسرار والكرام
التي لا يعلم الا هو
على رسوله الملك العالم
طرا وخيرا وناورا
وخيرا منعت بحدودكم
وخيرا من صلى وصام واعتمر
من الدنيا وبروا بآثارها
افضل اصحاب وخير امم
لهم على تنافع الزمان
كفضل بدر التمر في النجم
عليه في عقد لهم وحل
واعظم الاجر له ان شئ
وهم معناه وفي تفهيمهم
لما دعى الشرح اليه عامعا
فاخرجهم ما اوضح به السبيل
اكثر انواع العلم تنفع
بدون حفظ لنظرة لا ينفع
ولم يكن للحفظ مثل النظم
كتاب نقد جامع مختصر
اعني الامام احمد بن حنبل
الصابر الناصر للقران
من الضاعين بآثارها
اعانة الراغب في حفظه
مقتصر



مقتصر فيه على الصحيح
صغره ما هو في الوجيز
وزدت ما به وندم يكمل
ولم اخالف ما اليه ذهبا
فهو كتاب ليس بالمحمل
بل وسط يجلو اعز المذهب
لما طب كنفها لها مثله
والله في قصدي وقولي والعمل
وان يكن منه بالتدقيق
وتنفع ما اصيب من صواب
ومطالي او لسد اخر
وها نا في ما قصدت اشرح
ليحصل النفع به عن قرب

كتاب الطهارة بالمياه

الماء ما برغ منه مطلقا
ولا يضر ملكه ان غيى
او خلط ما لم يمتزج ان طهر
او ليس صدق الماء عنه بعد
ان حصل فيه بلا تغيير
او انه استعمل في مندوب
وما خلت للظن من يسير
وان شمس سحي او ما يطهر
بلاكر اهة وفيما سخنا
او غصب ايضا بالكراهة احكم
فصل
والماء منه طاهر لا يرفع
المطاف البنا في على ما خلقت
او ملكته او اي شئ جاوزه
او يمتزج والصون عنه عسرا
او خلط ما ينجس فيما يكثر
او غيراه حالة التطهير
او غس كغ ناي مغلوب
فالرجل يمنع منه في تطهير
او شرف الاكله مطهر
واشبهه او ينجس تسخنا
كفصل الخاس بما زمر
من حدث او خبث ما يمنع

وهو الذي يستعمل في رفع الحدث
بوصفه في الفسلة المطهر
في صفة واحدة أو غلبا
أو الذي يعصر أو يستقطر

فصل
وان ترد بخا سيرا
فنجس وما به ثقب سيرا
لا يتراب ساثر أو مسدود
حتى يزول أو يطهر كثيرا
بقلتين وهما يعرف
لكن تقريبا ومادونهما
وإن على النبي في الشك كذا
أو متعم لا اشتباه المطلق
وليس أعدها خلط
وإن يكن بطاهر قد أهسا
وزد صلاة الثياب للنجس
وإن جهلت عدد الثياب

باب
مضيب بالنفث أو مظهر
كأعلى أي العجين استعلا
لكن بحاجة كشعب الفدج
أو ذهباً زورخ كالأنف
وماعد النفث مباحا طهرا
حتى إناء كافر وملبسه
موت وماد كاه غير أهلي
كالنفل وأكل بالذبح ولا
وريش ميت طاهر وشعره

باب

باب آداب الخلافة

مستند بر القبلة كالمستقبل
وباليمن أخرج بكنس المسجد
ما فيه اسم الله تعالى كمنع
واسكت وإن عطست بالقليل
من أصله وفيه ما فاقنصدا
وفي الفضل رد من أوترا
ونافع الظل ومسقط الشجر
ثم انتقل من بعد ما تستجر
عليه من ماء أو استجار
أو نحوها لا الروث والطعام
وأمسح ثلاثا منقيا ولا يزد
والماء أو لهما فافضل
وباليمن أكرم كسر الفرع
ولا الزخ حقا وهو للمقيم

باب
يسن عرضا لمن الزوال
والصلاة أو تغية القسم
وليكنخل وثرا وغيا بلهف
وفي السواك والطهور يندب
وفي لباس أو ثوب وجل ودع

فصل
واللوضد سنن كالسمية
مقدما لا نفه وللسم
نخل الكلبة والإصابع
بكر الفضل وما يفر
بعد الفراغ مع رفع البصر

فامنع وبعد الذكر بالسرا داخل
والاستعمال فيها وأقرب
عذر وقرب الأرض ثوبك أرفع
والذكر أنتم ثلاثا وأمسح
وبعد ما يخرج قل ما ورد
والريح فاحذر وتوق النجس
والطرق والشق خافض الخدر
واستنج مع جواز ما تقتصر
بطاهر منق من الأذى حجار
ولا يذو الحرمه والكرايم
والفضل في القطع عما ألزمه
وماعد الحاة كل يغسل
ثم لحاج السبيل استنج
لا للوضد واجب التعميم

السواك
لصايم وأكدن للثاني
بكل منق لين لا معشم
ندبا وأوجب حتى بالغ امت
نيامن كالأك أو ما يشرب
لراهة تنف الشيب والقرع

وغسل كفيه ثلاثا منقيه
مبالغا إن أذا لم يصم
حال تقوى ودون الراج
لاذن ويندب التشهد
والعود والتشيق غير منكر

والعظام

لكن

باب فرض الوضوء

اول واجب الوضوء نجس
وهي التي تقصد رفع ما ينقضه
وان نوى المسنون وان اطلقا
وبعض احداث الطهارة التي
والوجع مع فم وانق فاعسلا
مع غسل ظهر الشعر الكثيف
م اخر ما استرسل من شعر الفم
ثم كمال اليد ايضا فاعسل
وغسل الاطراف كل ما بقي
ثم امسح الراس جميعا وغسل
ومر مسح وغسلا اوجب

باب
اكثر اعلا ساثر مستمسك
كالخف والخابر والعمامة
على الوضوء امسح بوجاه الخف
ثلاثة بليها في الاصغر
او شك في ابتداءها فاكفر
وان بدا البعض او الخلع عرض
ومطلقا يعصم الجبير
لكن اذا شق عليه نزح ما
ولايس فوق الصبي مثله
ان كان قد احدث فالتمس بالي

باب
من السيلية متى شئ ظهر
والبدن والغايط من باقي البدن
وما ازال العقل لاس قاتم
كذا ان مس ذكر او قبل
بلغ

او ذكر

او ذكر ذكر كذا اهي
لابلذراع عم لمسه لها
والتقص للمس لا للمدر
او ذكر منفصل او شعر
وانقص بغسل ميت والركب
وابر على اليقين للشك وفيه
لسابق يعلم او بالوقف
ومن وضوءه يتقص وصفا

باب
موجبة التي حيث اندنقا
او تنقالت الا اذا ما ظهر
كذا اذا ما غاب منه كحشفه
في قبل او دبر ثا صلا
والحيض والنفس والملاسل
قراءة القرآن قبل الغسل
الا الحاجة لهم لا عبثا
ومن من اللغاة افاد او عقل
له اذن يتدب ان يغشاه

باب
والنوسم وازال ما لونا
كفك غسلا وعلى الرجل طر
ثلاثا الجسم وبارس وشغل
وفرضه التقص وغسل بكل
والصاع فيه لا اقل فاندب
للعود او للنعم او للاكل

باب
وقت الصلاة من الما عدا

قبله بشط ان يشترها
او لمسه بشط الاستنسا
والغسل حائل الملبوس
او ظرفا وسن اذن او دبر
واكل لحم من جزور وحده
يتقن الحاليه بالضم الكف
ان كان في الفعله شكل السبق
حرم عليه ان يمس المصنفا
باب
بلنث او في المنام مطلقا
من بعد ما كان له شطها
او قدرها حيث تكون مثله
من ادبي او بهيم حصلا
والموث ايضا واذن حرام
ثم عبور سجد للكل
ومن نوى فله ان يلبثا
من الجنون واحتلام ما حصل
كذا ان ايضا من طيب غسل
صفة الغسل

ثم نوضا بعد ان تثلثا
ثلاث خفيات ثوي وغسل
بدلكه ثم لرجليك استغسل
وان نوى الاصغرفه يدخل
كامله للوضوء كذا للجنب
طهر وغسل الفرج قبل الغسل
الشمم

مع طلب امكنه ثلثه

كذا اذا غلب

او ثمن او باعد من كلفه
او خاف استعماله او طلبه
او ماله او من حدوث مرض
جازله يتم للحديث
لا خيب بالعنف عنه قد عهد
لان يكفه لبره ثيمها
وشطه طهره ثرب غبرا

والفرغ مسح الوجه والكفين مع
تعيينه كرت او غير
ثم يصل الفرج ان نواه
اخر وج وقته ومطلقا
وهو اذا ما خرج الوقت بطل
وبطل الوضوء ايضا ابطلا
والكحل للمسوح ايضا مبطل
فاليتم بعد ان يستعمله
واليفعل التلويح ومن هو حره
وسه ان ينوي وان يسمي
اصابع اليد بل مفرقه
وظاهر الكف بطرف الاخر
وان لا يولي مستحق بدلا
لا يفر جنب له كنهها

باب إزالة النجاسة
نجاسة الخنزير والكلب غسلا
او نحو اشنان وثلاثا ماعدا
والارض مطلقا وما بها اتصل
واسفل الخذا او الكذا
وبطهر البول من الغلام
وبعد غسله وبما الخنثى
سبا وفي البعض ثربا جعله
غسل البول وفصل الماء ايدا
كما ذكر في السبيل غسل
يطهر بالتراب او بالماء
بالنحو قبل الاكل للطعام
يفعل مطلقا كبعد الانثى
ويطهر

ويطهر

ح
والالا

ويطهر الخمر اذا تخللا
والنار كالشمع فلا تطهره
بل جامد فيه انقلا ما سقط

فصل
وعن يسير نجس لا يغفر
من فرعه في جامد او ما حصل
والمذي والقي ورثا لبغل
والسبع البهيم لا الخنزير
وعرف الجميع او رشا ش
كذا ان يند نجس ثم احكم
وبول ما كثر وروث ومنه
من كل انسان وايضا طهر
وسور طاهر كسور

باب الحيض
بعد سنين وقبل الشبع
وليلة ويومها ادنا
وسنة او سبعة فاغلبه
ثلاثة عشر يوما الاكثر
فعل صيام وصلاة فاحذف
ثلاثا وليست بها بمسجد
طوافا اعتد ادها بالاشهر
لادونه وقبل غسل يشترط
والابتداء تجلس الا قلا
عند انقطاعها استمرا
فلتغسل ما فيه من الدم وجب
فاستدقها في العادة
او اسودا ان نسبت بشرطه

سائلة لا يمسح من نجس حي
والذي ليس له من النفس

سنة لا الحيض وقبل الوضع
وحدة وعشرها اقصاه
والطهر بين الحيضتين فربه
وامنع به عشر خصال فاهدر
وجوهها ايضا ومن المصحف
وسنة الطلاق فينار فاردر
ووطيها في الفرج ايضا فاحظر
صوم وتطليق يباحان فقط
والنفقة ثم تعيد النفس
فيه ثلاثا ايضا استغرا
وان يكن لاكثر الحيض غلب
تجلسه الاكثر المعناه
فقالا بوضعه لا شطه

وان عم قصد كل شهر
او المكان قال في تكرار
وعايد في عاده بعد النقا
يعمل او بعد ما خالدم الذي ترى

فصل
ومن لها استحاضة فضا
كالحديث الذي من سواها

فصل
والله يعون اكثر النفاس
حد في اي زمان طهرت
ويكفي العظمي لرون الاكثر
وان بعد في حدة النفاس
كالحيض فيها حل او ما حرمها
او في سبيل غير حكم العبد
والشروع في الاول منه اعتبار

كتاب
بالحرم الزم مسامكتها
قضاء ما فات لمصلحة فقد
ومع جنون الفها او كفر
وامر لسبع والعشر اذ
حتى اعادته التي ثاهلا
والتقادر العالم لا يوفق
للجمع والتفعل شرط معتبر
ومسلم في فعلها ان هو نا
فان ان وصا وقت الثانية
فان امر وان ان بفعلها
باب
ها على الرجال في غير الحضر

وفضلا

وفضلا ايضا على الامامه
ورتل الاذان خمس عشر
مر بنا معا اليافان حصل
ثم الاذان قبل وقت ابطلا
من بعد نصف الليل لكن اكرها
فان عدم من بالاذان يحسب
واخترا حينما صلا مع وقتا
فان تشاؤا اثنان قدم من بره
ومن شعيب لصح وعالي
لقبله وعندهما جعل ثبت
مجيلا واصبعه ادخلا
فهي يقيم في مكان اذا نا
ومع تلميح وفسق سوغ
واذ في الاول ما اجتمع وعدها
ومن ان يجيبه السابح له
وبعد فالبسئل الوصيله
وجلسه الاذان قبل المغرب

باب
شرط الصلاة قبلها رفع اليدين
كذا دخول الوقت ثم ما تلا
باب
من الزوال بعد فيه ا
فبعد العصر الى اصفر
فهي الغيبة حمرة الشفق
او اضطرار قلنا في الفجر
والافضل التعجيل على الظل
لقصد سجدة كذا في المغرب

واستغنى اذا ناء واقره الرقامه
وهي فاعده عشره مندرج
فصل كثيرا او محرم بطل
وجاز قبل الفجر ان يعجلا
في رمضان قبل ليل التكميل
من بيت مال ايجز له تجب
يعلم اوقات الاذان صيئا
في دينه وفضله فمن قرع
على يقم طاهر مستقبلا
وعنه يمين وشمال الشفت
اذنيه ثم من يؤذن او لا
فيه اذا كان عليه هينا
والكره من يميز لباسغ
ثم اقم لكل فرض بعدها
موقلا عنه سماع الجعيل
لاكل الزمان في الفضيله
خفيفة له اليها فاندب

باب
المواقيت
ان بعد الشئ ظلا الظل
ثم الى المغرب الاضطرار
فبعدها العشا الى ثلث الفجر
ثم الى طلوع وقت الفجر
في غيم او يوم شديد الحر
في غيم او يوم اذ يطلب

جمعاً وناحية المأوى فاندب
وماء الجمعة ذواها تمام
ويثبت الوقت بظن أو غير
تقبله نفل والأفرص
أو تلف فيه فضا ما تركوا
واليقظ في الحال مرتباً اذن
أو سفل فيه ضياع اهله
إذا غشي فوات فرض حاضر

سنة العشرة

باب سنة العشرة
يلزم أن يشترط المطلق
فصل ومثل بالستر
وأما من لها قد كاشبا
وليس وجه وكوفائف
وغير شتر عرق فواجب
وسن ثوبان وللمكفنة
ويبطل الصلاة كشركها
محرم أو مطلقاً غصباً ومن
فيه ولكن ليعد لا أن حبس
وبستر الفرجين عنه العذر
ومن أعيد شتره فالزما

باب سنة العشرة

فصل
والعار يوفي جالساً وشرطاً
لكن يصلي كل نوع وحده
والدين بعد السنة لا أن بطل
وهذا كمثلهم في وأنف
والجلا والسد والتزير
فصل
كذلك الرجال مسجود الذهب
أو ما به موع قبل ما ذهب

ومثله

ومثله الحبر لا المساوي
والحرب والخشوب لا يمنع
وجاز أيضاً علم قد قدرا
كذلك جاز رقعة ولينه
لكنه يكلم ما يزعر

باب اجتناب النجاسة
نجاسة لم يعف عنها أن عمل
يبطل ما صلاه لا أن ستر
أو حصلت في طرف المصلي
وليس يجر إذا ما انتقلا
وليتيم قبل أن يستكلم
حتى أنشأ وعظمه إذا نجس
وأحكم بظهر ما أعيد فأنصل
وابطل الصلاة جوف المقبر
والغصب والإعطاء مأوى لا ينفذ
وسطح كل واضع ما السيرة
وصح النفل إذا ما استقبلا

باب استقبال القبلة
ولا يلزم القادر أن يستقبلا
واليفتح مستقبلاً أن يسير
وعندما فرغ من القرب منبراً
وفرغ من بيعة عنهما فاجهه
في سفر عارض استقبلاً
كذلك الحارس لنا فالعقد
بل غيب الأوثق منهما ومن
لكن سبط أن يرى مقلداً
وعارف الله صلى الله عليه وسلم

لغيره واللبس للشداوي
لكن للصغير ليه امنع
أصابعاً أربعة لا أكثر
وفر وز صوره معينه
لرجل وهكذا المعصفر

باب اجتناب النجاسة
أو بعضه أو ثوبه بها اتصل
أرضاً بطين أو فرس طهراً
أو جهلاً به اتصل إذ صلى
أو أن يكون أنسبها أو جهلاً
ما شتر العظم وبعد فلا
بخس يتركه مع الضرر
بالقرب من عضو من الفضل
والحن والكاح ثم المجز
ومطرح الزبل ووجه الطرف
للافض في الكعبة أو عليها
منها المصلي ما غصبت متصلاً

باب استقبال القبلة
للاركب ما سافر أو انتقلا
والماشي أمنع من التنفل
ولو بعد باليقين عنها
بالعدا وأدلة بجهه
كالرياح والميا
ولا يقبل جثث من اجنبت
صلى بغير ذن فليقتض اذن
أو أنه يقدر أن يجتهد
والاجتهد أن يخاف فلا يعد

باب اجتناب النجاسة

باب سنة العشرة

وصح من اعى ومن في غلس
وكما صلى يعيد العمل

اصابة القملة بالتلّس
ولا يعيد ما كان صلى ولا

باب النية

ونية الصلاة في التكبير
في وقتها شرط لها وعين
ولم تجب في الفرض للفرضيه
ومن قطعها او تردد ابطلها
فرضا ينقل وينقض الغيا
حاليها ومن يكن منفردا
في الفرض بل للمقندين اي خلفا
كالمه للغير ان ينفر دا
وجاء مستنبه فانه ما
وجاز في المسبوق لا في الجملة

او قبله بالزمن ليس
معينا واطلق سوى المعين
ولا الاداء والقضاء فيه
وهو من منفرد ان يبد لا
والمقندين والمقندين فليقويا
لا يقندين ولنسب ان يقندين
عن سبق حدث تخلفا
ونائب الراتب بعد ما ابتدا
جاز وصار خلفه مؤتما
انام فيها فاق مسبق معه

باب صفة الصلاة

من القيام عنده ولاذ
تعدله الصفوف ثم ليقل
يكون معه رافعا يديه
كذلك في سجوده فليفتل
تعلما مع التسامع مدته
وليسمع الامام من وراءه
ومع عزه بحيث يسمع
كذا اليدين فوق كوع اليدين
ثم لينظر مع وضع السجود
من قد له سبحانه اللهما
ليستغفر ايضا وسرا سجلا
وليكن بالحد ولكن ان يطل
ليسا بمشروعين فليستغفر
او شدة ويجهر وفي الجهر

من الامام وكذا يستمن
الله اكبر غيما لم يقبل
مبسوطا مني حذو منكبيه
والزمن في تكبيره ان يحمل
وان تضعف جاز اذا بلغت
ونفسه سمع من سواه
كالعلم في قراءة ويصنع
والوضع تحت سرة قاعه
ويأت باستفتاحه المبرود
مكلا وبعد ان يتم
لكنها من سورة الحمد فلا
قطعا يذكرا او سكوت متصل
كترك ترتيب وبعضه لا حرف
بلفظ آمين خلافه

فان

فان جعل ثامنه وصافا
يقرب سبعا مثله في عدد

حكمه لا سبعا لها فان عدم
او ليقتل كالحمد ان جهله
واولن المغرب والعشاء
فمعه الامام شرط معتبر
وليقتل مع تبصر ركبته
وبالعظيم فيدج ورفع
مع جمعه التسميع والتحميد
ولها ايضا ين بعد
وليرفع الملاءم بالتحديد
رجليه وركبته مع يديه
ثم ليكبرها ويا وليسجد

من حائل سواها والحق
مفرقا لركبته واست
ثم ليكبر اليه رفع وقعد
نصب اليدين مع رب اغفر لي
ثم ليقيم مكبرا معتمدا
يفعل كالأول من النفوذ
يخلف الابرار من يمينه
مع قبضه كخضر وينصر
يشير من يمينه بالسبابه
ثم تشديدت معود تلا
ثم التحيات عدا ما ذكر
على النبي والتف بالترحم
واشد الاوله كلف وقول
وبعد اخرها بترسيد
وليستغفر من اربع كاورد

وقت تعلم فان اطاقا
هر وزها واية ان ينفذ

قراءة سبع شيئا علم
ويجوز الامام جحا كله
وسورة ايضا ولا جرحا
ثم ليكبر رافعا كما غبر
او المماذات براحمته
حج راسه يديه مثل ما كبر
اساما او منفردا وحيدا
ذكر الى ماشيا شيئا بعد
من غير ان يات في بالتريد
جسده ولو بما عليه
من فوق سبع ركعتين اكد
ما ينشئ من هذه الاعطاف
بركي الاعلى على ما نبشأ
مفتر شايسا ثم اعتقد
وليسجد الاخر كذا في الكل
صدور رجليه على ما سجدا
واليدا يجلس فوق الفخذ
كالله الحديث مع وسطه
وبسطه يسره فوق اليسرى
الى ثلاث يبتغي احتجابا به
الى رسول وسد الاور لا
بالعطف بجزء مع سلام نكرا
ثم بلفظ الصالحين ثم سم
الى رسول الله او رسلا
صل كذا بارك الى المجيد
وليدهج بالوارد ايضا وعده

وليستغفر من اربع كاورد

الى السلام يمنة ويسرة
وسا ان ينوي الخروج منها
تشهد اوله نحو الزايد
في ركعة ثانية بالحمد
لكن في التشهد الاقصى فقط
على يمينه واليسار
تخلف عنه الضم والرفع
باب

معها واليترحم اشرف
واليندفع ملكه ان لها
على اثنين اثنا بالورد
لا غير سرا والتفكير بيدي
ينصب يمينه ويساره ببط
بالارض والمرأة ما اناه
منها ومطلقا لا ارفع
ما يكتم في الصلاة

والالتفات مثل رفع البصر
والاقتراض والرفع والعبث
او ثاقل الطعام تر كا
اصابعا والحد حيث كرا
وجاز ايضا ما يستج
ورد مصمم عليه حذرا
وليس كالنوب ونحو قتل
وان يطل عرفا بلا تصرف
وفي صلاة ان يكن او مسجد
والاخر يسره واعتبر
والذي ينويه بسج
ولو خط شتر فاعتبر
الا بطلب اسود بهيم
من قد صيد بثلاث اذ رجع
والسئل الرحمة عند الوعد

يلزم كاللأفعا والتخصر
كذا الصلاة من مدافع الحجب
لدي ان فرغ او ان شجبا
لا ان جميع حالة فرض سورا
والا في او على الامام يفتح
بيراوس بين يديه عبرا
لحية او عقرب او قمل
ولم يفرق مطلقا فاهدر
فللبصاق ثوبه فليعد
جواز وسط سورة واخر
والذي ينويه بانصفيح
ودورها صلاة لا تشهد
يحر في مقدار معلوم
وان قرأ من مصحف لم يمنع
واليسعة فيما ان بالاضد

باب
قيام فرض قادر ركن كذا
الحمد بالتفصيل فيما سبقا
ركوعه والاعتدال عنه
يسير اكل بالاطمينان

اركان الصلاة وواجبا فيها
تحريم الصلاة ايضا وكذا
والمقنن سقط عنه مطلقا
والسجدتان والجلوس منه
بقدر ذكره واجب الايمان
تشهد

تشهد مؤخر وجلسه
والواجب التكبير لاما افتحا
وقول رب اغفر لكل من
كذلك التسميع والتحميد
ايضاله وهنه ومعها
الركعة وما قد سنا
ايضا ولا تسطر وشط يهمل
كالركن في الواجب في التشهد
وما عدا ذلك ما سبقا

ترتيب التسليم ان اوله
به الصلاة وكذا ما سبقا
والسنة الثلاث مستتم
تشهد اوله والتعود
صلاته على النبي موضعها
ما لم يسمع منها او جبا او كرا
بغير عذر للصلاة مبطل
ومطلقا السنة لم توجد
بتركه لا تبطل مطلقا

باب
سجدتين من الاركان
واثنان ان يسجدا فارجع
والمقنن به اذ لم ينفرد
كان الا والا بعد سجي
وركعة او دورها ان تزد
والذكر لا يبطلها لنقله
لكن لسهوه سجوده نذب
سجوده من بعده يقيمها
بغير ما يصليها او نطقا
وان نفي او ان يكن تأوها
او ان يبا لا خشية منه بما

سجود السجود
ابطل لاسره بومع الجبران
ابطل لان باعقاده قطع
للجبر لم يعد والا فليعد
للسهوه والسلام بعد اعتقه
يسره ويسجد حيث بالشهد
حمد اسوة السلام عن ثله
وان يكن سلم عن سهوه يجب
وان اطال الفصل او تكلم
ابطل كفي الصلاة مطلقا
او ان يجمع صلاتها وتقدمها
ابان عرفيا فقد تكلم

فصل
وترك ركن ركعة سهوا ذكر
والا ابطلها وان لم يذكرك
ما ركعتا نسي وما فيها قرا
الا وقد سلم بالقرب بدا
والتقصير ركن ركعة وما تلا
او ركعة اشرف السلام

فصل
فبها قضاؤه وما بعد اعتبر
حتى قرا في غير فاهدر
قامت مقامها وان لم تذكر
ركعة والجميع سجدا
واليلفها بما تلاها ان تلا
بالقرب ويسجد لكل ما سبقا

ومن سجدت اربع
واحدة بعد واحدة
وان عن التشديد الاول سجد
وقبله واجب وحرم ان قرا
وكل واجب اذا ما تركا

من اربع بسجدة فليس في
ثلاث ركعات مع التشديد
رجوعه الى ان قيا من انتهى
ومع كل سجدة اعتبار
سهوا اذا سجد كذا السجدة

فصل

وبالتي هي هذه التشديد المنفرد
من الامام او يقينا ان عدم
لا واجب ولا سجود واجب
من بعد كذا الذي تحرا
وما على من اقتدا ان يسجد
ولن داخل المكر او يجب
وبعد تسليم اذا ما يسجد
وتركي ما قبل السلام افضل
فان سرى عنه ولم يسجد

في عدة ركعات وظنا ان عدم
والشك في ركعة كركعة حكم
ثنتين في سجدتها لم يفسد
فيه الامام حكمه استغفر
للسري الا مع امام يسجد
والذي قبل السلام غلب
يلزمه السلام والتشديد
لا بعد عمدا لها فيبطل
ان قرب الزمان لان بعد ا

باب صلاة التطوع

اكد لها الكسوف في جماعة
ثم تليها صلاة الوتر
فالتسبيح والسجدة السجدة
وقرئتم في الثلاث اذ في
سلم كالآخر وفي الاولى تلا
واقرأ في الاخرة قل هو الله
مع رفعك اليدين ثم بها
ثم القنوت للامام يسجد
والسنة الرتبة الموزعة
واخر المغرب والعشاء
وقبل فجر ركعتان والفضا
ثم التراويح مع الوتر اذ
ومن لم يجز فليجز

كذلك الاستسقاء في الجماعة
ووقته بين العشاء والفجر
والسجدة في ثمانية تسبيحات
كالمكة عقيب المشي
سجدة وقل يا ايها الناس
وارقع وفي الزيادة بالذي ورد
وجزها فاصح كذا حكمها
في الفرض حال نازلات تسجد
للظلمة قبله وبعد اربعة
ثنتان ثنتان على السواك
يسن نيات منتهى وانقضت
جماعة بعد العشاء تصيب
من بعد الا اذا ما يكثر

ان يسجد

ان يسجد الامام فيه يسجد
واحد التفتيب والتفتيل
ووسطه ثم الاخير اجود
وجا لسا ايضا له التطوع
ومن علو الشمس ركعتان
وفي سوي الوتر اذا تنفلا

وبينها فيكم التطوع
ثنتين ثنتين بليل افضل
واربع النهار ان شارب سرد
والافضل القيام فالترجيع
قد رضيتم انما
بركعة واحدة فابطلا

باب

من سجود قارئ ومستمع
جواز ان يسمع يفتدي
وهو صلاة صادقة لله
فالسجود ورفع كبر
وفي الصلاة للبيد فارفع
والمفتدي خير وشكر السجدة
لا في الصلاة اوله في النعم
وهو من حين طلوع الصبح
وعند ميلاد وعصر فعلا
والتفتل ان اطلق من بحالا
بركعتي الطواف او ما يقضي
او من جنائز ودمها بعد
تقام فيه وهو ايضا عند

سجدة السجدة
لا سماع وشرطه في المستمع
لكن باهي اجز ومقعد
وجملة السجدة اربع عشر
واجلس ولم والتشديد اهدر
والامام منه في السجدة المستمع
لنعم ظاهرا في التجرد
ووقت نهي للسجود دهرم
العلو الشمس فيه ربح
الغروب وهو حتى يكمل
فيها ولا يصح ايضا الا
من الفروض او تدرج في
جماعة لا معز با يسجد
غير المساجد الثلاث وهذه

صلاة الجماعة

وتلزم الرجال الخمس فقط
لجمعة وسجدة المسجد
فانه انتظام جميع المسجد
ندبا ولا يقيم قبل الراتب
وان يقيم فمفلا تطوع
اذا اقيم وهو فيه قد شرع
ومن تسليم امامه سبق
وان لحقه ركعة فركعتاه

ودونها نصي كمن شرط
والافضل العتيق ثم الابد
وسجد لاهل نقر افراد
الا باذن اوله وغالب
يشترح فيه وكذا لا يقطع
لكن اذا خاف فواته قطع
تحريره في الجماعة التحف
صحيحة واجزات تحريره

وما نسوق الامام يحصل
بفضله باستغناؤه للصبر
وما على ما في حق من يفسر
او حاله السكون الخفة عدم
وحاله جهر من امام اجسا
ومن برك عامه قد سبقا
او ساهيا ولم بعد اذ ذكرا
كالسوق بالركن من يعلم
غير تشبه بلا عذر عرا
ما لم ينق داخل الاو ل

باب الامامة

من كان اقرب جورة يقدم
وبعد الافقه فالاسن
وبعد الاسن فالانثى فمن
احق من اسن ذر سلطان
والخصي والبصير او سل
واقله رضى يديه قد علم
من ولد الزنا وجندى وذر
والايوم كافر اصلا ولا
بالحدث الدائم او من عدم ما
وان جلس امام حي ابتلا
وجاز للمامع ان لا يجلسا
ولا يصح ان يؤم الخ
في اجسا وسقطه من ثمانية
وهذه المرأة ايضا كرجلي
واكرم امامة من اللعان
في اكره والتمتاع والفتاة
لا يحرم معهن اولادهم من
ولا يصح من يؤم اكنثى
والغنى والفرح بمن تنفلا

باب موقف الامام والمأموم

وعينه الامام شرط الواحد
ووسطه موقف الامام
لاحد الاصل الى الكعبه
والفقه مطلقا صلواته اجل
او خلفه انثى اذ لم تجد
وكا جنازة الرجال فالصبي
وكا فر لا غير معه وقف
او معه الصبي في الفرض وقف
وان يجد فرجة صف دخلا
الى العتيام معه يسار ع
او قام معه جل وقد رنح
صومع العذر والا اهدر
وفي سوي المسجد وما انقلا
در اعا الامام او طاقا دخل
او في مكان فرضه تطوعا

باب العذر في ترك الجمعة والجماعة

والترك للجمعة والجماعة
او مرض او وحل او مطر
وهال خوف سبع او برد
او ضرر في نفسه او ماله
بالموت او تمريض للنرم
تقصير الوصف كنفاس غالب

باب صلاة المريض

عجز المريض عن قيام مطلقا
من قدم له القعود جوزا
والاربعين او لا او على قناسة
يؤمن بالركوع والسجود

وخلفه فسنه الزايد
وفي الامام لا تجز قد امة
وامنع يسار فقط للركبة
الا على عينه من رجل
اخرى تصانفها كمن التقيد
فالحنث فالانثى الصنف فرب
او من اهد لها حدة عرا
او هي مطلقا بفقه انصف
فبغيره والا فلينبه رجلا
ومن دخل في الصف وهو كاع
امامه وفي السجود ما شرع
فاقفه في المكيد بالمكبر
صف مع الروية واكرم ان علا
او طول استقباله حين انفصل
او قام بين ما نصف تطعا

ولو بايسنه او ما بقا
او فعل جنب اذا ما عجزا
مستلقيا وقبله رجلا
كذلك في القيام والتعود

ويغفر السجود عن ركوعه
بعينه مع نية الانعاش
لحاضر الزهر وان عجز حصل
في الحال عن حاله ثم يني
ويغني بالباقي وصلى للفقراء
او جالس اذ اما حذرا
لركب لمريض او وحده

باب

قصر الرباعية في السفر
سنة عشر فرسخا مقدرا
ما قدم اني عشر الف قدم
في حاضر اعم ثم سافرا
ذكرهم مسافرا وعكسا
او خلف من اتمامه فلهما
انما كالذي اعاد ما قصد
ثم يجوز في طريق قصره
ومن على اقامة اهل اجمعا
قصر كمن بلبث اهل دخلا
ومن حبه ظالم او مظهر

باب

سفر القصر وعذر الجمع
بين الغنائيين او الظواهر
او الغنائيين فقط حال المطر
او من له اليه ما يقبضه
من انه يؤخر الاول الى
نواه في الاحرام في الاول للملا
بسنة واشتراط هذا الامر
واول الاخرى وان يؤخر
ان كان في زمان الاول اجمعا

باب صلاة الخوف

باب صلاة الخوف

حيث العدو قبلة ولم يخف
وصفهم صفين ثم احرموا
ثم السجود بالذي يليه
ثم ليغفر في قيام الثانية
نذرا الى مكانه فيمضي
ثم اذا تشددوا وسلموا
حارسة ثم يقوم الباقيه
ثم ولقد هب مكانه حرس
فمنظر التامها وسلمها
بالانفراد لا تنزل التشديد
ثم لنتم ونها سلم
ابطله والذي علم وتابعه
ولو بطل عن صلاة سلم
وجعل ما خوف من السلاج

فصل

للخوف من قتل محرم ومن
قوت عدو وكذا اشتداد
صلوات جبالا وكذا اربابنا
لكن باجاء ودمها امكننا
ثم على الطار من الاخير يعضوا
كظنه السواد جينا فظهر

باب

وتلزم اجمعة كل من قدر
مستطوع في اربعين مثله
او فوقه بفسخ فان حصل
كالعبد والمرأة والمساكين
تجزيم لكن بهم لم تنقصد
بالعكس في المعذور والمسافر

كسنة الامام بالكل وقت
وركعوا ورفعوا كلهم
ويجوز الصلوات في قصبه
والشبعه ويقض الثانية
وتلحق الامام حين يجلس
وحيث لا في قبلة يقدم
والشفر عنه ابتداء الثانية
لتلحق الركعة الاخرى وجلس
وفي سوي القصر للملا فها كما
والاخرى في الباقي به فلتنقذ
ولو بطل ركعة بنتم
من فقرة ثالثة او ثا بعه
جاز كما دونوا لو تمها
من وعند الهرب للملاح

صلاة الجمعة

من مسلم مكلف حر ذكرا
ببلد عم اسد الحلاله
تقع فظهر واسواهم ان دخل
وشغل معناه عن ظاهر
ولا يصح ان يفوا واعتقد
ولا تصح قبلها من حاضر

صلاة ظهر بل من المحدثين
والسفر منع بغيرها لاهلها

فصل

نص وقت العبد الزوال
او دخول العصر ثم ان دخل
والاظهر البند ومن سبق
ان جمعة والا حلالا
وان بين ذلك فيما سبق
والسجدة المزمعة فوق الظهر
او زوال الارحام انظر
تابع فيها وتصير اول
والا بطل الجمعة حينئذ لا

فصل

وشرطها تقديم خطبتين
ثم على خير الورى الصلاة
ثم حضور الاربعين شرط
والطهر مسنون فيهما
وبعد الاول وحذاء قصد
ثم ليترا اذ تقام يقرأ
وجاز للحاجة فغادر الجمع
ومع معية وجهها لم
والعبد والجمعة ان يجمعها
لا الامام ولها ان قدما
وسنة لها اثنتان بعدها

تعدد

فصل

واندب لمن يريد ان يغسل
وايضاً التنظيف والتطيب
وان يكرها شيئاً واجرى
لهما وايضا كثر الدعاء
على النبي وكذا يسكن

بلغ مقام

يصير واخير في التاخير
الالفاتح الصبح قبل فعلها

وقت الوجوب وبكل حال
من بعد ركعة انما حصل
ان مع امام ركعة اذا الحق
فلهما بشرط قصدها او دخلا
قبل الزوال فهدنقل مطلقا
من غير او جله للعذر
الا اذا فاتت الاخرى عذرا
ثم ان بعد بها بالاقص
ان علم التحريم لان جهلا

واحكم والاية في الشنات
والامر بالطاعة والفظا
لهذه الاركان والاذن سقط
وللاذان بعد تسليم قصد
واقصر الخطبة والدعاء اعتمد
في الركعتين اذ يقيم جهر
والاجعة الامام يتبع
اعادة والظهر في سبق علم
اجزا عنهما العبد والظهر معا
وقت صلاة العبد اجزتها
والاكثر الست اذن لا تعدها

فما وعده ما يروح افضل
وليس احسن الثياب يندب
في يومها ولياها ان يقرأ
والله كود الصلاة والثناء
اذ اتي من الامام يدنو

وللامام

والامام مطلقا والمقتدي
ولا يقيم احدا فيجلسا
لكي يصلي غير ان رفعا
ومن يقر للحاجة ما اشتغل
وحالة الخطبة حين يدخل
وعنده ما يخطب فالاطلاق

باب

صلاة فرض على الكفاية
او الزوال فاقصد ما يفتت
ومن تأخير صلاة الفطر
لم يفتي ومما من باجبر
او ما عليه ان يكون معتدلا

فصل

ويخرج الامام عند الوقت
من بعد ما استفتح بالتكبير
وليستغفر ويحمد بقرا
وغير ما قام به في الثانية
ثم ليسد سبع تكبيرات
في اول الاخرة سبع وذر
واكره صلاة النقل في المصل
والرفع في المزيد كالمزيد
في الفطر والعشر وفي المقيد
ومن صلاة الفجر للمحل
فريضة جماعة ثم الك
وصفة التكبير شفا في العدد

باب

ولو فرادى من ان يصلي
جهرا كطه سورة ثم ركع

لفجعة انه يخطو اذن متعدي
مكانه الا انه حرر
ثم مكانه جلس له يمتعا
بغيرها الوعد حقه اتصل
تحية مدبرة لا يهرسل
لا من امام اوله حر ام

صلاة العيدين

ووقتها من الضحى والافا
في الغداة تاخر الشهور
والا قبلها بغير التخر
وقالوا المغدا بلبس فاخر
واكره سوى الصبح الا انه ضعف

فصل

يحم باثنتين ثم يات
سبا بفصل بين ما تقرر
بسجدة ثم في الصلاة جهرا
كبر خمساً وقرأ بالفاتحة
اول اول خطبة وياي
في كل عيده ما به الشرح امر
وتنقضي ما فات كما يصلي
سنة تكبير بلا تقيد
لمحم من ظهر بخر يشد
من ثا سح العشر فبعد كل
اخر شريف بعصر اقبلا
وسرط الاستيطان لا ف كالعبد

صلاة الاكسوفين

عند الكسوفين الى التجلي
كقدر آي مشقة ثم رفع

مسما محمد لا تم تلا
الى الركوع وهو ركنه الاول
للسجدة في سجدة واحدة
ثم السجدة بعد ان تشهد
وان تجلي قبل ان يصلي
عن قرا وكاسفه غابا
ولا يصلي لسوي ما يكسف

قال عمران اذن وانتظلا
ثم ليرفع منه والينقل
ثم في الاخرى دون الاول فيفعل
ثم لينحرف لتجلى ان بدا
او طلعت شمس ولا تجلي
اذن فلا تصليها احتجابا
الا اذا زلزلة تخوف

باب صلاة الاستسقاء
لكن تسون عند جدد وقعا
من الامام في الصلاة يشترط
والامر بالتوبة والتدين
يظهر مع تفرج نواصعا
من كان اهل ذمة ونا د
وللكن في الصلاة جامعة
اولها شعا وكن مستغفرا
واربع وباطن الرذائل
ثم ادع سرا بصلاح الناس
وان تقيم قبل شكر فاركع
وان تخافوا فسلوا زواله

كتاب الجنائز
لدفن وتوبة مرضيه
حلقه وسنعة وابدني
على الثلاث كلمة الشهادتين
ثم اقرا يس اذا واعتمد
لقبلته كذا اذا ما غسلا
ولينا مفا صلا وجره
ودينه ثم الوصايا عجل
اشارة الميت كبل الاتف

فصل

فصل

وغسل ثم الا ان يدفن
فقدم الوصي ان يغسلا
قال ابن حنبل نازلا قريبا
فرجها وفي النساء يغسل
قال الامام في الجثة فالبنت فمن
وجاه غل السيد السيد
وامر تغسل ابن سبيع
وان غت بين الرجال انش
ولا توار ميت الطيفار
واستم في الفصل عن العبد
وجردته بعد شتر عورته
واعصم رفق بطر غير اكمال
كثرة ملقنة على اليد
ولا تجلي من فرج او شطر
عنقز ارفع ببلا
واغسل جميع راسه وكفيه
ثم اغسل الشق اليه او لا
جميعه وس كل مس
وحيث لم ينفذ فرد وثرا
كافرا اخر او طفلا ازل
ودع ختان بالغ او صبيه
وشعرها نظف ثم يجعل
وبعد سبع خارج ان يغسل
واغسل محله ووضئه اذن
ومن تغذ غسلا بجمع
جنبه ميتا وايضا جنب
وعنه فانزع لامة الحرج في
كذاك لصلاة بل اذا غسلا
وليس بالشديد من ظلال قتل
واستر قبيحا وجيلا اذع

فرض كما نرى على ما بيننا
ان كان عدلا فابا وان عدلا
من الرجال وارثا معصيا
وصيه المراه اذ تغسل
يقرب من نسائها ارثا اذن
وعكس كذلك في الزوجيه
واحكم اذا في عكس بالمنع
او عكس عيم مثل الخنش
الا لفقة كافر يوارى
الا عن المساعدة المعين
وراسه ارفع قريبا جلسته
وبعد فنجح يحا يكل
واكرم بدونها الباتيه الجسد
وانفوس سم ثم نظفنا ستر
اصبعه وللوضوء كمل
بما وسد ولكن برغوة
ثم اليسار وثلاثا غسلا
للكف فوق البطن ان يرم
سبع وفي الجميع سد اجلا
وشار باخذ لاجل القبل
ولا شرج شعرا وكفيه
ثلاثة ومن راسها سدا
بالقطن او بالحر من طين حني
والفصل لانعده ولفقه
وما على الحكم حيا حرم
شديد الفصل كغيره وجب
نبا به تكفينه فكلف
عن اثر وان اكل او طعم لا
وسقط ثلث العام كمالا
واعكس كل الامر في الميت

فصل

ومنه أو من منفق لا يعمل
نصف بغير جسمه ويضع
من بعد تحريكها وبسطت
وبين اليدين لفظ غلط
وفي موضع السجود الباقي
وكله طبع في الطرف
وجاز في كثافة وميزر
لثافتها وقصها ومعه

باب صلاة الميت

هذا هو صدر ذكر أو في وسط
أو بعد الصلاة أو في حضرة
ثم يكبر ثم لا يستشهد
ثم يكبر بالشاوية عما
ثم يكبر وهنية يفت
يرفع مع تكبير يديه
كذلك التكبير واحد معا
للميت والسلام ثم يتبع
تخطا وبالوصف أو ما يفت
ووالبعد رفعه أو سلم
كذلك على القاب بالقصد إلى
من جانب على الذي بالآخر
بغير أن كفا وغسلا
وبعضه ككله والمسيح
لموته في نسخ جماعة

باب حمل الميت ودفنه

تربيع نعش من وهو حمل
كذلك يسير الكنف لمن النعش
أما ما كان ركب وراها
وان تبعها قبلها لا يعقد

و

وسج قبره في الليل والنصب
وسن كد ثم يسلم وادخلا
واعكسه في ذممة بمسلم
واحت من التراب ثلاثا واطعم
ويكبر الرطبي والاذكار
عليه والتجسس لا التطمين
واثنان فيه امنع ولكن اجز
مع حاجز بينهما والحامل
واللفظ الغصوب أو ما يلعبه
والا فان شئت لفقه ما ودع
وما تقرت به عن مسلم
والعكس فأكبر كجلس التفرقة
وان يغزى مسلم بمسلم
ندبا ولطالما لا بقاء ولا حج

باب الزكاة

تقرض في سائمة الأبقار
وخالف من ثمن وعرض
لا غير هابطا ملك مسلم
تحريمه وبالحساب ان يزد
أو ضل أو كان دينا أو غصب
مع مدين ان نصاب فضلا
وأكل شرط لسوء ما يخرج
وباعا المتجر بل هو لها

فصل

ومن نصابا من صفار ملكا
والنقص في اثنتائه والبدل
وتكلم الزكاة عين المال
ففي النصاب كقول القاضي

والكن دخول محرق أو غيب
على الميت كمن مستقبلا
حامله وبانقاردها حكم
وانقض بالماء وشتر استمن
والخط والجلس والبنا
والأقراة ولا تلقين
ضرورة مقدما للامير
شطوا على جنيته القابل
بغير حق خذ ما ودعه
أو مطلقا لأجل ما فيه وقع
ينفع وجار اهله فليطعم
وسن ان يزور قبل لا هيب
أو كافر لا كافرا وحرم
ثوبا على رأس مصاب ان طرح

باب الزكاة

سوما ما بها فوق نصف العام
تجارت وخارج من ارض
حر نصابا مستقر أو النسم
فيما عدا سائمة وان يجد
بالقبض للماضي زكاة تجب
عما عليه زكاة والا فلا
ارض وما من سائمة ينتج
معتبر في حكمه اصلها

فموله من حيث ما تملكه
بغير جنس لا احتيا لا يبطل
لا في شياه ابل بحال
بفض غير واحد لا تقضي

وتلف المال لها لا يستط
من قبل قطع آفة السماء
وكل ما من الزكاة تركه

باب

في كل خمس ابل سائة وفي
بنت خاض وهي ما لها سنة
وعنده بنت وثلاثين اقرب
لها وفي بنت واربعين
واحد وستين فغيرها اجده
ست وتحت الى تسعين
ومائة فمئات ومن
ثم لكل اربعين اعشبر
حقه ثم له ان يدفعا
عن ما بينه كيف شاء غنى
مع ما يلي المعسر فله او سلا
قان عدم فليستقل وليضعها
وهو لم يجد فليس للولي
وجايز الامر له ان يبدل

باب

وفي ثلاثين وان توحشا
وفي اربعين ماله كلناها
وفي ذلها او مائة او صفر
من قيمة المالاين والفق الذكرا
او ذكر الذي نصاب كمالا

باب

وفي اربعين والثلثين
التمام المائتين واحد
ثم كل مائة سائة ولا
ولاس الاضدان سوى ما اجدهما
كالتيه وكرام الاموال

والوقص

والتقص او دون النصاب عفو
باب زكاة الخلطة

ان ملأ حول النصاب ماشيه
والفحل والسرجه والمراعي
كانا اذ اكلوا واحد والمتفر
وبعضها ان يبيع في اكل القطع
بثلثها سائة عن الاول كفت
ثم لعشر غيرت فرض البقر
وخلطتها باخرى ثلثت
فكلها وفي نصاي غنم
وبين شطري النصاب ان يبيع

باب

في كل خارج من كل حد خر
يباع ثقبيا مصفى يايسا
والزينة في قشرها بالعشر
كزينة والبر والشعر
من الثمار والمباح والخضر
عشر ومع كلفة سقي نصفه
وزائد اغلب وعشر ما جهل
به صلاح ثم فنجيب
ايضا والا لا ويستقر
ان تلفت قبل فليست تلحق
يعطى مصفا يايسا واليمنع

فصل

في خرص اثمار ومجانا كل
منه وان شق فوسطا وخرص
من رطب او عنب ثم اجمعا
يدفعه مستاجر لادبي
رحلا وستين نصاب العسل

نقد

ثم يخرج ايضا عت
وتيمم النصاب ربع العشر

في اكمال من نصاب المعدن
بشرطه لا يخرج من بحر

باب حكم الركاز

وهو فريضة كافر عليه
لا يخرج بدارنا وفيه
باقية ثلث ان فقد شرطه
وما يجمع مانع ان حصله
علامته منسوبة اليه
ضمن ركاة من يديه
او بعينه كان اجمع لقطه
بدارهم غنيمة والا له

باب زكاة الاثمان

عشرون مثقالا من الذهب
لفضة وفيه ربع العشر
وخالص المقتوس فيما جازلا
واخرج من المقتوس والمكسر
وضم اجزا فضة الذهب
وما ثلثة واربعين ريب
كذلك في زكاة هذه القدر
بالسك او بالختم ما يجزي ابدا
عنه ضعه مع نفسه المعتمد
وقيمة العوض الميراث واجب

فصل

واسطر زكاة الحلي للنساء
عالم ان لسه لثمن ينفه
ولا زكاة في حلي الورق
او حلية السيف والجمائل
او حلية اللان او للخنز
او كسبيعة وربط سن
الا لثمن المقتور والكرام
كالنكاح حتى مع ثمنه كثرته
لرجل كاتم ومنطق
او جوشن لفارس مقاتل
والغوايز ذهب كالانف
وزن حليا ان حضر بالوزن

باب زكاة العوض

ومن ملك بفعلة مع قصد
تيمم النصاب حولا وجبا
والبرج في التقويم خط القدر
تجارة عرضا بلغ من نقد
فيه الزكاة فضة او ذهبا
فان نوى القسبة في الكواهد

فصل

ومن ملك سائمة فواها
فان يكثر النصاب ينقص
وحول يام العوض يبدل
بل ان نوى القسبة فيما بدلا
وان يملك في نخل متجر غمر
لمتجر زكاة زكاهها
تيممها بسومها تخصص
بالنقد او بالعوض ليس يطل
فانه للحوال فيه ابطالا
او ارضه زرع في الاصل يعتبر
زكاة

زكاة تقويم وفي المعدن

باب زكاة الفطر

وهي على المسلم فرضان فضل
له وللأهل ومائتا صلا
فروجة لانا شرف عبد
فاولي من تلزمه مؤنته
والزينة ايضا بركاة الفطر
وهي فلا يمنعها دين وجب
وان تكن تحت فقير موصى
وسيد عن امه يؤدي
وقسمة الشركة في المبعوض
وان تكن عند على سواه
ولو بلا اذن ولا ينزكي
فان يبينها باقيد فاقضي

فصل

وجاز باليومين ان يجلا
كذا دفتها وسوتها مندها
غرا زبينا اقطاعا عدم
لاخير او جاز ان تنوعا
والصاع برا وسعير اجلا
من غير نخل وجب زكاه
فكل مقتات من العيب سلم
والافضل التمر وقرق واجمعا

باب اخراج الزكاة

اخرج على الفور الزكاة اذ تجب
ومن يجد كفه وعزر باخلا
ان امكن الاخذ والا استثنى
وهو اذ فرقا فافضل
من غير ان تلزم للمعكيل
ولم يجب لذي امام يقرر
الا لضر او فقير يرتقب
وخذ وان عند ابلا واثلا
واقبله ثم خذ اذ لم يتب
فليتها اذا واذ يوكل
الا لذي ناخيه الطويل
باخذها ومن قوله يؤثر

فصل

لدا نفع واخذ كما ورد
مسافة القصر وجاز ان نقد
ويجوز النقل لخاصة البلد
اهل وخص من بادناه وجبه

عشر سبعة كوا المتجر

باب زكاة الفطر

عن عبيد بن ليلى صاع كل
من حاجته يخرج عنه اوله
فوله فام اب ذى ود
كالارث ترثها عليه فطرته
لمسلم كفاه كل الشجر
الا اذا صاحبه له طلب
او تحت عبده اخرجت للمعدن
ان تكن تحت موصى او عبده
والقن بالاجز الى الصاع تقضي
فهي اذا اخرجها اجزا الا
عنه غائب او ابق مع شك
زكاة كل عن زكاة يقضي

فصل

والصاع برا وسعير اجلا
من غير نخل وجب زكاه
فكل مقتات من العيب سلم
والافضل التمر وقرق واجمعا

باب اخراج الزكاة

اخرج على الفور الزكاة اذ تجب
ومن يجد كفه وعزر باخلا
ان امكن الاخذ والا استثنى
وهو اذ فرقا فافضل
من غير ان تلزم للمعكيل
ولم يجب لذي امام يقرر
الا لضر او فقير يرتقب
وخذ وان عند ابلا واثلا
واقبله ثم خذ اذ لم يتب
فليتها اذا واذ يوكل
الا لذي ناخيه الطويل
باخذها ومن قوله يؤثر

فصل

لدا نفع واخذ كما ورد
مسافة القصر وجاز ان نقد
ويجوز النقل لخاصة البلد
اهل وخص من بادناه وجبه

ورفعها قبل صلاة العيد . ندين . وبعدة . فضا . ثوب . كبر .
والمعدن من غير شجر . فاقبل . وعن سوي . مكلف . ينبغي . الحول .

وسم بقر و بدن
له او زكاة او في الجزية

في اخذها وغنم في الاذن
صغار السم لها او جزية

فصل

وان كل نصابه او ان طلع
زكاة حول جاز ان يقدما
فان نقص في حوله قبل الوفا
ومن يكن عمر ما شئ من عجلا
ثالثه او من الم من يعتبر
او اغتنى اجزأت وان تنعكس
وان تولى النصاب في التجميل

باب ذكر اهل الزكاة

واهلها الفقير وهو المعدوم
له فمسكين وكل منسوس
وعامل لاس ذوي الرزق ضبط
له من الامانة الدين
ثم مؤلف يخاف شتم
او توقع الايمان او تحصيلها
وفي الرقاب عتق غيرة في العلم
وفا وغارم مباح الدين
وفي السبل من غرائط طوعا
عن اهله في سفر لا منتهي
واليعط حتى مع غناه في العمل
بركات الغارم والمقاتل
ومدى كتابة او غرم
وجاء باثنين لدعواه اكسما
بعد الغنا وان غريم صدقا
واجلد عطا وفي العيال قلده
وسر الاستيعان كالاقارب
ودفعها الى غريمه فمن

فصل وامنع

فصل

وامنع بني هاشم والمطلب
والعبد لا الزوجة لا الزوج امنع
ومن رآه غير اهل فطسدر
الاغنيا ظنه فقيرا

فصل

وجاز غير الرض في ذي القربى
بها واوقات احتياج افضل
وسن بذكر الفضل عما يلزم
ولم يجر بذكر جميع ماله

باب الصيام

برؤية ولو بعد له صوم
وصم كذا ان حاله غيم او قتر
ورؤية النهار للمستقبله
لصوم كل الناس من اخرج
لكي بغيم صام او انقردا
بفطر فزدد والتخري
واعتد ما اخر لا ما قد ما

فصل

برمضان ونهار ان علم
وهكذا يلزم من ثاهلا
من بعد ما سافر وهو منظر
ونظم لموض او كبر
ويسر للمريض ان تضررا
والغ صوم غيم فيه ومن
من غير تكفير كمال اذا
وان تخلف على الجنيه كفرت
واقض على الام بد ان ترضع
ومن زالا غيم فوم عقله

فصل

وانوس الليل لكل يوم
وحق قصده النقل في النهار
ومن نوى الفرض عند الفضا
ما يفسد الصوم ويوجب الكفار

ومن أكل أو شرب أو دخل
وقبل لا يفطر شي في الذكر
أو استقاء فملا ان ذرعه
أو نظر كرمه فأنز لا
أو من جم أو احتجم فافسد
لا مكرها ومن رأى إذا صبح
ومن ذبا با أو غبارا دخلا
فقد ولو جبالا لم يفطر
فيه إذا أولد خوله اعتقد
وفي خروج الليل ان شك اذن
فبان ان الاكل ليلا وقعا

فصل

في رمضان من با على وطى
انزله فليفتق وانكفر
لكن على الانثى بها لا تقضي
وان يكر قبل تكفير كفى
والبغلة بما مفسد سواه
عذردها كالجفون والمرفق
والجرح حال وطئ سقطها

باب ما يكره للصائم ويستحب وحكم الفضا

وبلع ريق جمع أو نخام
وبعض ما يقوى من العلك ولا
الا إذا لم يبلع الريق فان
يفطر وان بالاشتهاء قبل

ان

ان مضى به على النظر غلب
وسن عن مكرهه ومن شتم
واخر السجود عكس الفطر
ورطبا عليه ما فسد
وفي القضاء فاندب الا الثنايع
الى دخول رمضان آخر
يطعم مسكينا فان مات اطعمها
بندك ولو صلاة يقضي

والكفر عن قول محرم وجب
فقال في صائم اذن غشم
وافطر على الماء فقد التزم
واجرد كبر واردا غشم
وجاز تاخير العذر مانع
والامع الاثم تقضى ولو كفرا
عنه فقيدان وعما التزما
وليه لا يسبيل الفرض

باب صوم التطوع

واندب الى الخيرة والاثني
محرم عاشورا يوم عرفه
ورجيا وجمعة لا تفرد
كرها كنيوز ومهرجان
وحرم الخروج من مواسم
ثم ليعذر ولا يقضى للتفعل
وليلة القدر بعشر الشهور
منه سوى الشفع وكل رجي

داود

باب الاعتكاف

وهو لزوم مسجد للطاعة
من رفع ما يوجب غسل او نذر
ولم يجر لزوم جنة القس
ومعد للزوم والسيدان
وصح من سبعت في توبته
لا مسجد البيت وشرط الرجل
فرغبة حال اعتكافه يجب
ونذر او نذر ما يصلي
غير الثلاث وله في الافضل
والافضل الحرم لم يختصا

من سلم ياتي بما استطاعه
ولو بلا صوم وبالنذر يجب
غير مكاتب بغير اذن
تحللا في النقل لا الفرض اذن
كالج والمسي شط صحته
جماعة المسجد في تحلل
وجامع الجمعة له نذر
في مسجد فمكث في الكل
فعل الذي عينه في الانزاع
مسجد غير الرسل ثم الاقصى

وقبل اول ليلة من شهر
ولا يخرج من كل شهر
ولا يطلع الايام والليالي
او نية بانه متابع

حين يدخل ارضه عشر
ما اطلق الشهر المتتابع اشيا
الا بشئ فيه بالمتوالي
فالغنى في خلاف كل ناطق

فصل

كل ما لا بد منه فاحرج
ولا تعدهم والجنائز اهلا
فان خرجت في سوا المعاد
جاز وفي حال التماكب استأنف
وكما تنافع فيه لم
والبطل بوطي الفرج والازوال
ويجب فعله للقرب
ثم يتعلم فلا يستغل

وسل عن الرضى ولا تخرج
الابشرا او وجوب حصولها
في مطلق ولا يبع ولا تهاد
او ابن كره مع تكفيره في
ففي تضاعفه بمثلته حكم
بوطي دونه بكل حال
وغیر ما يعنيه فليجتنب
ولا بالآخر وهما انا فضل

كتاب المناسك

واصح والعمر يزمان
لمسلم حر مكلف قدر
مثله من مركب وزاد
بعد قضا الطهارة الشرعية
الا ببذل غير فان عرض
لم يرج برؤه اذا وليست
وبعد ان يشرع او عوفي كفي
في حجة وكان حين الموتف
صحاذه ما سواه فرضا
وصح من ميز ما يحرم
عنه والزوم بما لم يقدر
والعبد والزوج ان تنفلا
والنحر جاسر اس حال ان وفي
ولاد اسبغة الوقت احكم

في العمر مرق بلا توان
على الركوب واجد ما يعنبر
لمن وعود المعتاد
وانك للحوايج الاصلية
ككبر تمنع منه او مخرج
من يفعل الواجب من حيث يجب
والعبد والعبي حيث كفا
او عمره كان له ان يطف
وبعد هذين ينفل يقضي
بازد الوكي ودونه فيحرم
عليه مع زائد خرج الحضر
بغير اذن جاز ان يحللا
ولي زحام الدري من حيث كفي
والاس والثالث ثم المحرم

كالزج

كالزج او من ابداء يحرم
وفي الطريق ان يمك لا تحصر
عن فرض الاسلام اذا ما وقعا
ونفله المحكم يستوفيه

باب

بنسب او سبب لا يحرم
والتمتع والاحرام فليعتبر
عن غير ولو بنذر شرعا
بنفسه او يستنب فيه

باب

وهي فذو حليفة ليترتب
وسا من يلزم له
لمشرك منه لاهله
له ومن حاذى فمرادناها
والحل للعمرة والاحرام
قبل اشهر الحج لباغ حجة
ومن اراد نسبا او محبة
او حاجة تكررت فحرم
ومن له العبد جاز فيه
وان تجاوزه مردي نسبي
عاد للاحرام فان لم يعد
ولو للميتات عاد محرم

ومحقة لمصر ثم المغرب
قرن ليجذات عرف عرين
وغيرهم وبنيته ان يلها
واجعل لمن بكته اياها
يكمل قبله كذا الاحرام
شوال ذو القعدة عشر حجة
للقنات جاز بمكة
ان يعبر الميتات غير محرم
عزم على نكاح من حيث بدا
او كان فرضه بغير شك
احرامه محرم ولكن يقدر
لم يسقط العود فذات لما

باب

الاحرام

وهو عباة عن القصد اذ
الفصل والتنظيف والتطيب
ورجل عن الخيط جردا
مع لبس نعلين اذن وحرم
وسن ثوبي يا الوحي الي
ميسر الي ومحل حيثما
دل عليه انجب التمتع
احرامه بعق وعذ فرج
من حرم بقر بهان عاه
لكي بسوق الهدى للحل اسع
وخافت النفقة حج احرم

للمسك ثم لم يسن
وان يدم لا بأس كل يندب
في ابض من ازار وردا
اثر صلاة ناولا ما بعزم
اريد نسكي فتقبل مني
جسني وفضل الانساكي ما
وهو في اشهر الحج يشرع
بالح من مكة او ما بلغ
وفي الوفاقي الدم من غامه
وامرة حاضنة لدى التمتع
وفي عدد القار مني انتظمت

وهو كمن يجتنب احراما
ومطلقا لما يشاء صرفة
والاصار مطلقا وعندهما
ويجعل المنى عرق ومن
او ادخل الحج عليها وخلا
وامكن ان يجعله تمتعا
اذن الى العرق في اجمع
وحيث في الشرح وقع

فصل
وسر رفع الصوت للملبي
عقيب فرض واذا ما قبله
مستشرا كضمة او كبا
باب
في شعره كالظفر يذرم
في ماله او ماله ازاله
ولا فدا لما بعينه ظهر
ولا الجلة عليها شعر

فصل
وليفتي بلا صفة في ستر
لا وجه ولا خيطة ولا
في لبر خف وسراويل فدا
والثقل سيفه ان يخف
عنه وما سواه لا يعقد

فصل
واليفه في تطيب ثوب او بدن
كذا الشتم الطيب والكافور
والورس والندور وعفرك
او اكل المطيب الذي بدا
لموضع يظهر فيه فاستشق
ولا فدا بمس ما لا يعلق

والعهد

والعهد والشيخ ونحو العصف
كذا فدا الفواكه ايضا اهدر

فصل
وقتل ما كثر صيد البر
وما تولى فيه او نقصا
او متسبب كمن دخل على
او حرما تشاركوا ما له
وبسوى الميراث لمن يملكه
فما ت اوزكاه وهو ميت
قيمة اذا تولى بسببه
او حرما ادخله والمالك له
والحجر والصابل او ما نلفا
واجب الانسي المباح مطلقا
وجوز الرجعة في الاحرام لا
وصحة العقد ولا يحرم
وتكلم في الخطبة في النكاح

فصل
وحطفا بوطه فرج ابطلا
نسكيرا واليهضيا في الباطل
والحج ما من حيث كان ابعدا
ويلزم الانفاق للمطأ وعه
والسنة الفقرة حيث اتصل

فصل
ولا تباشروا اذا ما انزل لا
واحدة من بدن كمن وطئ
احرامه بالكل حتى يطوف
وامرأة كرجل فيما عدا
لكي من التفاز والحلي ما منع

باب
في خمس مخطوئات اذبح او صم
ثلاثة او ستة فاطعم

لم يفسد الحج به بل حراما
من بعد حل اوله واشترط
لفرضه طوافه المعروف
بسر خط فاجح بلا فدا
واستر وجهها ولو بغير رفع

الفدية
ثلاثة او ستة فاطعم

كل مسكين قد بر
والصيد فيه المثل او يقيم
كل مسكين كما تغذ ما
وحيث لا مثل له فاطعم
صم كدم القرآن والتمتع
في سبعة وكلا فليصم
لا قبل احرام بعزم ولا
ولا تناسخ ودم التمتع
والصم المحصر عشران عزم
والزمن في فساد حج عينه
والشاة في العزم مكره على
ويجوز دون فوج الا في العزم
بنظر كدم او ان مذي
مذي بالاستسمن وايضا الكفا

او من شعير صنعتها او نثر
دراتها في شري ما يطعم
او صم بعد ثمن ثلث ان يطعم
او صم وان فدية وطء تعد
ثلاثة وبعد حج فاشترج
في اهله وللثلاث فصم
عنه انقال حيث هدي حصلا
حال فساد الحج ايضا اذ فح
هديا وحل بعدها بما لم
بالوطى في الفرج كالمال بدنه
من طاعت مثلاها والا لا
مباشر دم كذا من انز لا
به او استمنى وامني لا اذا
به اذا امني بفكر مطلقا

فصل

فداء محظورات جنس فرد
واستغفار الفدا اذا غشي
والزمن في صيد ونحر
وبالقيص احرامه عقد
كسبه مطيبا ان ندي

فصل

واهدوا طعم لساكن احرم
بموضع الاسباب كالا حصار
والدم شاة او فسيح بدنه

باب

نعام بدنه معتبر
كبق وابل ووعمل
والغنم في غزالة وتعلب
واجد في ضب ووبر قل وفي
حمامة شاة وخد في كلة
وما خفا بغيره المثل افند

وارعهم

الوطى وصو

بناه
بانه

وان عدم قضا العمارة اقبلا
وساير الطائر ايضا فقم
فيه بقدر نقصه وما تلف
وفي اندمال الجرح غير ممتنع
وواحد في الاشتر لك يكفي

قضاء عملي ولو من قنلا
وجرح الموت به لم يعلم
من جزاء قسطه صرف
بنفسه كل جزائه جمع
والنح جزاء عا د بعد التفت

باب

على الحلال واحرام حرم
قلو محل وهو في الحل قتل
او ما على غصن محل اصله
في حرم بصية للاصل
وان يكن ذلك بالعكس فلا
وطارد الصيد لان دخله
لان يكن ارسله بالبعد

صيد احرم ونباه

ولو تسببا صيد احرم
بالسهم او بالكل ما به حصل
او هلك الفرج الذي حمله
في الحل فاحكم بضمات الكل
وان يقرب احرم الكلب رسلا
فيه ففقهه اذا ما قتله
لكن بسهم مطلقا فيفدي

فصل

قطع حشيش حرم او الشجر
او ما يكون يابسا والشجر
كالصيد والصفر شاة واقتل
ولو محل اصله فضمن

حرمه لا الا دخل او زرع البشر
فان تكن كبيخ يبق
غصنا بارش النقص ان لم يعد
لا العكس وامنع نفع شي صنفا

فصل

وفي الحشيش للرعي قيمته
وشجر ولا جزاء لها
وهكذا السج قطع الشجر
من منه ايضا وما يوصف
وهي بريرة في بريرة حرم

والصيد في طيبة جاز حرمه
والصيد ان ادخلها لم يحرمها
لا آلة الحث وما للبدن
محل من الحشيش العلف
وحكمه في الفضل منها اعظم

باب

ادخل الرعدة من اعلاها
واقصد الى المجد ثم استقبل
واخذ ترى البيت جهارا كبر

مفسلا عتريا حماها
باب بني شيبه منه فادخل
وارفع يدك والرداء اكثر

ثم اضطجع وطف لما تقدر
والقدوم قارنا ومغردا
ثم استلم وقبل ان تقدر
لمن اشترى منهم ثم كبرا
وطف وعمر يسار البيت
واستلم الاسود واليمني
وكبر الله تجاه الحجر
بربنا الآية واستل برح
ولايس من مل تقربا
ولايسان ملكي او نسا
ثم طواف حائل المحمل
ان نفا المحمل بالطواف
او بعضه او طفته منكسا
او فوق سناذوان بنادلا
لا يرضى له تخطا
ثم ورا المقام نفثي اذا

ان تمتع وكذا المعتمد
فماذ بالجميع منك الاسود
او يد قبل ومها يعسر
ونعم الذكر على ما ذكر
وارحل ثلاثا ونفثي سبع
في كل مرة لدى العيان
ههلا وبني ركنيه قري
للحج في الباي وايضا شكركم
ولا اضطجاع في سور ما ذكر
او من بها بحج تلبسا
يختص في الاجزاء بالمحمل
وان تركت نية الطواف
او عاريا او عذرا او نجسا
جدار حج الطواف ابطالا
او بجنازة وفصل خلا
بسورة الاخلاص بعد احد

الاربع

فصل

واستلم الاسود ثم انطلق
واذ ترا البيت ثلاثا كبر
وامش وبني العلي اسرع
مثل الصفا وعدة سعا فاعد
وحابه منها ابتداء الله
والطهر واستمر مع التولي
وان يكن في شقة تقصر
حتى تحج والملي يقطع

الى الصفي من باب ثم ارتف
وادع كما جاء ولب واذا
وامش الى المروة فاروق واصنع
يكون بالمروة ختم العدد
وسعي اني ورفيقها ذر
فيه فستفون بكل حال
وحل بل اسقت هدا فذر
في شقة اذ في الطواف سارع

باب صفة الحج

ويظهر المحل يوم التروية
للحج من مكة او باقي الحرم
ثم ليوف باغتسال غمر

قبل الزوال احرامه بالتلبية
وفي بني الرطلوع فليسلم
وبعد جمع واستماع التذكرة

في خطبة

في خطبة الامام بالناسك
بعضي الرعيف والبركب
عن موضع يدعي بطن عمره
والكثير من الدعاء والذكر
ثم يحزم بين حجر عرفه
فان دفع قبل القرب كلفا
والالا ثم يسر من عرفه
وحيث يلتقي نجح فيسر
ثم ليبت مقبلا ثم له
دما كما بعد فخر وصلا
ثم ليصل ثم يرفق المشعر
بالايتين داعيا مجدا
ثم ليسر كمن لدى محسر
وغد حصي سبعين ثم وانثف
واث من مقبلا فالقبة
معا اليك مستقبلا
ولا تقف وقيل رميها اقطع
وجاز بعد نصف واخر
افلدة كالعباد لم ياذن
وحل من غير النساء يستحب
والحلق منك وهو كالتقصير
ولا يتقدم على رمي ولا
وطف لغير قارنا كالمسافر
وسر في زيار يوم النحر
ثم سعي من القدوم ما سعي
ينوي القدوم كطواف عمره
وحل من بعد الطواف مطلقا
وليس من مبالغة الرمي

وكل ما يلزم كل ناسك
فانه الافضل والينكس
والينكس من لدعا احسنه
بجبل الرحمة عند الصخر
والنحر حرج اهل وقفه
دما اذا كان بخارا وقفا
على سكينه الرمز لفته
وقبل طوافه فيجمع
الدفع قبل النصف والزم قبله
موافيا لها وقبله فلا
فحمده الله وكبر وقسا
حتى يركب الاسار زاد جدا
يسرع قدر رمية الحج
ما بينا قدر حصي وينتف
لرميها بسبعة مرتبة
والغمر ميا به اوبد لا
تلبية والرم بعد المطاع
للهدى والحلق او كالاتي قصر
سيدا في حلقه الملبين
نحر وري حرم وحلق
والدم لا يلزم بالتاخير
نحر والبيت فسر وغسلا
من بعد نصف ليل نحر حد
وجاز تاخير بغير عذر
او لطف ويسع من تمنا
ثم لطف للفرض بعد نيته
ثم اني زمزم ايضا واستلق
لما نوي واليدع بالمروي

بعد

ليل

فصل

ثم ثلاثا بمعنى فليست
بالسبع مع تأخير قليلا
كذلك وسطا من ثم عقبة
مستظهر الوادي بها ولا تغد
بعد الزوال كل يوم وله
مرتبا بقصده والسزم
وان تعجلت يومه أخرجه
بت وارم من غدا كرايم وطغ
او اخرجت ولتكن ترجع
واكتف عنه بطواف الصدر
ثم ليغف لاحايض الملتزم
وخطب الحج له يعرف
وسين ان يزور قبر المصطفى

فصل

ومر اراد عمر فليحرم
ويحرم المكي كالمقيم
وبعد ما طاف وسعى وحل
واجزأت عن فرضها وعدد
فيه على الاحرام والوقوف
وراجبانه اذن ان يحرمها
والسعي والمكث بارض عرفه
الى ان تصاف الليل ثم يعني
والري والحلاق والتوديع
يسن والاركان اذ تصاف
لاغير والحلاق والمكثات
ولا يتم نسك ركن تركها
والترك للفاجب منه يجبر

باب

من فاته الوقوف لاجل
ثم قضاه قابلا واهدي
ثم وقوف الكل ان باه خطا

وان

وان عن البيت عند يصد
هديا يصوم عشرون ايام وقد
تخللا من قبله او انقصا
وان لم يكن عن الوقوف حصر
وحل ايضا لا بقصد النفقة
بل معها فلا يزال محرم
وان يفته حجه فليعتمر

باب

واهل افضلها فبقر
وحج في القبان لا غير كفي
وفي سواد القبان فليس يحرم
عام وعامان لهما في البقر
في الواحد الثمانية وحج في السبع
بين مريد اللحم والتقرب
او عودا وعرجا وعجف
اذن عن اجماء والبراء
ولا تجزئه مع حب الذكرك
كالقرون والسنة تحر الابل
عنق كذا السنة ايضا قائمة
وزج غيرها وللنفس ارج
بقف بسم الله والتكبير
وما يشرذم جده فانصل
او انكثاني بغير الابل
ورقته وقت صلاة العيد
بدون لبيلتها وان مضى

فصل

من قلده او شعره الى النية
تعيينا عن الذي عناه
ومع تعينه فقتل الرقبه
ولو لم يتصور ما يقصد

الهدى وحل واذا لم يجد
حل من الاحرام لكن لو قصد
احرامه بنقصه ما انقصا
او صد عنه بالعدو اعتمر
او مرض عن الوقوف عوفه
ان لم يكن بالاشراط احراما
لكله وقضى قضاء من حصر

باب

نفعم وكالات الذكرك
وهو الذي ينصف عام قد وفي
الاثنين سنة في المعسر
وخمسة في ابل والمعتبر
من غير هاتين يجوز الجمع
ولا تجزئ من حرجا وعصب
جدها هاتما وكذا قد عفى
ايضا وعن ذي الوصف بالخصا
وقطع دونه نصف اذن هدر
في هدية كائنه في اسفل
في عقل يبرك اليه وهي قائمه
ايضا وللذبح وللحرف افترج
وما روي في الحبر الماء شور
وان عجز فليأكل كل
ويندب الحضر للموكل
ثم يخار ان يلائم به
زمان واجب تعين القضاء

فصل

او قال هذا هدي او خي
الا ما نواه حال ما اشتراه
ممنع ببيعها او الهبها
واليذبح معها ما ناله

وجاز الابدال وجيز منها
وشرب فضل سخلها وجيزا
اعطاء جزاء كراه منها
من جلد لها وجلدها بالثمن
ذبحها او لا ياذن منه
والزمن تلفها الضمانا
كان كرفعة فلا سبج
وما وجب قبل فضل ابدله

فصل
ومن جمع بين حل وحرم
في الهدي والاشعار والتقليد
واجب القرآن والتمتع
والذي عين بالنذر الزم
ان لم يعين غير ويدخ

فصل
من ثمن في الصدقات يذلل
يسن الاثلاث ولو ينفق
بها او بالقيمة فيما استغفر
عن يضي في جميع العشر

فصل
ومن ثمانا ناعمة الفلام
من الاسابيع الثلاث وعقد
وفارقت رخصة في اللحم
ويكسر العتق المبذره

كتاب الجهاد
فرضا على جرم مكلن ذكر
مع من عرف بخبره او برح
ومن حضر صف العدو وحصر
ذو الطاعة النفية لزمه

وافضل

وافضل الجهاد غزو البحر
فا ربعون يوما للخير
لرجل فقط ومن تعذرا
ياثم هجوم والانتداب
لواجب او لغريم دين
لما لذي تحيرون الى فتنة
والاجاز ان يهرى بالنعطل
مركبهم به نارا به تستقر

فصل
محارب وهم كل عامر
حتى بنيران مع التمريق
دوان حرمهم وجاز الاكل
وحبس ما اتلفه محتف
وامرة واعى وذو ترهب
الا لراي منه او قتال
بقصد من قاتلنا دوسهم
الرمي للاخوف والاحراما

فصل
ويلزم الاميران بخيار
منا وقتلا وقتلا ورقا
كذا الصبي والذي لا يقتل
وسبي غير بالغ منفردا
اسلامه كذا يسلم واحد
كذا ان ما ناعه وان عيت
وان سببت ذات بعل وحدها
واسنع شدة مشرك وقينا

فصل
دم امرؤ والدمان يسلم

وجاز للصلح المواد
لحكم منافان من لزم
دم الذي لم يردن ماله

باب
واجب على امير
بر من جوف من لا يصلح
والدعم بالنصرة كذا التزود
الوية وليتفق بالشعار
من منزل رجب وحفظ ما
محمد راعيا زعم للاسبر
وجاز جعل كدليل ما
وجاز ان يجعل اذ يسير
الرجع في البدن بعد الخمس

كان لزمهم على المبايعه
وان حكم بالقتل والبيعه
والبيعه ايضا حكمه بحاله
ما يلزم الامام وكثير

تعاقد العسكر في مسير
الاعجز الملعول لفساح
نذب ورفق سيرهم ويعقد
والعزنا وحسن الاختيار
واعين واخذ رأي حسن
مبشرا صابراهم بالا جبر
او قلعة او مسلحا لاعداء
بالشروط مع سيرة تغير
والثالث ايضا بعد في العكس

فصل
ولا مير طاعة فليحذر
كالاحتطاب او برز على
الا اذا فاجا العدو يندب
وشوط فليلتزم فان برز
والبصل المسلم بالاسير
فان رأى العجز عن الاصال
وسلب المقتول غير المتخن
لمسلم يقتله ان عثر را
كذا ان من اربعة منه قطع
واحكم لقاطع رجله ويد
اولا سيع الامام ان قتل
بانه غنيمة والسلب
وغنم داخل بغية اذن
لاخذ من دارهم ما اكلوا
ووهن بابايع والصلاح

احداث محدث به لم يامر
او ما الى امر مخوف يلج
ليطبل برز من يستندب
معين له اعين ان يحجز
من ساعة الوقت الى الامير
اليه جاز قتله في الحال
منه على قتال المؤمنين
بنفسه في قتله واشترها
فالقاتل الاول لاهل تبع
وقتل اخر له من بعده
او قتله من شركه حصل
فليس والدم مرتكب
وتفوق في اذنه واستثنى
او علفا ومن كثر فضلا
بعد تعضي حربه المبايع
بل كل

بل كل برده في المغنم

باب
والمال منهم بالقتال غنم
او بالذي تم بعد ما قسم
وملكوا بالقتل والاسلم
من ارضهم غنيمة ويملك
وجاز قتلها بها وهي لمن
اخر اجبه بل لا سير او مدد
من بعد دفع سلب واجبر
فخمس الخمس كفي رتب
والها شحمها الفقير والغني
ومثله فليتناهي الفقير
واخر الابن السبل اعط
وما بقي لفارس منه قسم
لراجل ومن يموت منه قسم
وما لغيره ان يمل قسم
ومن يصير في رتبة ذافا رس
وليست للامام ان يفضلا
لاحد من ماله ما حصله
ثم بدار الحرب ان كان غلب
سكان من قبل بيع لزم ما
واذن والحق المغنم
ان ولد له وهي له ام ولد
ثم باعناث وعنت فاحكم
والزم ضمان ما شرب للمعسر
ورجل غال ذكره لزم
لاحيوا معصفا او عدته
وندى الكفار والهدية

ودابة ركوبها محرم

فصل
باخذ ما يعرف فيه المسلم
او بالذي صار لغيره غنم
واخذ ركاز او مباح قيم
بنفس الاستيلاء حين تدرك
يكون اهلا للقتال يشهدون
في حال الحرب قبل قسمة ورد
لجام وحاظ بالاجر
ومثله اعط بني المطلب
وذكر ان شحم عيني
وللساكن قتلا اخر
واسلام كل من ستم اشترط
لثلاثة اسهم وبالسلم حكم
وارشهم خلف فيه عندهم
ولا لغنيمة فريسة يسلم
اعطى كفارس وما العكس
بعضا على بعض ولا ان يجعل
وتشارك الجيش سرايا وهي له
على غنيمة عدو فاعتصب
للمشرك بما اشتره الزما
والزينة مهر مع وزن القيد
حر له به انسان يعتقه
من غنم مستحق المغنم
والغنيمة غير هو المعسر
مكف حريش اضر
كسيفه او ما يوارى عورته
غنيمة احكامها جلية

والذي يملكه ولا جبر
ارعا جبرا او من يملكه

اسم

بلغ قبال

باب حكم الارضين المغنوس

وهي التي بالسيف عنها اجلوا
من قسرها او قسرها بالمزبد
وان جلت عنها خوف منهم
على خراج وتكون ملكنا
او صالحو على خراجها فقط
كذا اذا ما انتقلت لمسلم
زيادة او انتعاش فرض

باب الفقي

والفقي ما يورث من اموال
سكنه خوفا وبذل الاجي
وغير موزن وخمس الخمس
مساكنا والفضل للمهاجر
بالاقرب الاقرب من مكة
ثم الذي يبقى لباقي الامة
ومن يكت منهم وقد حل العطا
وزوجه الجندي والصغار
فمن راول تخليه اذا درسا

باب الاحان

صوم الامام لكل ومن
غيرهما لا احد او قافلته
بكل ما دل ولو اشاع
اذا ادعى اسير للامن
بالاسم بعد فتحه ان اجها
ولم يرد له عقد والمساكن
فان يعد له اجر وطالب
اليه او لو ارش له علم
ومدح رساله او تجسر
ثم الامام فيه بالتخيير
وان يكنى عن الطريق حنلا

ثم اسير

ثم اسير مسلما ان اطلق
بان يقيم مدة عند هم
وان يكن شرطهم مالا
وان عجزه عودا اليهم يلزم
واما اسير اطلقا بشرطها
شيئا اذن جاز اذا ما اطلقا

باب

ولا تقو هذبة او ذمة
او ما يب وان تكن رها دنة
مصلحة فطالما او ان شرط
كذا ان رد من اتت من الحرم
وجاز رد رجل ولو قرا
بما اطاع من قتال او هرب
دون عودهم بل احذر
وان يخفون يتعضف عاقبة

باب

ولا يجوز عقدها الا لمن
تابعه موافقا كالسائر
بجزية سائرهم تعليبي
وامرأة وزمننا واعمي
وذا جفت والفلان مثله
ومن يصير اهلا في سنة
واخذها يلزم راس كولي
ما قدح من الفقد المعتل
من ذي توسط وايضا ضعفا
وبعد بذر فاقبال بحم
وان يمت فانها في التركة
وعنه ما يورثه فليمتد بها
قدرا وياها وعنه العقد

لكل على شرطه تعلقت
فبالوفاء الزمته لهم
يبعثه اليهم في الحال
لكل من المرأة عود بحرم
عليه رقا او اذ لم يشترطوا
ان تغفل او ان يهرب اول سر

باب

الابعد من امام الامة
فمنه معلومة مقارنه
تقضا متى ما شاعدها
مسلمة وادخلهم الى الحرم
من غير اجبار وسرا امرا
وحفظهم من اهل الاسلام وجب
ان يصيرهم من سبيهم تشتري
عليهم البهم العهد لبذ

باب

تجسس او كان كتابا ومن
وافر نخب ايضا حقه كل كافر
مثل زكاته فان لم يصبي
ورهابا ايضا وشيئا هما
في غيرهم وعاجز وعبيد
فليعط فطابق من مدته
كأثر تفصيله بالقدار
درهم اثنا عشر والضعف قبل
ذلك خذ من الغني عر فا
والنفع عمر بعد حوله يسلم
ولا تدخل مع هو ولا اثر له
وان شرط ضيافة يعاين
حلا واسما بالكتاب ابدى

فان اقام يجره فانه
والبعض عليه فانه
فان يدين كذا بهم فيه رجع
ثم عليهم عرفا يحصل
كالم يبيع او يستغني

باب احكام الذمة

ويلزم الامام حال الذمة
في النفس والمال والعرض وفي
ميزانها لهم من حق من
وخزينة تشد كالعلماء
من فوق ثوب الرجل النقرة
ثم خفيتم رصاص جعلها
حما من كذا منع
والزمن في شعورهم ان يخذفوا
ولا يبرهنوا ولا يبادوا
وامنع من التصدير والقيام
بل وعليهم فعل ان سلوا
من بيعه ونحوها كالانبياء
ومن علو المساواة على
منه اليهم عالين لم ينقض
ومنعت انفسهم ان يظهروا
بكتبتهم كنهم ان صعدوا
ونه الحجاز منع الاقامه
ولا نحو تيماء وقيد بل لمن
لا فوقها الالهة فان
ومطلقا فامنع دخول الحرم
ويخرج الامام للمسلم
ثم يخرج وكذا ان لم يعش

فصل في خذم النبي

فصل

وخذم النبي ان يتجر
ثم يعود نصف عشر ما كل
والعشر من حربي وحفظهم حب
وفك اسرى والغنائم يلزم
وان اتفقا لموا على علم بطل
ومن تعدد او تنصر مندهما
ومن لا ادنى اتفقا فليقتل

فصل

وان ابي الذي بذل الجزية
او ان على المسلم يعتدي اذن
او قطع طريق او تجسس
لذكره منه او رسوله
بسوا او ما قد نفع عنه فعل
في المال والنفس ونقض العهد

باب البيع

يجوز بالاجاب والقبول
او التراخي مع بقاء المجلس
والبيع ايضا بالمقاطعة مطلقا
وسرطه الرضا فلا تصح
ايضا وعقد جازي التصرف
لكي من السفيه والممير
وسرطه نفع البيع مطلقا
والنخل حتى مفردا والكتف
كذلك الرضخ والمرشد
والفيل والسباع منها الصالح
وبيع البان النساء اجز
واصح الشراء كالا بدال
لمسته مشترت ودم
فيه تجسس لا تشصيح

عنها

لميته و

فصل

وسطره صد درج من مالک
فان بیع ملک سوره او شری
فان شری له وما سماه
والاخص ملک من شری
وجایز بیع الذی قد عینا
کذا ان فی الذمه لکن عین
او مثنی یا مجلس وحرم
فما فتحنا عنقه بل اجسر
کنقح بید او معادن حرم
بل هو الماخذ قبل الخرج
وبیع طیر فی الجوف او تخل
او سمک فی غیر صاف سرلا
الامر الغاصب او من قادر

فصل

و ابطال شری مال یرم او یحکم
وان یکن برونه او وصف
خیر ان تغیر او مشتری
ولا یباع حمل یطی اولین
ومسک فار او نوق فی مسر
اجری علی حکم بالا بطل
کذا ان ما قصد به من نزع

فصل

وبالحصی والنبد او باللمس
کذا اذا استثنی لا یمیز
حال ساوی اجزائها کلاها
وصبیح الاقفیض وصدور
والاجریا او جریا باعنا
ان علی اجزائها والا لاف
فاستثنی کالرسم وجملة
بکونه ما کوله فی وسطه

فصل وبيع

فصل

وبیع ما یبصر برقه
او ما یبصره بالفقنه
او ما یقطع سعرا واما
ولو علی الواحد ولو طفل
ولیس غالب فالغ العقد
او زاد فی صدقها ایضا
وان بعد ثوبه جمیعها
کل ذریع او فقیه شلیم
صو وکما بیع کل مسد
کذا ان الاستثنای لا یرحمه

فصل

وبیع معلوم ونجهل معا
کالحر والعبد وماله وما
وحر فی مشرک کالعبد
مخیر مع جملة وان جمعی
کالعرفه لا کثابته وابطل

فصل

وانعیه بیع ما شری لمنکر
وما به یشرک او علمیه
کذا الاهل الحرب او فی فتنه
ولا یباع مسلم من کافر
وعبد کافر من ما یسلم

فصل

وسوم مسلم کبیع وشری
وا بطل التانی وبيعها ضرر
للبلاد اذ جاءه بیع سلعته
وحاجه الناس فان لم یجمع
ومن بیع ربیبا بالنسب
او اشتری بالنقد سببا بطله

لا ان يكن بغير جنسه اشترى
او اشترى من غيره شرا

باب

شرط تقاض وره و اجل
كالنقد والتخيلا لاه جمعا
بخدمه المبيع وقتا يعلم
او مشرعه لاجبة او تخلا
او طارا مصونا او يرسل
وخير المتاع للتخلف
وبيع عربون كذا ايجاز
وشرط عقد فدية او تعلية

فصل

ومنع تصريف ولو في عقد
او شرط البايع ان لا يرحا
بان لا خسارة عليه
او فاسد الرهن يكون عنده
وصح شرط ان ائتم بالتمن
والخ من كل الصيغ بالار
وصح بيع دار او قدر
وخير اجهل لاني الصبر

باب خيار المجلس والشرط وخيرها

في البيع والصلح بمغناه نظم
اجارة الا فتر اق عرفا
كذلك الاستقاط بل سقطا

فصل

وجاز ايضا شرط في العقد
في البيع والصلح بمغناه وفي
مالا يلي العقد وعند قابله
فمن الاليل والنفذ اشترط

وشرط

وشرطه للغير توكل وان
تم لكل فسخ عقد فقط
والمالك في حال الخيار ينقل
والباطل ما تصرفا فعلا
الا معا او ما باذن الاخر
وهذا في البايع فسخ وصح
لا ان له مبيعه يقبل
وحد وطئه كمر اهدر
في بايع ينقل ملكه علمه
بقية والنفذ بمقتضى

فصل

ثم لغبي خيل المستر سلا

فصل

ثم لند ليس يزيد في الثمن
كحبس ما الرهي وجمع ما الله
في الضرع من برية الانعام
لمشترى ردها اذ يدري
خال من العيب وعنده العقد
لا يحزن عنه كمن في الموضع
واللتم كالفيل لا يحل

فصل

ثم لعيب منقوص لقيمته
او كذا ميز والكسفا
وحال نعم بوله في فرشه
من ثمن شعبة ما من قيمته

فصل

وعنه ان عاب ثم علما
كعطفه البكر وحيت كانا
والارث دون الراد ايضا اجعل
عنه بموت او بعقد او عيبه

وشرط

قوله غير هذا احد الوجهين كما في حاشية
المقنع والثالث يشترط ان يكون
ذلك من ابن عشرة فصاعدا
وهو المذهب

كالبيع والصبي اذا ما فعلا
ومطلقا بالموث الارش يلزم
ما فيه من عيب يكون الكف
عالم يزد عليه مع ما نقصا
واحدة وان اخذت الامر رضا
ذلك قبل علمه والا فلا
وما يدون كسره لا يعلم
فا كسره لا تستفاد منه
بالكسر او بالارش خذ ما خلاصا
ولو بما دل عليه والقرضا

فصل

ليس بشرط كحضور الآخر
او بان ذا عيب واحد رضي
وان عيبين اشترى في صفقة
اراد بالقسط سوى ما قد تلف
كذلك النقي العيب عنه قبل
سواء تم المشتري اذا علم
وان جهل فردا او ارشه
ايضا على بايعه للمشتري
يلزم ارشها وبيعها الزم
تقصير بايع وما للمشتري
وبالحيار ما اشترى مع اخر
للاخر الفسخ بقسطه قضى
امسك او رد بغير فرق
في القيمة اقبل قوله اذا حلف
ومطلقا من قوله لا يحتمل
جنابة العبد له الفدا لم
وان قتل او ان قطع فارشه
وان يجب حال بها للو سري
وحق محني عليه قدم
في حالة الاعسار ايضا خير

فصل

وليك العقد عاصار له
وان جعل نصف البيع ملكه
او بزيادة عليه صاحبه
لقوله بانه يفتكها
يلزم مع تسعين شعة اذن
وكون راس مالها مثليا
وما اشترى بثمن متجمل
منه له شراؤه او حيله
او باع بعض صفقة لا تقسم
بينه فان تم للمشتري
وثمن ان زاد او نقصا
البيد من ارش بكل خبر
وما اشترى بعشق نقص
من ثمن او بعث رهنه التولية
او نحو بالقسط فهدى الشكره
تكون رجاء في المراجعه
وعشر رجاء به تملكها
وفي لكل ما غرة فالس من
شرط وعلم المشتري جليتا
او اشترى من رجل لم يقبل
في ثمن زاده ولو قليله
عليه بالاجرة المبدولة علم
في امساكه ورده فخير
في مدخ الحيار او ما خلاصا
لا بالذي بعد الزم يظهر
بنفسه او غير بعشر

في هذه المسألة
كل من اشترى رهنه فله ان يفسد

بينه

بينه لا يحل العشرينا
ثم اشترى بالذي اشتراه
او باعه من مخرج العشرينا
من قبل ان يبيعه حقا

فصل

حيث اذا ما اختلفا في الثمن
في بايع ما بعث الا بكذا
وناكل عليه حكم يقضي
بفسخ ثم ليرجع فيما تلف
بقول شتره حيث يحلف
ونفذ الفسخ ولو من اثم
واخلف في النقد اذ كان ورد
وان يكن في الشط او في الاجل
ومن يقل هذين بعشرين
واخلف في عين البيع حصل
وان نشأ حقا فلم يسلما
بنصب عدل يقضي جميعا
وان يكن ديننا في الحال اجبر
ان كان في المجلس ما في البلد
فيه وفي سواه حتى يحضره
فالخبر فيه ثابت الا الاجل
بالبعد فالبايع بالفسخ اعذر

فصل

وما يكمل او يوزن بيعا
تقبضه به وقبله اشنع
تلفه باقة من السمسما
وبايع وغيره ان اهداه
من فسخ عقدا وثمان كلفه
والمشتري الا لا فسخه قبض
ان كان منقدا لا يتقبل كلفي
او غير هذين فان التخلية
او بعد او باعه مذروعا
تصرف المبتاع فيه ورفع
من بايع وفسخه تحتها
فالمشتري التخيير فيه ملكه
من كان من كليهما قد تلفه
وقبض باسرها فيه القبض
او اذا تناولا كلفي بالسكف
فيه مع التمييز ايضا بخبره

بلغ مقابله

تصدق في الاصل

باب الربا والصرف

بجنسه بيع الكيل حرم
بمنع كيل وربا او بالعكس
لكن مع التفرقة قبل القبض
والتحسين في تعريفه ما شاع
جنس كدهم ودينقوا عقد
والشم والكروش والمصران
ولا يبيع بالحيوان كما
من غير جنسه ولو بفضله
ولا يبيع في مطبخه ولا
ولا يشوبه اذ خلاصا
وجاز بيع الخبز والدقيق
والرطب واليابس والعصير
في قدره والصفحة المعانيه
الا العرايا وهي بيع الرطب
بما يؤكل يا بسا اليه
بالكيل فيما دون خمسة اوسق
مع حاجة الشئ له بالرطب
ولم يجد ما يشترى به الرطب
او مع ما من غير ذلك الجنس
مع اختلاف قيمه النوعين
ولا يبيع تمر بلانوى بما
من نزع كلبه مع صوف
ثم مرد الكيل عرف يثرب
صل عليه ربا في بعضه

فصل

وحرم النساء بيع لحفا
في علة بهار الفضل علم
تحت كيلين وموزونين
بكل جنسين اذا ما اتفقا
والنقد في الزهدين متما عدم
واعتمد البطلان في هذين

بالا

بالا تفرق قبل قبض الكيل
في بيع ما يوزن بالكيل
بعضا ببعض جاز بافتراق
وقاصص بوزن وعكس
وغير في الفضة استقرا
ولا يجوز ولو مع المديون

فصل

والافتراق في الثمن والحصل
وذهب بفضله ان عين
ابطاله وان يكن من جنسه
في مجلس العقد وان تباعا
وواجده اعيبا ان محققا
عن مجلس العقد له اخذ البذر
وان يكن من جنسه فالحقا
والنقد بالنعيم في عقد
بانه غصب فعقد اهدر
وامنع ربا من مسلم مع حر

باب بيع الاصول والثمار

يشمل بيع الارض والبناء
بالنصب والمفتاح ثم اسلم
يد من من خابية وما نصب
لا مورد عا فبذالك كثر وحجر
كاللغو والقفل وفرش وانا
ولو مع الاطلاقات والمكررا
لمشروما لدى البيع ظهر
لبايع كذا ما يحصل
وشروطه للمشتري يعتبر

فصل

او رد او بطى فما تشقنا
كما هو الطالع او تشقنا

نوار لبایع ان پیدوا
 المشتري وان بدلي البعض
 او كله من شرطه والحقا
 من قبل عقد الذي من بعد
 فيه فقط بما ذكرنا فاقض
 بالمشتري او راق كل مطلقا

فصل

وقبل ان يبدوا اصلاح الثمر
 بيعه كرتبة وقبل
 والارض او قطع ليد ما عطفه
 ثم الحصاد والجذال الحقا
 او شرط البقاء او ان تركا
 صلاحه او حين اهل شرطه
 او شرطه حاقه صلاحه بشرط
 او اتمت عريه او اشترى
 صلاحها لقطع او مطلقا
 وقبل ان يشتد جبا اهدر
 ونحوه بقاء بدون الاصل
 او جرح او لقطه تنفرد
 بالمشتري وان يبعه مطلقا
 ما اشترط التطيع له فادركا
 تمت وظايف جرة ولقطه
 ثم تجدد اخر واشتد بها
 جزم حشاعا من ثمار لم يزر
 ا بطل وبالبائع كلا الحقا

فصل

ثم صلاح بعض حمل النخل
 وسائر النوع من البستان
 فخر او صفه في النخل
 وتصبغ ما سواه واشتداد
 مطلقا يبيع واستقر
 باصله والزمن ايضا ما تلف
 عبور الوقت اخذ معتبر
 فالمشتري في فسخ بيع خيرا
 او شجرة اصله بذل كله
 لا غير من سائر الالوان
 نحو الاعناب فوق الاصل
 حب هذا من الفساد
 عليه سقيه وان احترق
 باقية في السما لان عرف
 وان يكن من آدمي قد صدر
 وعزم من ذلك منه صدر

فصل

وبالعبد باعد ففعله
 وان يكن للمالك فيه قصد
 والالا وتوبه المستبدل
 له وللبائع ما يحتمل
 لان شرطه المشتري وما له
 اذن شروط البيع فيه عمد
 له وللبائع ما يحتمل

باب

في بلفظ البيع ايضا والسلف
 احدها الوصف الذي يشترط
 الذي شروط سبعة بها انصف
 بنحو كيل او بوزن بخصيط

فلا يصح

فلا يصح في جواهره ولا
 والمجوع ولا معدود
 كذا في فاكهة وقيل
 لكنه في الحق ان يعتد
 تنوعه وخلطه لا يقصد
 هو اكل وما النفس جبرلا
 مختلفا للرؤس والكلود
 وما مختلفا لقيم ومجمل
 وفيه نيات نحت بما ظهر
 كالمخ في الخبز وجب صرخه

فصل

الثاني ذكر الجنس والنوع وما
 في غالب فلا يصح الاجود
 كذا الردي وان كان بالاجود
 بل من اخذ كل حقت
 ومع نقص او سوي النوع وما
 وعوضا عن جودة خسر
 به اختلاف في قديما
 ايضا ولا الاردي وكجديد
 من نوعه او قبل وقت الواحد
 لا ضرر به على ذي الحق
 ينظر مسلم بل بلزما
 لا عن مزيد قد غلب في السلم

فصل

ثالثا يذكر قدره بما
 لاهذه الصيغة او المكيل
 ووزنه ما كيل وبالعكس جز
 بقال او وزن وذر عطا
 او مثل هذا الثوب ايضا بطل
 لكن ما يذرع وزنا لا تجز

فصل

رابعا الاجل مبين
 ولا يصح الى اجل بل ولا الى
 اجله يوما ولكن ان جعل
 امده وقع له في الثمن
 جدد او حصاد او اجلا
 لكل يوم جرة منه قبل
 اجله يوما ولكن ان جعل

فصل

خامسا العود في محله
 لا وقت عتد فاذا اعتد
 في صحة الكل او البعض اذن
 اي حاله في مكان بذله
 جميعا او بعضه تخير
 وعوضا ياخذ ان فاتت الحق

فصل

سادسا قبض جميع الثمن
 قبل تفرق فان بعضا قبض
 وان يكن اسلما في جنس
 بقدره ووصفه المعين
 ففي سوا المقبوض عقد التفق
 لا جليهي او بالعكس

العله
 فسخه

ان كل جنس بينه وبينه
 سابعها اسلامه في الذمه
 ويلزم الوفاء مكان العقد
 وان يكونا عقدا في بر
 وسلم فيه منع التصرفا
 وفي اقاله ولو في البعض

فصل
 وان نقل فيما عليك ولا
 فالغ قبضه وان قلنا قبض
 محققه حاره حين الكفالة
 بل الكفني بتركه في كمله
 اليه بالكيل الذي رآه
 او غير بالكيل او بالوزن
 عنه وفي الجراف ان ينفق
 وشروطه في ارضين فاقض

باب
 القرض مندوب اليه فاحكم
 يتم بالتباعد والقبض شرط
 كاي يرو بدله فاشغلا
 والزم المقرض اخذ حاله
 وان كان فله ما او مكسبه
 للمقرض القيمة وقت القرض
 كذا ان في المثلي وبالقيمة في
 اذن لفقد المثل ثم حرم
 بحل رد ايجوده منه وحسب
 بعد الوفاء لا قبله ان تنفق
 لكن ان نوى المكافاة كفى

بيله

ببلا آخر في الامان
 مؤنة وفي مكان الشيفه
 او قيمة فيه متى يعان ٥٥
 ان نقصت بغية هال انقض

باب
 وعقد رهن بعد حق اجز
 في كل عين جاز بيعها عدا
 رهنه فقط وما قبل الاجل
 رهنا وما كان شاعا او تنفع
 ذلكا عنه غير عدله
 ورهن ما قد بيع قبل القبض
 وامنع سوك ما جاز بيعه عدا
 صلاحا ما دون شرط القطع
 دون ائنه تترهن والكل شرعا

فصل
 والرهن قبل القبض ليس يلزم
 فالاذن من مرتبه متى علم
 وبعد ذلك رهن ان يرد
 والغ تصرف من تصرف منه ما
 واجعل مكانه موقت قيمته
 ان وقتا بغير اذن المثل من
 له ليو في ما عليه رهنه
 واجعل من الرهن جميع غنمه

فصل
 وهده امانة لدى المثل من
 وما من الدين يذكي يستقط
 وما بقي رهن كذا استبقى
 وفيه لا في دينه بزا د
 فيه كملكه لمن يستعفي
 وصي شرط البيع للمرهن

ومعه لا قبله وجوز
 مكاتب وباللزم افراد
 يفسد بيع ثم ما منه حصل
 مرتبه او لشريك ان يدع
 ذو الامر او اجز ان كلكه
 ان لم يكن شرط التصرف انفي
 اخضر زرع او ثمارا بابل
 كامة جاز بغير منع
 وعنه بيع فيما عدا معا

فصل
 وشروطه استند ائنه لا لعدم
 او العصبه اشتد الزام
 او عدا خلا فاللزم اعيد
 لا عتقه رهنه وكذا انما
 كما اذا استقبل مرهه نته
 وجاز ان يبيع رهنه اذن
 او يبيع الرهن بصير ثمنه
 كما على الراه كل غرمه

فصل
 فاه تولى او بعضه لم يضمن
 شئ وضمنه اذا ايقظ
 جملة رهنه بياتي اكف
 والرهن عنه ائنه يستفاد
 فك نصيبه كذا في المورف
 والعدله او غيرها ان يحسن

احله فان اراد من الوفا
 فان عن الاولين وكلها
 فان من باع عليه او قضى
 فله بيعه او كفيل
 او فليبيع ما يشاء او طلقا

فصل
 فان يكونا اثنين لم ينفردا
 ولم يجزعهما انفقاه
 الا اذا ما اتفقا عليه
 فان اراد الواحد منه صنف
 ثم باع الباقي في البلد
 باع بحسن الدين ثم ان عدم
 فان ثوى عنه لديه
 رجوع منه اذا استحقا
 الى الذي استحقه فانكر
 رهنه ضمنه كالوكيل
 وان اتى بحقه في الاجل

فصل
 والقول قتل رهنه قدر
 واجله وان كان حرا
 وقبلة العبد فلهنا يقبض
 جناية ضمنه عليه فاقبل
 ما كان من لزوم رهنه عوقبه

فصل
 والركب المشرى من الركوب
 بقدر الاتفاق بغية اذن
 من رهنه لا يحكم ان امكن
 من الجوع وكذا المستودع
 روايه وما من الرهن سقط

فصل
 وان جنى الرهن جناية فوجب
 ما لا يقلل من غية الرقيه
 وكان

وكان للسيد ان يبيعه
 او انه ينفذه بالاقبل
 ويطلق الرهن اذا سلمه
 والارث ان ينقص قيمته
 وجا بغير رهن وان فداه
 عاد عليه ثوى ثوى ولا لا

فصل
 السيد القصاص كمن الزما
 وان عفى بالمالك او بالاجيب
 ولو عفى المالك عفى عنه وقضى
 او ان على سيد او عبيد
 لوارث ان شاء ان يقتصا
 وان وطى بغير اذن الرهن
 فالحكم والمهر عليه والمهر
 مع جرمه التحريم فيما يلزم

باب
 وهو من الرهن ان يلتزم
 ولو جاء لا ورب الحق
 وان يرى المدين بغير الفاسد
 ضمان ذمي كصاحبيه
 واسلام كل سقط المخر
 من سيد يضمنه الذي امر
 نكر رضاه لا رضاهما اعتبر
 ان كان ما في المالك يعلم
 لضمامن وفسل ايضا وان
 وصي بالمقصود والخطري
 وعبد المبيع فيما نابه
 ولا الامانات لغية المعتدي

او اضره رايد فعه جميعه
 من قيمته وشره الا الكل
 وفي الغداه يستديم حكمه
 بقدره يباع من جملته
 من تره بالاذن من مولاه
 وان على المهره بغير جملها

فصل
 رهننا اقل القيمي من رهنها
 صح وما يقبض رهنها يحسب
 فقط واذا ينفع المجاني رجوع
 جنى فللسيد او من بعده
 كمن عن العف بمالك يقضى
 ولا ادعى شريكه وطى كارت
 الرهن ملكا وان اذنا وجد
 على نظير حكمه عكس

الضمان
 ما في يد اودته قد لزمنا
 الزام كل منها بالحق
 لا عكسه ولو بخر كارت
 اسلامه يسقط ما عليه
 والعبد ما يضمنه بالامر
 وجهر لضمامن بكل مقتصر
 والجمل بالضمامن ايضا اعتقر
 وصوي يضمن دين يلزم
 ميتا فيبره الوفا حينئذ
 وما بسوم صار عنه الشاري
 من درك لا الدين في الكتابه
 وبالقضاء ضامن ان يستدي

بالأدنى

دونه رضا المالك الكفاله
وعنه المالك الكفاله

فصل

لا يعتبر عابه فليرجع
لا ان يكون كذا به واذن
من شاك منها ما وان صدقه
وصح ان يضمها فاذ جلا
بأنه قيل اجل وان حصل
ومن يت فدينه لم يحلل

بالاقل من دين ورفع المدعي
يخلف رب الحق ثم يلزم من
من الذي انذره حذقه
معللا وان عكس وفيه ما فلا
تفعله لم يرجع قبل الاجل
بشرطه المعروف قبل الاجل

باب الكفاله

مضمونه او بدعي دين
واحد اثنين اذا طاربا
وشروطه الاحضار في وقت عقد
او ضامن او عاقل باخر
هو صاحب الحق كضمانه
احضار له ولو قبل الاجل
او مات او مرض ما اعهده
او غيبه تعلم والذهب
كفيله او عوضا للعين
ومن جال ونفس كفلا
وان باثنين تكفل آخر
فمن بقي من حكمه لم يعر

صح خاله بطل عيت
لاحد ذنب او قصاصا
وصح بالرجوع عنه والعرف
والا فهو كاتل باخر
فان يكي باذنه قد كفله
لزمه كضمانه لو حصل
ولا ضرر في قبضه وسلمه
بري وان فات كضمانه للهرب
زحانه الزم ضمان الدين
لكي مع شرط برأه فلا
فيما بري منه لزمه الآخر
او كفلاه من دفع او ابرا

باب الكفالة

على الذي لم يستقر اعم
لا بالصد او قبل ان تقر
شرط اتفاق دينهم في الجنس
والقدر والفاضل لا يضر
بدعي الذي عليه الحق
ويبر الجليل ثم اعتبر
ولا رضى المحال اذ جال
في قوله وما له والبدع
ولم يرضى بجمع والا لا

حواله كذا بدعي المسلم
والدين في كتابة وقررا
والوصف والوقت بغير كسر
ونقل الحق فيستقر
فهو لمن اصيل مستحق
رضاه لا رضى المدين المجبر
على ما له اختلا
ومفلس من بعده ان بين
وفي المبيع ان الحق ابطال

حواله

حواله ثمن المبيع
في فسقه وادها الاحاله
بغير ذي رضى ولا ضمير
وعكسه حوالته فصح
وان يقل احلتها او وكلتها
واحدة ما ادعى الوكالة
والقول ليس قول مدعيها

كذا عليه وانفق بالمبيع
ومن لرب دينه احاله
على غيره بما رخص
والرضى والضمير فيها اخرج
نعكس او ان سأل احلتها
خالق قول مدعي الوكالة
اذ بلغت الدين جاد فيها

باب الصالح

ومن يدين او يعين اعترف
صح وان شرط جعل ذاك بطل
وكل من يمنع التبرع
الا يجزى الحق مع تعذر
وبعض حال ان وضع وجلا
وان يكي صالح عي مؤجل
كديته اخطا او قيمه سما
لكي بعض مطلقا لم يبطل
صالحه او مينا مستشرق
او كان عند زوجة فاعترفا
ذاك اليه وله ان يقل
اعطك كذا منه فعنده فعل

لمن اليد منه ما البقوص
كأنه يدينه حقا وصل
منه فاصالح عنه يمنع
بينه فالصالح منه اعتبر
باقيد منه والاستا طافلا
ببعضه حالا كعكس بطل
يشلف بالزائد من جنسها
ولو يسكن سنة المنزل
او ادعى رق امث مكلف
بعوض يبطل الا ان صرفا
اقر بالدين الذي عنده
اقر بحد وصالحه بطل

فصل

والصالح عن نقد بقدر صرف
كذا على العرض بقدر موقع
وجاز عن دين بغير جنسه
الامساك والدين المعاوضة
لمجلس شرط لما في الذمة
اجاز وجاز بالشيء لدى
لاخذه وصلى ان يثمنه

وعنه بالعرض فيبيع صرف
او عنه بالعرض لا يبيع جمع
اكثر او اقل لا يجنسه
والقبض قبل فدية معاوضة
وهو يسكن علت او خدشا
عيب المبيع فاذا زال ارشدا
مشتريا بان تزوج منه

فالارشاد بها وبالصلح حكم
فصل فيما تعذر علمه بما علم

ومن بدى او بعين ادعى
مع جهله بالمال ان يشا صليما
في حقه للعيب ان شأ ردا
و شفعة والغريم ابرا
وابطله باطلا له من كذا
وصحى الاجنبى عن منكر
وصلى لنفسه ان يدعى
او مع علم العجز عنه اهدر

فصل
فان تبين عجزه خيرا
يصور من الاعلى القذف ولا
اطلاق سارق وكتم ما شهد به
في ملكه او يشترى قسرا
علوها او علمه بيت البنا
بالوصف او يفتح باب وصفا

فصل
ومن الالهوه او قسرا
ازالة المالك او لعلاه
قلده في حال اليه قطعه
بعوض وجاز ان يتفقا
ولا لزوم وله ان ينفذ
لاخف دكان وخبر ان ولا
كذا في ملك الجار الجنب
بدى اذن لرب الاستخفاف
والصلو عن معلوم كل فاقبل
من حقه فان بجا وزمنها
في غير ما يملكه الا بما

لا ان

لا ان اضرجا به وهكذا
فصل فيما منع فعله ما اذا

وما تدعى من جدار او خرب
اصلاحه فاجبر عليه الممنوع
حتى يردى حصته الثاليف
فان الى الباقي اعطه ما وصفا

باب
من لم يملكه وفاء بعض ما وجب
وحرم بحسن ومن له وفا
فان ان يحبس فاه اصرا
للمالك المبيع ليقتضى ما وجب
لكن منع سفر فمطلقا
ومدعى الاعسار ان لم يعرف
وان يكنى عن بيع او عرض حبس
ويخلف ان لا مال معه باطنا
ومن بما حل عليه لم شف
ذا الحكم كان سقوا الفوا

فصل
ومن منع في المال ان تصرفا
فبايع او مقرض له جهل
لكن في ذمته ان اعترف
صو اذن وللمعايل المنع
على المقر بعد فك الحجر

فصل
ومن راي ما باعه او اقربنه
لا تفسد وان توفي وقضى
او زال ملك كله او بعضه
او اوجبته تعلقات منعه
او زال بالتعيب عنه احمه

اخذه ولو غريم عوصنه
او بعض ما يترده منه قضى
عنه ولو بثلث او قرضه
كالهون او جناية او شفقه
او باختلاطه تعذر قسمه

وصدق الاسرار بالاعتذار

صاحب الرجوع فيه عدما وصار فيه اسحق بالفرما

فصل
عند نزول الاخذ لا المتصله
وان رضي بنقصه فليس جمع
يملكه ايضا بدفع الثمن
مع مفسد كان لهم ان يعلقوا
لكي اذا المفسد عن قلع نكص
رجوعه بخذه الارض اضع

فصل
والبيع الحايك مال المفسد
نذبا ويدا باقله بقا
وكل شيء فليس في سقته
وكل من تازمه مؤثته
مع ترك ما يحتاجه لحيته
او ما به يتجر غير المحترف
والتمادي حقه من الثمن
مزمنا ومن جني عليه
او هف في النفس شديدا
كذلك مستأجرها ثم قسم
والاجل الذي بالموت ولا
اقل الا من له النقصين
فان غريم جاء بعد نفسه
ثم على ايجار نفسه جبر
ولا يفك الحج غير الحاكم
ثم اعلم جميع كذا العا
وان ابي المفسد في الجلف

فصل
لصفه او يكون او صفر
فمن يبيع او يقرض او دفع
وان يكونوا انفقوا فامنع
لخطهم يلزم حجر معشر
اليهم مالا بعينه رجوع
تضمنهم اما اذا لم يمنع
مالا

جامع

مالا اليهم فحفظوا وانفقوا
واختص مع عشر سنين من كمال
او خشن الشعيه بالحوال القبل
ورشد بالبحر عند انقضى
وانني بحضرة تزييد والحبل
قبليه بنصف عام يعلم
والبحر لا ينفك ان شرط سقط
بالبحر مال فيه مرات فلا
في حاه تم او ما يعود بالضرر
بما يليف ويليها الاب
ومن على مولى بنصف
الا ما هو الا حظا من منع
او فقات لا يعرف فان
لكي له تزويج ذي الرثبة كذا
كان بحال ولذا ان يسفر
لكن بحا وبيعه نسبا
لحفظه ودفعه مزاربه
من العقار يشترى واليعد
ولا يبيع منه لغير مصلحه
وحال الا قيام تزويج وشدة
تصرف كذا الذي ينفعه
اجرة ويقبل الوصيه

في مالهم ضمانه تكفل
او قبلها وبعد عشر نزل
من الصبي والكفون ان يزل
وزال من غير شرط القضي
دليل ان الزنا الرق ان وضع حصل
بلوغها اذن به فيكم
الرشد فالصالح في المال فقط
يغيره غالبا وان لا يبدل
وقبل ان يبلغ ايضا يجذر
ثم الصبي فيكم مرتب
بهم ليس له التصرف
من المحابات او الشبرج
خالف في الكيل والبعض ضمن
كتابة له وعقده اذا
به وان يقرضه ويتجر
ولو بلده اذ احا انسا
بالجدة من ربح كذا ما ناسبه
مستردا لكي يعرف البلد
كذلك من شرط جميع المصلحه
اضحية عن موصى لكي منع
تعليمه كالحظ لا ينفعه
لكي بمن يعق بالملكيه

فصل
ان لم الرقونة يتودى
او مع جنوده او اذا احا جننا
من قبل عاد حجم عليه
فالبحر للمالك لا لسوا
ثم تزويج السفيه اعثر
وبالغ مع سفه ممشدي
من رشده فمن ذلكا
وان يعاود سفه اليه
كذا اشترى لغيره قضا
منه كنفه وعقده الهدر

وان اقر بطلاق او نسب
وان بدى استقر او بما
من بعد فك الحج حيثما علم

فصل
واللوري الاكل حال الفقر
كناية او اجرة مجتانا
كناظر الوقف وبعد الحج
في نفقات او ضرر كنى
ودفعه للمالك والرشيعة
ولو غير اذن زوج مطلقه

فصل
ومن لم يزل له من عبد
صوى في مقدار الحج سقط
وان اذن في كل سنة فلا
ايضا له التوكيل فيما مثله
ومن راي موليه بفخر
به وما العبد استدان الزم
في عتقه به وما استدرعه
والاذن لا يبطله ان ابقا
ان كان من سبي فله حجر
ثم اذن فعبد اقر
وبالنسب والدم لم يطل
ولا اعان له ذنب ولا
وغيره ما دون له التصديق

باب الوكاله
بكل قول صو اذنا وكل
ولو بفعل ونزاع حصلا
في كل ما فيه له التصرف
قبول ذي طول فكل ما فيه
بعض ما من الزكاة يحصل
كذا ان

كذا ان في قبوله للاجنبي
وصى فيما هو للا انسان
وغيره من البيه وبطلا
وامرأة ومحم ان النكاح
كفى حد ود الله غير احد
ركعتي الطهاف فيه والحف
فيما له الفعل ولو لم يحضر
وليس للتوكيل فيما مثله
الا باذن بل له في عكسه
كذا الوصي وحاكم واجز
حتى له ذلك في شراة

فصل
والعقد جازي يمتد ابطال
في الكل مطلقا كذا في الحج
والعتق والاغاة والتعدي
لكي في الثلاثة المف خسر
وكل عقد جازي كذا
من افراد دون اذن وهدر
من نفسه او والد او ولد
صحة بالاذن والعقد يلي
والعبد في اعتاقه لنفسه

فصل
ولا تبع في مطلق بالعرض
نقد المكان وبدون المثل
بشي قدر ولا يشترى
وان يخالف صو لكن بضمي
وان يزد او قال بع مؤجلا
او في اشترى تعاكسا ولا ضرر
بيعه فبعضه لا يبيع

نكاح نحو اخوته من الاب
عدا الظهار وسوى اللعان
نكاح فاسق اذا تزكلا
او نكاحا عقده اطر حا
وكناية والحج والمؤدي
رفع زكاة والتوكيل اطلق
موكل او خصمه لم يخبر
بفعله توكيل ما يفعله
او ما يشق فعله بنفسه
توكيل عبد غير ان يحزي
لنفسه كالغير من مولا

فصل
وفسخ كل وجف فاعزل
لسفه لان ابق كالنكر
ولا يسكر وارثه لا مردك
ان لم تكن عدالة معتبر
وامنعها فيما اتفق شتركا
ما باعد التوكيل او ما يشترى
او من مكاتب له واعتقد
بطرفيه كالب هو الويل
او الغريم في تبرى نفسه

فصل
ولا نساء واشترط في القبط
فلا تبع او ممن نخل
بفراشه المثل او المقدر
ما زاد او ينقص عنه الثمن
بدلهم فباعه مجعلا
صو والا لا وفي عبد امر
بدون قدر شئ الكل امنع

واحد العبد كيف باعا
ولو بدنيا رقيقا اشتري
ان عدلت شاة به او عد لا
او بعض صبي فلا ابتياعا
شاة فشا تبي اشتري به او قبل
بكل شاة منه حرا والا لا

فصل
وان معيبا اشتري وقد علم
وان جهل برده واليا تلي
ان ادعاه بايع فان رضي
لكن بعد رده بعقد
فيما له عينه الموصول
بالعين فيما يشتري وهو شتر
وان قيل اشتري في الذمة
او بعه في سوق كذا ائتمن
صحيحه غير من الموكل

فصل
وعلمك التيسير في البيع اذن
ولا تضمن الكيل ان تلف
وفي الشراء الزمته دفع الثمن
والفح في بيع فاسدا وكما
لا كل ماله وكل حق
فمنه لاس وارث فليقبض
وفيه فليخصم وبالعكس صدد

فصل
وهو بعد بقاءه اكتفي
لكن باسرها نبتا
انكر بيعا كذا او بالنسا
وصدقت حتى بلا عيبين
ولا صدق اذ له دليل
فحل بالطلاقات عقد البعل

فصل
ومعني وكالت في القبض
من يصدق او يكذب يقضي
لم يلزم

لم يلزم الدفع ولا البمين
لما دفع او من يشاء المودع
وفي حال الوثقة ادفع
لكن بها للمالك التقضي
ودافع مصدق لا يرجع
او اختلفا كذبه وادفع

فصل
عنا فها في حاضري نقد رجا
عمله فيه ولو مع خلف
فبعد عقد مانعا او تلفا
بما اشتراه واحد فلهما
وضيعة والشراء بعيننا
وان يقول لا بيننا فسويا
او شرط الواحد ما جهلا
حاشيتفيدا احد النصف بين
ابطل كذا القراض والمزارعة

فصل
ثم لكل ان يبيع حاشا لا
ويوجر العبد ويكسر الصف
وان يقبل ويقابل اعني
تبرج والقرض والايداع
والقبض بالمال مع المكاتبه
كذا المجاباة وان يوف كلا
وجا عليه استدان لزمه
كذا ان ما اخر من دين وما

فصل
ثم عليه فعل ما بعثا د
به وما ليس عليه ان فعل
مضارب وشروط لا يتجزا
او بطل او نقد معلومين
اولا يبيع من سوك فلان

والقبض والرهن وان تحالا
والرد والاقرار بالعيب ان ظهر
لفبطة ثم له بالاذن
سفتحة بالمال والابضاع
وايضنا التزويج والمضاربة
في فعل ما يلزمه ان يفعل
فاصر في اليه غنمه ومفرمه
اقر من مال له فالزما

او ما يجمل الربح عاد افسدا
لعامل وما بقي للمالك
ومن ضمان المالك في الغنائ
او رقة الشط نطقا سقطا

عقد او اجر المثل حتما افردا
في الغنم والغنم بلا مشا رك
بشط او تولية الاعيان
كالاجر والربح على ما اشترطا

فصل

ودفعه المالك الى من يتجر
فبيننا نصفه او ليه او لوكا
والشط للعامل ان تنازعا
وصوبع هذه اوضاع باليمن
بل ما على زيادة القبض حصل
وعمل المالك او غلامه

ببعض ربحه قراض اعتبر
كلاهما لغيره ما تركا
فيه ومن ساقا كذا او زارعا
او مودعي لاما عليك يا اذن
او فبذلك التجرا اذا الوفه وصل
مع عامل يلزم بالتزامه

فصل

وزوج او زوجة المالك ارشرا
والزوجه نصف المهر الا ان كالا
ذي المال والعنف ضمنه الثمن
فان بدار ربح بقدره عتق
ولا يضارب لسوي من يعمل
فان رضى والا كل حصته
ومن من المال لشئ اشترى
وان شرا لشئ مال الشريك

او جزا صوفسنا اقره را
وصوان يبتاع من يعتق على
كذا البتاع من عليه يعتق
ودونه يسري ان الشوط اتفق
له اذا ما انضرحه الاول
يردها الاول في شر كنه
من مأك او عامل قاهر را
صححه فيما لا يكون حله

فصل

وينفق العامل بالشرط فان
لما كل وكسح وان شط
وبالظهور يملك البرج ولا
وقبل الاستيفاء لاسر المالك
ومع ثناء العقد لم ينقسم
وبعض راس مالان يلف
وبعد فيما تولى او خسر
او بعد تنقص من المحاسبه

ا طلق فالعقد عتق حنث
شربا يكون قرضا ما اشترط
ياخذ الا باذنه حصلا
لا ينقر ربحه بحال
دون اتفاق مشرا منظم
قبل تصرف بما بقي الكففي
من ربحه لا بعد قسم جيرا
واستصحب الدفم كالمضاربة

فيما اشترى

فيما اشترى في ذمة فتلغا
وما اكله عنه فطاف
فهم كذا ان كذا المضاربة
وبعد ما يلف ان كان اشترى

من قبل نفعه بعد ما تصرفا
وان تولى مع عدم التصرف
في ثمن السلعة حسب اجبه
فقال لنفسي في حصة لشرا

فصل

ويعامل مع الدار بربح طلب
اجابة في راس مال فقط
لرؤيته للعامل ولو اخذ
وان يضارب او يضارب في المثل
حتى على الدين ودنيا اجعلها

او بعد فسخ مالكا يواو جبا
ثم يتاخي دينه في شطوط
ما كنه بجمعة عرضا نفذ
ولو بنفق المثل فمافرض
قراضا او وديعا ان جربلا

فصل

ويقبل العامل في شرا وصف
النفسه او للقرض وتلف

فصل

النفسه او للقرض وتلف

وخسره وعدم الخيانة
الجزء عامل في خسران

وما اكل في الرد والابانه
بعد رجعت اقبله لا غلطت

فصل

وشركه الموهبة ان شترط
بالجاه كل واحد كفيل
وبعد ان يرد ما رجا
واحكم بقدر الملك في الخسرات

في ربح ما في ذمم ثلثه
صاحبه وهو له وكيل
يقسمها على ما اصطفا
والبيع لا كشركة الغنائ

فصل

وشركه لا بد ان فيما حصلا
او واحد يعمل عليه سا
مغتفر وصي في ثلث
في عمل الصبي ثم ان طلب
وفي فسادها الذي تقبلا
وصي في الدواب للديار
كأن الاشترى ان فيما يحصل

بها من الكسب فلو تقبلا
عمله وخلفه ضيعتيرها
كل مباح والمربض شركي
من الربض بد لانه وجب
اجرة بينهما فعد لا
والطعم واكمل انقل الناس
من اجره بغيرها فيبطل

فصل

كغير كل منها فابطلا

وان يكن كل كل جملا

كل تصرف بمالك او بدينه
او بالمال ان رآه صحاحا
لكن بقدر المال فيما خسر
وغرم او ما خص كل مندرجا

بالب
صحة ساقاة على كل الشجر
وشجر بغيره ليعمل
او بغيره الى ان يصالحا
وهي بمعنى اللغو ايضا تنعقد
من ما كان قبل ظهور الشجر
لكي من العامل ان كان فلا

فصل
فاللغو للعامل فيه مطلقا
كالسقي والتلقيح والرياب
واصلاح مجرى الماء والشفط
ولزم المالك حفظ الاصل
وقطر في سايح او ناضح
وعامل مثل مضارب جعل
فان يخن فخر فانه عدم

فصل
وقر المحنة للمزارعه
والنهر من مال المزارع بشرط
فان شرط احيا بذرا وقطع
نضجا فبالثالث وسما باليسر
فالقصد فيه كالمساقاة بطل
وصح بالاجارة القسام

باب
نحو في منفعة قد عرفت
او عمل مبيع في الذمة
او حمل معلوم الى معلوم

باجرة

بطلان عمل في ذاب السعي هو
او انه يزا على ذاب السعي

باجرة بعمل او للظهير
والعرف في احكام واجازات
وجوز السكنى بسكنى وعمل
اجارة اكلي ولو بحسنه
وجعل لما اشترى من غلله
وطحن بر وصاح عبدا

فصل
وعمل في ذمة مغبينه
او فارسيما بكذا العقد بطل
اطلاقا وقوا وصح فيما قسطا
ما زاد بالحقان صح وكذا
او كل دول بكذا او شبر

فصل
ولا يصح ما عمل محرم
كاللاد ان تكون للفقار
او عمل مبيته لاجل الكل
بل لا راقه ورب لهما

فصل
وصح في البناء لوضع خشب
او كتب لا يصح او نقد
او زوجه له لسقي ابنه

فصل
او ولد له وايضا بشرط
وليس يكفي الوصف للفقار
وعقد في النفع لا البعق وان
منه على التسليم والمالك لهما
حبره او ما لا ياكل للاكل
او حويل غير طير للدين
او زنا لم يملكه او منعه
او شاي بالاسد يملكه العين

صا

بالاكل والكسوف كالا جبر
واجرة انما هو والقصار
عبد وتزويج وازار ان حصل
كذلك لقطا تمر من غرسه
وحصه الزرع ونسج غله
بشاي قدر ما ابدى

فصل
او خطه روميا بشي عينه
كذلك المدة الغزاة ان حصل
او بعد عقد مئة ان شرطا
ان ردها اليوم بذوا لا بد
وغيره انفقنا الشبر

فصل
كالزمر والغنا وكل ما ثم
او الكنيسة وببيت نار
وغيره حتى السخل
ولو بما يطهر منها فاه قما

فصل
او حبيبه صايد لا كلب
لكل لوزة او حلي وعد
لا ولد الغير بغيره انه

فصل
للعين روية او الوصف فقط
ولو بسيطا كان كالحجاري
بشمل النفع وقدره اذن
من مدجر فالنفع ان يجرها
او حطب او شمع للشعل
وغير نفع البير ايضا يمنع
سباخا يمنع منها المنفعة
كذلك لا يجرها الاشنين

وابق وشا و ما غصب
فاحكم لهم كالحكم في البيع نصب

فصل
وجاز ان يعيد او يبيع جوا
لغيره جرها بل وله
كذا الذي استعاره ان اذنا
وان يمتد بوجوه وقت اعطيه
كذا ان يمتد بوجوه وقت اعطيه
عليها وقد رها ما عبرا

فصل
والعلم بالملك مع من البقاء
فجاز في تسع لعام عشر
فقد وغير كمال

فصل
وامنع بالاجرة كالامانة
واطعمه مملوكا ومن ذي ذمة
بوجوه مسلم لغيره كخمس

فصل
وشروط ايجار دواب للعمل
والركوب ورحى لطحن
وعمل قدره بالزمان
وقدر مضمونه ونفع يقصد
والضبط في الحايطة ذكر الله
وعين الارض لغرس الشجر

فصل
والاستغفار بنفسه بما اكتر
فموضع البر شعيرة الزرع
غرسا مكان الزرع دور العكس
او دابة للركن او حمل
يملك واحدا مكان الاخر
عزم تفاوت من اجور المثل
يزيد او جاور شبرا قدرا

فصل
او مثله ضرا او ادنى ضررا
لا الدخن والقطن ايضا يمنع
وللبنا ان اكترى او غرس
حديث او قطع فلا في الكل
فان فعل فاقص على المستأجر
مع المسمى ومتى في الحمل
الزمنه اجر المثل مع ما ذكره

نصل

فصل

والعين ان تدت بما قد وصفا
وليزم المودع كالزمام
او لفرضه لزوم الحمل
والملك ان عليه نحو الحمل

فصل
حتى يبيدها كما تسلا
فان منع من جرحه كالمزاح
وان لم يملكه عليه الاجر
في هرب الاجير قبل العمل
لموت او لهرب اجمال
من ماله او ماله اذن
فليس بيع احكام من جماله
والبيع مستأجر ما نفقه
لربه او باج ما ينفق

فصل
والعين ان تلف قبل الفسخ قطع
ان لم يكن لراكب من بدل
او برئ لا لاجبات من عقد
ولا باس الملتاح احترقا
بل بالهدام الدار او يقطع
او عرف مؤثرا طيرا

فصل
والعين في مدها ان تعصب
يفسخها مع اخذ قسط الباقي
اجرة مثل وفسخ انقصي
ثم الاجير ان يشا فليستف
واليكترى مكانه للرض
برهنة وبيعه ان يخر

فصل
ثم الاجير المأجور من بقدر
فاجتنب خطا بده اهدر

من النعدي غير مخلصا
والرجل والشدة والخرام
وكطوال النع ورم المنزل
وكسبه بالوعدة في المنزل

فصل
وعنه الاجار فكل الزمان
او بعينه سقط عنه ما سكن
ويستحق فسخه او صبره
لكن لمدة تناهت ابطال
ينفق حاكم على اجمال
وان مضت اجارة حينئذ
موا يركه ولو لم يجمع حاله
واليحفظ الباقي بعد النفقة
على الذي يبقى ليعتق حقه

فصل
كذا اجود ركب او مرضع
او با نقلا او الضرر قبل العمل
او نفقات ملته لها فقد
او مرضع عايبه مع عوقها
ما عن الارض التي للزرع
انفخت فيما بقي مما اكترى

فصل
وامتنع من ان يفسد رعيه
او لا يركب غاصبا للباقي
لعينه الزم قسط ما مضى
فان بشرط بنفسه الفعل يجب
باجرة منه وفي المودع قضي
موجع حتى لغيره المكثري

فصل
نفع له مدة تقدر
والراعي ان لم يفسد اعذر

وتعوجاج بحذقة اشهر
في طبعه ويدهم لم تجس
ومن يقدر نفعه بعمل
ضمان ما ائلفه بفعله
وتطوع خياطة ودق من قصر
وما على الاجرة بعد ما استوف
حاله والوجه اجر العمل
ومكن لداية ان تحسنا
ضربا على عاده لم يازم
وررض الدابة والزوج وان
فيه بقدر من خيبه اقبل

فصل
اجرا ويستحق بالتسليم
في ذمة وان مضت اجارة
وما شرط في العقد قلعه خير
باجرة او اخذت بغيره
ومع شرط ان يتاقي قلعه
ولم يرب تسوية الارض بلا
وان يرب في غير مده

فصل
وما يقعد فاسد تسليما
وان عن النفع خلا ويرقد
او عكسه وانفع بعد وضع

باب
صوب الاقدام وكل ممكن
والغده بعض الايدي الا بل
تعيين مركوب وان يتخذ
بعاره ويحضر بغيره
ان يتخذ جنسا ولو بالعرض
ذا السبق كمن يخرج ان سبقه
وامتنع الاخر من كل ما
تعاونا ريبا ومركوبا ولا
بسبقه او غير ان سبقا
كذا ان يطارو وذو طب مهر
من الضمان كلام في امت
في ذمة مشتركة فليجمل
كل لقا الحامل تحت حملها
لا ما يغيب فعله والاجر ذر
حسبه ضمنه اذا تولى
او دونها ان لم يضمن بالعمل
او بالجماع ان كبح او اوقعا
ضمان ما يتلف كما لم يعلم
تفصيل ادعى خلاف ما اذن
والنم يقعد في سوء التوجمل

فسبق الاخر حسب لها
لسابق او لمصل ابطالا
ومخرج الجعل به ان حيا
لان زيد او اقل جعله

فصل
لمن يصلي واقض بالجعله
ومن فصل بالفسخ حتى وحده
كوت مركوب وموت رامي
وورث يخلقه وان فقده
وقد زعم حال السباق وجلب
والسبق بالارس اذا لم يتلف
بجنسه وانفع من لم يحسن
اذ من تبقى من جنسه لم يكثر
وومضتا شرط كتحديد الفسخ
واسبقه ريبا له حكم بالسبق
ومن من العقد بغيره كشرع
ثم حواصل لدى المقاضله
خواسف يخرق ما اصابه
لكي لا يثبت فيه الخا زق
وفي النزاع قارع يبادر
والفرض سنة فغاير
او يخرج فذل لك السرهم هدر
واكرم مديح الحرب دون الاخر

كتاب
بعار ما يباح فيه النفع
او شابه من اجل لا محرم
واكرم اعارة والدخلة
في مركبا لمناع حتى يربط
ولا يعوده بلا اذن ولا
وارض زرع بعد ما يندى زرع
وان تعارض لغرس او يبا

فصل
بجنسه وانفع من لم يحسن
اذ من تبقى من جنسه لم يكثر
وومضتا شرط كتحديد الفسخ
واسبقه ريبا له حكم بالسبق
ومن من العقد بغيره كشرع
ثم حواصل لدى المقاضله
خواسف يخرق ما اصابه
لكي لا يثبت فيه الخا زق
وفي النزاع قارع يبادر
والفرض سنة فغاير
او يخرج فذل لك السرهم هدر
واكرم مديح الحرب دون الاخر

من ان يترك دون تسوية
كالقاع الان ضمن المعير
تلكه شوية فان ان
بقية والاباء مندهما
بالتك بحانا الى اتفاق
تصرف بغير لهما
ومن من الاخر بغير طلب
والفعل بعد المنع وبعد الابد
ايضا بسبيل لكن البذر نركا

فصل

ويضمن الماعز يوم تلفا
وتج كعكس عالم يضمن
كالجمل او منفصلا كالولد
منفعة الماعز كالساجر
وما لا يقبض ومن به عرف
ولا يعرفه اعان الزما
فان يضمن او لا فاعلم
والا بالقيمة دون الاجر

فصل

وما لك العبد ان يقل اجركا
عقيب عقده فالاعاء اقبل
ما كذا فيما مضى بالمثل
او لركوب بكذا اجرتي
او ادعي ما كذا الاجار
فان في قايما والحاك

باب الغصب

والغصب الاستيلاء بالقهر على
وغرضي وكلب يقتني
واسقط ضماة اكل كالجزوما
اجرتة من جسر وعمل
اللائكان مع زباديه

ولو

ولو يطلع بعد سراو بناه
والارش والاجر وتعدل الحفر
ما كذا على البقا بالاجر
وبعد فالاجر حسب ملزم
وقالعه فطنة للشلف
قائمة والا فاذا ذبح وقلع

فصل

وما بعد او يتركوب غنم
لما كذا والصيد بالحب له
وضرب مطيع وشيخ غزل
وطبخ ماذكي وبيض افرخا
لاشي الغاصب بل يخصا

فصل

وبلزم الغاصب نقصه فان
بكثر الامر كان يرجع
وبعد الزم غاصبا بقيته
ولا يضمن نقص شيئا او مرض
وان يترك ما تعلم او سمع
وهكذا المواعدين اخرون
وبالجزال ان تزد غنمه بطل
خير في المثل او التاخر
وما الى غاصبه منه صدر
لكي لا يغدر فارش الكل

فصل

وخلف نحو حنطة كالجنس
والصبيغ بالشوب وغزل شركا
وضمن النقص وما زاد ملك
ومن وطى ابا رتة الذي اغتصب
حدودها وارش ما فسد

فصل

او من شرها عالما او اخطب
والاجر للسيد معوا والولد

باب في ما يلزم

وقيمة الثالث منها ومن
فان يغرم غاصبا عاد على
لكم مع الجمل ولكن لا يحرم
لما كان له على المقتصب
ان تلفت وهو يعكس المشتري
ويرجع الزوج بقيمة الولد

فصل
وقلوع غرس المشتري والبنا
وغاصب اطعم حتى مات
كما ان في الرهن والا حارة

فصل
وبعد عتق المشتري ان ادعى
كل عمل الاخر اذ يصدق
فالمشتري يضمن في الحال

فصل
ويضمن المثل بالمثل فان
وما سواه فبغير قيم تلف
والتيه والمصوغ حيث حال
وخالف قيمته للقدرة
وفي سوي المباح بالوزن حكم
بداحد وجعل حقا وصرفا
وارشده ورده ان يحصل
واجب الغصب الرد الزم
ورده بغير الغصب الخ

فصل
ونعاه الحكمي في الغصب للهدر
ولو بغير عينه لما له
والقدرة والقيمة قول غاصبه
ومن لم يرب الغصب لا يحقق
لكن مضمونا فان تسلمه

شأن الزم السيد الغرم اذن
اخذه هاتمه وفي العكس فلا
فداه مع سواء يستقر
قيمة الام لدى المشتري
بل بالمسعى فليعدان بخثر
والمستعدي لا يعد على احد

فصل
فما استحوذ بها فضمننا
لم يبر حتى يعامل بها الكا
ومطلقا بغيره بالاعارة

فصل
ان الشراء من غاصب لم يسمع
ولو لها والعبد ايضا صدقا
والعتق لم يبطل بكل حال

فصل
اعوز بالقيمة وقته ضمن
مكانه من نقده لا يختلف
وما ينقده واحد تحالا
فقم لا يجنبه للعذر
والتملي لها فقطم
مع قيمة الثالث ما يختلفا
وارجع بزيادة النما المنفصل
او تلف مع قيمة بها احاسم
وان يصرفه ففرد المشترا

فصل
وزجر ما ينقد غصبه شتر
والقول في صنفه وهالكه
والرد والعيب فقول صاحبه
كان له به عنه التصدق
قاضي بري ما اليه سلمه

فصل

فصل

والزم ما تلف من محترم
او نقص او حل قيد او وكا
او طرحت له الرجوع ضمننا
نحو عقد خراج البيعة
وما يسبق ملكه قد تلفنا
وما يسبق في فناءه حفر
او جناح محدث بالظالم
ولا يقيد بل عبيد وضع

او اذا اصاب بفتح باب محكم
نزل فسال او اذ انت ذكرا
بربط شي في مضيق ما جنى
او اذا خلا من كان بالاذر عبر
او ناله ان فوطا او اسرفنا
لا في فسيح لمصالح البيعة
لا بجدار مال قبل الرهن
او فرشه او قاعدته تسع

فصل
وان يكن بالليل زرعنا تلفت
بقربه او بين ما تقاربنا
او قاربنا او سابقا ان تصد
وقتل صايل وكسند من
او ذهاب او فضة فاهدر
ضمن اذا ما اصطد ما فاكسر

باب
والشفعة استحقاق الانتزاع
بما استقر ثمننا فان خلا
كالخلع والبضع وصلاح عدم
وتثبت في شقص أرض يلزم
فانه مثل البنا شفع
فشفعة الجوار اذ ذاك اهدر
وفي طريقا وعرض ان نصف
وهي على الفدر مع العلم يجب

فصل
وترك الاسترداد لا لعذر
كرض والمبس المماس
من استرد زيادة في الثمن

الشفعة
حق الشفعة من يد المبتاع
عن عوض او لم يكن حال فلا
واسقاطا تحيلا فحسم
فشفعة وزرعها فبنيكم
دون الثمار وعدا ما نزرع
كذلك في الحمام وما يصفر
ومفرد الماء وبير تنقفت
طلبها فانه لم ينشذب

فصل
لغت بعكس تركها للعذر
او عدم الشهود او اظها
او انه اظهر نقص الثمن

او هبة او مخ ان اخبر
او دل او في بيع او خيار
او قبل بيع الشفع استقطا
وان قيل للمشتري صاحبي
او طلب اخذ البعض
بالخط المصبي فان ما اخذ

فصل

وهي بقدر الملك ثم من عني
فان يكن من اشترى شريكاً
وزكره ليجب الكل على
واثنائه جزواً واحد ان شرباً
شدة شفعه معاً في عقد
وان بيع شفع وسبق اولئك
باخذ الشفع او الباقي اذن
والاجبة بشركة فيما وقف
ولا الكافر على من اسلمها

فصل

والمشتري برفعة وهبته
والشفيع اخذ بما اشترى
عاد على الاول بالذي وزن
وبالذي عليه بائع حلف
وباخذ الاجرة من الكري
وغلة وزرع مع باو التمر
والا بالاربع الشفع يطلع
وبيع ذي الشفعة قبل العلم
والمشتري محقة فيه وجب
لا قبله فهو له شرا اذن

فصل

فخرج عن بعضه بغيره
يزاد لاجل الكس بالثمن
وعايناً خيار فيه
ومن مؤجل ملياً مسكناً

والله

والا يعطى بكفيله المالى
والا قيمة والزم عنه
فللمشتري اخذ بما قال اشترى
واثبت الشفعة بالاقوال
وعهدة الشفع الزم ابد
والمشتري عهده فاطلقاً

باب

الودعة

ان تلفت من بين مال المودع
وحفظها في حرز مثلاً للزم
لكي باخذها او بمثلها فلا
جاز لحرف تلف والا ضمن
وان يقل وان تحف لا يخرج
لكي لكون علف دابة ضمن
ومبدل الجيب بكم او يد
رد فعلاً الشفع المستودع
ما حاله القاصي والاجنب في
ثم خوف ان طر او سفسر
وان يغيب فالنقل ان كان حرزاً
فشفعة او انه يد قسراً
فان كتمها او لم لا يسكن

فصل

وان ركب لغير نفع او لبس
او ذهباً او مخ من مخزن
او انه لم ياخذ الادرها
وان مكلف صبي او دعاً
وعكسه بعكسه لان عهده
وقوله يقبل في الرد وفي
وان ثبت لما يحجب نصف
لم يقبل ولو لم يبينه

ومثل شلبي عن الحرز انذر
بقول مشتري لشفعه
ولو الذي باع استحق كذا
من بايع فقبل بالانكار
مشترياً او بايعاً ان جهدا
لزمه ان يبيع مطلقاً

او فك ختم او خلط ما لبس
اخرجه ورده فضمن
ورده لم يضمن الا ادركها
مالاً فلا تضمن المستودع
رد الى الولي او الحفظ قصد
انكار فخرط ودعوى التلف
ثم ادعى سابق رد او تلف
بل ليس عهده بل ان يبينه

وكذا من بعد حمد ادعى
ووارث المودع بها يدعي
ماله يكن بينه وبين
لا قبله الزمه بالضمان
يخلف من له بغيره
لمن نفاه او لغيره
وان نفاها لغيره واقرعا
واحد المستودع من طلب
والذي استودع ان يطالب
كذا الذي استاجر لغيره

باب احياء الموات

ودار الارض اذا لم يملك
او لم يملك المالك معصم الدم
من مسلم او كافر بالاذن
او دار حرب وانفع المسلم
في صلحهم بان تكون لهم
ويملك الاحياء قريب العامر

فصل

وظاهر من معناه او ظاهر
وبعد ما يحسب له ما ظهر
لا تعد نايجا ولا نحو الخلا
بل الدواب الفيل الزرع لرحم

فصل

او للموت الماء ان اجراه
واذرع حريم بئر الحادي
وبا حيا لا يصير مالكا
يخصه او له والببيع الهدر
محملة او مئة ان ساء لا
فبعدها يملكه سواء

فصل

فصل

وتقطع الامام ما يحسب ولا
او المجلس في طريق واسع
ماله يضر واذ لم يقطع
فما شدة وان يطل واقرعا

فصل

ومن الرباح معدة سبق
وان اطار البث فيما اخذ
عن غيبة بالسبق فيه حكا
وان سقى الاعلى لا لعب رسلا
ماء الاحياء خلا عن الضرر
يحسب الامام لا سواء مرعى
ثم لم فيها حوله من غير

باب اجماله

وجعل معلوم الشيء يعمل
صو كر دعبك او لقطته
ففعله من بعد علم الجعل
واقسمه بين الشركاء في الفعل
وقبل علم حرم اخذ ما جعل
ثم كفل فسحقا فان فسح
لك على الجاعل بالفسخ ونفع
والفعل في الجعل وقد واجعل
وردم بارد او ما عجملا
لكن خرج العبد وان عشملا

باب

وهي قاض من المال او سقط
وان يمين كالسوط والرفيف
وما اشنع من سبع صغير
يحرم اخذك لغف الحاكم

اللقطة

تسجد همة انسان وسط
فهو لو اجد بلا تعريف
كالخيل والطباء والطبيخ
فقد يمين الزم لاخذ الكاظم

ثم لا يثقل غير ما ضمن به
من نفسه والافعال غاصب
الا اخذ الامساك واكتف فان

فصل

واحيوان والذي قد يفسد
ثم انه ان باع او يكتف
وان يشاء في كيد ان افعا
ايضا له من اجرة التجهيف
الزمن في الجميع بالنداء
من صناع منه شئ او بالافقد

فصل

ملكه حكم ولا تصرف
كالقدر والوعاء والوكا
اشترى بعد ان فقه لها وصف
في اكله والنقص اذن له
لكن اذن غاؤها المنفصل
ولو يوصف او شئ من اثبات
ومن له بينة من وصف
او دافع فغيره لا يفيكف
اما اذا كان بحكم دفعا

فصل

واخذ حرا او غني او مسلم
وعر سقيه وحي الزما
وسيد ياخذها من عبدا
تعريفها ان ائتمنته السيد
وقبل حوله بالضمان ثبته

فصل

واجعل مكاتبا كزوم
وحيطان بفلااة تركه
وبعض كنفه بالنفل ان وجد
وهو نفل بنده او نفل فلا

كاتب

كفاية وعينه ان به انقذه
من تحته ولو على القرب دفن
او قرب به فهد له فيمتنع

فصل

من بيت مال وهو ايضا مسلم
فيرا بمسلم والا كفافر
حقه عصاة وحال الحصة
ولا يقر وهو مسلم له

فصل

او يدوي اذ به ينقل
واقرا في العكس يستقيم
ايضا على ضدتها واسمها
والا اذ يد والام فرج
لعم الايدى راسا له
وهو ليس بالمال او راسا له
والجاني والفاذ فبه الكفا

فصل

ورقة الخ بدونه البينة
باقرار من رقة او ادعي
ومسلم حر رجل او ضد هم
وحديث لا يقر من ليس بحرف
ومن له بينة فقد

فصل

اذا شأوا وفي الوجه لا يعلم
لواحد او اكثر او احدها النسا
لعم القابض ونفا
نسبه صناع وكل كذا
او شئ ان كان في طرفة
مع كونه عدلا يكون ذكره

كتاب

وهو محمد ثم ما معهم وجده
او فوته بما بدا به من
عليه منه ونفذ نفق

فصل

ولو راسا بدار كفر يعلم
ثم لو جده صاغر
يمونه ولو يفي اذ له
ذي كفر او فسق ورواها

فصل

او من كذا صلبه وينقل
وقدم المورس والمقيم
عند السادي والشهود قدم
عند تساوي اليد والوصف
قاضي الرمن فيه ربه حكمه
فالعرفه امام اخذ اليه
رقا وكذب في البلوغ صدقا
ومع ضاف سابق ما عينه
كفر افي كبر ما ان سمعا

فصل

له بالاستحقاق لا يرد هم
في الرق والكفر من يستكف
ان ادعي احد او حكم
بثاق اذا بالالي اذ حكم
ولمع الورث بل راسا
وانه اشكل ما ر
في وطء شبيهة اذا انا
وقايغ له صفات تشبهه
وفي اصابته له ان تكثر

فصل

مجلس بالقف او النفل
فما بناه مسجد او مرفقا
ومثله حبسنا وسبنا

الامستحقاق

ثم كناية عليه تصديق
ونية او لفظه ما يقب
وشرط عين يجوز فيها
مثل عقار او حلي لبس
للبعد كالمسجد والاقارب
والاعلى كنيسة او نسخ
وخوها من كتب موافقه
ولا على الواقف ان جعل

فصل
وشرط ما صرفه معين
فابطل للمحل وقبره ملك
لم يشترط كاخراجه من اليه
ومن على منقطع ان وقف
او ان يقل وقفه بملك
صحيح وارثه من النسب

فصل
ومن عليه الوقف ملكه له
الا لو طي كان معه لاحد
قيمه في ملكه واليقف
بقيمه في ملكه مما ترك
وان اتى من غير شبيه بولد
حر على الواطي يستقر
ثم على ذن الوقف ان حاجتي
ثم على غيرهم فالحق

فصل
وان يقدم او يساوي او جمع
كالوصف والتشبيه والنظر
وصد كل الذي يقرر
وما على اولاده ان جعل

فصل
فوله

فولد البنين لا البنات
او قال ذرئته لصلبه
خص الذكر لا اذا كانا
لا ولد النساء من سواهم
قرابة وقومه عم الولد

فصل
وبالقرايين الاناث الغني
معنى ما عتق وولد
من جهة الاباء والامهات
معناه في العطف الذي لا يرفع له
ومن على قرابة ان وقف
الذي واقف منهم دينه
وما على جماعة قد ينحصر
والا فاصل كالكافة واخص

فصل
وهو لازم فلا نسخ ولا
ولو يكون مسجدا او لثمة
ونقل مسجدا اخر اجعلا
والغرض في المسجدين بغير ثلث
بالاكل من غرض لا حيث ان

باب
وهو تبرع بموجود علم
مع عطف بالغ بالجهول
او بعاطات عليه دللت
باذن واهب لغير ذي اليد
وصوابه بلفظ الصدقة
والعنف والاستقاط والتحليل

فصل
وجاز ان يوهب ما يتباع
فصل
او كتب قنية عما علقا

كما يولد وله كولد ياتي
ولي بني فلان ان ياتي به
قبيلة بل تدخل النسوان
واهل بيته ومن سواهم
حتى الرجاء الذي له ولد

فصل
او اعتبر وعنه ان تبغي
ذو رحم كل قريب يوجب
ما في عزاب كل ياتي
ومن تفرق زوجها فارقه
او اهل قرية فالوقف اصرفا
والموطن من فوق كذا امره
تعيهم مع المساواة يعتبر
بعضا وكالوقف الوصايا فاقصر

فصل
بيع عدا مانعه تعطلا
ثم النظر امره قيمته
او لفقير المسلمين فاذا لا
وان تباركه بخار ينتفع
يكون بالمسجد حاجته الثمن

باب
من ما كسبه ثم بالبيع حكم
والغ بالاياب والقبول
صو والقبض للزوم ان ثبت
ثم ان وارثه الاذن اسند
وخوها كهدية تحققة
مع رده او عدم القبول

فصل
او جسد جاز به انتفاع
فصل
او مع شرط ما يتبع مطلقا

او وقت ان لا يكون احرا
وقال هذه لزيد تمسك
او سوط ارجوع كان عاجلا
او ارقب العبد كذا عمر
او الذي من البقاء اخر
ملك اريد ولوارث حصل

فصل
في عطاء الولد التعديل
بالد او زيادة يستدرى
ويستدب التعديل في الاقارب
في هبة بعد الزم مطلقا
حقه ما كرهه او رهن
فان يزل ولو بغير رجوع
يلزم كالميراث فالتمتع
لكي يموت قبله فيترك
والدوق وامنع من رجوع واهب
سواء اب ان لم يكن تعلقا
من مانع تصرف الابن
لكي بما جدد عقده امنعا

فصل
ولاب مع عدم ضرر الولد
ان لم يخص غيره من ولد
قبل رجوع او تمك صدر
ابطال لكي بعد لا يتطل
صيرها اجبالا ام ولد
الغيت القيمة ايضا وحكم
لولد ينفعه من طلبه
او حاجة تملك بما وجد
وان يبيع او يفتق بغير
ولو بنية وتبعض معشر
وقبله جارية ان تحبل
حرو واحده ولا امر وقد
للأب في دين عليه ان يسلم
الا بما ينفعه والجسد به

باب
تصرف المريض نوع من المرض
بعض الصلح كالصبي يعتبر
كنحو رسام وفات اجنب
كوجع الضرس وعين او عرج
وان يموت منه ومع خوفه حضر
ووجع ملازم للقلب

فصل
ودائم القيام والزعاف
آخر سيل او محمي مطبقة
مع ثقة طبيب ما يعرف
واول الفالج اعمه موافق
والربع والصلاب او قول ثقة
فيذكر ان انه محسوس

فصل
فما به لوارث تبرعا
الا اذا بعد مات على
وكا الهى حكمه اعره في
كفاية التي لم يزل يقطع
او فوق ثلث لسواه منعاً
منه اجارة الوارثون لها
وفيما منه والمرض المخوف
ومن دخول وخروج ما منع
في

منه جميع ماله وعكسه هـ
للمقتل او نصف القتال حضر
طاعونه او طلق فيها خوفه حلم
بعكسه فان يقدم نفسه
او هيجهان البحر وجميع طر
ثم مرتب العطاء بان علم

فصل
وجاؤا الثلث فالاول قدّم
بمن المثل من الكل السنم
بالفاضة في قدر ما احابا لا
الا اذا اخذت الشفعة
وارثها خذ ان يخر
فعاقد كغير عبد حر
تقبل الميراث مولاه كسب
عقدها وثلثا لكسب له
وكسبه من عقده ايضا له
او بدينه في العوض للمنع
وان يحاينه وارثا له حكمه
والمشترى خير في سواه
وان يحاينه كغيره والشفيع
والثلث عنه موته فاعب
وقية العبد سائر عشرين
اذن بثلثه فثلثاه وجب
وان ملك مولاه عشرين اكله
ورق لا سقرت دين كله

فصل
وليس ترتيب لذي الوصية
ولا رجوع في العطاء والنم
ثم هذا الشرط صار قاطعا
فكسب من اعتقه او وهبه
لكي على الثلث عين شرطه
وحيت لا مال وفاته السب
او مالي القيمة منه استكمالا
كذلك من جارية اعتقه
ولو وهب من ثلثه ثم ارب
واثما للترتيب في العطيته
قبولها عنه وجوبه منتظم
وفي الوصايا خلاف ذلك
لانه اذن او للذي اخص به
او قلل منها بتسليمه
لانه كمنصف الحق نصف ما كسب
ثلاثة اسباب كذا كالحق
ثم وطى والنصف كان حقاً
ثلاثة ارباع لاهل وجب

كتاب الوصايا
من بالغ اوان عشر عقلا
لاخر من شير ما لم يفهم
وهي لمن خلف الف درهم
وجاز بالكل اعتقه العارث
الا معينا بقدر الارث
صاح ونو خطه الا بصا قبل
او ذي اعتقال بل بخطه حكم
لادونه بالخص ذبا فاحكم
ولم تجز وصية لوارث
ولا لغيره بنوع الثلث

ثلاثة ارباع كمنصف حصل
او نصف قيمته به فالخاص

بلغ مثالي

بالان اجيز بعد موت اثبت
ثم لغيره الوصية
ان لم يبق الثلث لنفق نسط
من صار ذ الارث ولحق من يجب
لكي عقيب الموت للملك المفرد
وان لم يبق وارثه يخلقه

فصل
ومن اجاز شيا ثم ادعى
بما راه زليلا بعد الحلف
وان يقل رجعت او بطلت
او باع ما وصى به وارثه
فهو رجوع عنه لان محمد
والعمرى فلز يدان قدم
له والا فلعمري ثم ما

فصل
بالواجب ابدانم بالعطايا
وان يقل من ثلثي فليدفع

باب
صح لمن يصو ان يملك
حق الموت ولو لم يترك
او عيب موصى به منشاء وعنف
كذا الحبل او جعل حاصل
بل بين جرح وزهره وعط
وما لم يمسح وكتب علم
صو وانفا قاعليه اثبت

فصل
وان يقل جمع بالفرد
او قال حجة فاعند فضل
ذاك لزيد لكن الفضل جعل
ووجه غير بادن ممكن

وان

وان تملك واجبة فتمتسب
وصي ان ثلث اسند
واولا يحرم من اوصا

فصل
ابواب بر فجميع القرب
التمام رعيه منز لا
واقرب القرابة ابواب
او ذواب مع من لام علما

فصل
وسقط العبد بالقرين
وما تشيخ الكتب المبدلة
كالسيت او رجم او ملك
الكل او نصف اذا الموت جهل
بينه والثلث او الثلثان
او ثلثان او ربع الثلثين
ان ردوا لايضا لكل المال

باب
نص بالمعز عن تسليمه
كنه ما تحمل هذه القسمة
وغيره يملك له فما حصل
وغيره مال من مباح النفع
لديه مع مال سواء مطلقا
وغيره مال كخسر الفقي
واليعطى في المعز عن نفسه
وحيت قل من عبيد خير
ان ثبت الملك والابطال
عن صارف فريه الذي النشاب
والشور والبعد للذبح
وللبغال من يحوز الارشا

من اصل ماله بقدر ما وجب
ثلث حجرات بعام افر د
بفرضه ان كان ما ادا

فصل
جيز انه من كل جنب فاحسب
والسكة البيرب لهما جعللا
معا وجد شقيق بعصب
ومن لاصلها فاول من صرما

فصل
كوقفه لا قرب القريب
او معبد لكا فرضا طله
واعط حيا مع ميت هلك
او سد حيا مع وارث منفصل
او ان اجيز فرما سيات
ذوا الارث او تسامع الاثني
وان اجيز الثلث بالكمال

باب
كالطير في الهواء او بعد ومه
ابدا او عام او لوما نسك
حياته موصى الوصي والابطال
كنفس الزيت وكتب الزرع
والا بالوصي ثلثا كحق
او جلد ميتة ولو مع وبخ
ما قد يقع عليه اسم العبد
وارثه فليعط من ما بخت
وغلب العرق ففوس ان خلا
والطير للمباح كالكلاب
ودابة الخيل والحمير
ان شاء اعطى ذكر او انثى

والخامس بالستة
في الثلث حق ما يؤدى في الم

فصل
وجاز بالنفع ولو مؤبدا
في أن يزيد فليبيع واليقت
كوارث والنفع باق مع هبة
وولد الشبهة حرافا طلب
كديته وهو غير الشبهة

فصل
بذني كتابة يكون فيه
وجاز أن يقرده لغيره
يعتق بالأداء فان تعذر

فصل
كما لو عين لآخر سلمها
بالثلث يوم المثلث ان عزم
فثلثته له ومنه فاجعلا
من دية كي يكمل كالمدر
ان فات ثلثاه او اثنان معا

فصل
من له عبيد يساوي عقد
عمر أو ثلث الكل اعطى بكر
ثلاثة ارباع وربع العبد
ومع رد سدس الكل اجعلا
واعطى في النصف فرد عقد
وللقاه في العمد
وان يكن ثلث وعقد
ولم يزد عنه التمام وبطل
وام يزد لقوله فاعتمر

باب النصب
مثل نصيب او نصيب ابن
والثلث مع رد مثل سهم

يزاد

يزاد نصيب في الثلث
والربع مع ثلاثة وحيثما
وفي مثل وارث لو كان
له ومع ثلاثة فخمسة
وحالة الاطلاق فهو لادنى
وفي نصفه مثله وفي

في الثلث مع اثنين من مثله
نصيبهم ثلث بشعير احكام
ربع مع اثنين قد استبان
له ومع اربعة فستدس
لزوجة او ابنة مع ابنا
نصفه اما الاثلاثة نصف

فصل
واجزء واخط وشيا فسد
سدسا ولو مال او يستحق
وان يكن ثلث او ربع
الاربعى ثم ما تفضل
ان هو او ففضلين المسله
فللعبد مضروب ما اوصى به
وسهم كل واحد فيما فضل
واعلم كذا في السهم ان عبرت
فانقسمه بالعدل عليه واذا
من كل خرج فان ينقسم
نصيبها فمع نصف جميعا
حالا اجازة لكل ولد
ثلاثة اسهم وحيث كحالا
ضرب اجازة بذات الرد
والفضل للابن ابنا بل من منهما
فسهمه في حالة الاجازة
عكس اخيه ثم ثلث ما فضل
لواحد او كل ابن واحد
من المجزئ للذين اجازة

فصل
وفي بكل مال او الثلث معا
فالملك للربعة للأول
كالكل في الثلث واعطى الأول
وان يجز ذو الثلث ثلثه كحالا
وحلل عكس ربع الثلث اعطيا

قال الثلث مع اثنين من مثله
نصيبهم ثلث بشعير احكام
ربع مع اثنين قد استبان
له ومع اربعة فستدس
لزوجة او ابنة مع ابنا
نصفه اما الاثلاثة نصف

فصل
وخلفا بنين فكل لعده نصفها
والربع للثاني وفي الرد عمل
والثاني الثلث على ما فضلا
والربع للاخير لا غير اجعلا
صاحبه والاخر اعطى الباقي

وان اجاز واحد كليهما
او اولهما فالثلث

فصل
وفي ثلث ماله لعمرو
وهو له ابنان فالثلثان
ردا فان ثلث باقي المال
ثلثا لعمرو وثلث ما
بينهما خمسا وان يستثنى

فصل
واربع بنو فالثلث خذ
ثلثي الثلث اعط الوارث
وبالنصيب غير سدين المال
بعد انصيب من ثمانية اعمالا
لكل ابن ثم اعط الاول لا

فصل
واعط اربع في نصيب ابن
او خمس حيث نصف الثا
او ثلثا ان تملكه فما فضل
ان يلق ثلث المال لانه سقط
ثلاثة من سبعة سقط الوصي
بخمسة الخمسة الوصي

باب
وشروط الاسلام والتعدله
ولو يكون عند موت الموصي
من غير علة فذاك شره
الا باذن وليه واحد
مع الذي يسمي مينا اوصيه
من قبل او من بعد موت الموصي

فصل
وشروطها تصرف محقق
ونظر في ذلله الاطفال
ولم يصرف في غير ذلك الوصي

والنحو

والنحو الثلث كما اوصاه

وبعد ان اخرج به ان بين
وباطن فليقتض معلوما فقد

من غير ما وارثه باباه
من له مستغرق ان يصرف
ثم بعد ان وارث له محمد

فصل
وكا في السلم اوصى اقبل
ومن قبل فاحييت شيت فضع
والوصي بيع العقار ان ابي
ومن ميت بموضع ولا يبيع

باب
اسباب ميراث ثلاثة نسب
ذو فروع وعصبان ذورحم
زوجان ام جده وبنات
كيف انت اخ لأم والاب
للزوج نصف مع فقد الولد
فاربع والزوجة بالنصف اجعل
مع ذكر للصلب او للاب
فالكل تعصبا ومع انثى

فصل
واحد مع ولد اب وام
والثلث عند النقص فيه فافرض
من قسمة او طشت باق المال
وحيث يبقى سدين المال فقط
والنحو الفقه وابدأ الفرضيه
وهو فزوج مع ام واخت
ثلاثة من سبعة والام
وهو وما للاخت من نصيب

فصل
فان زوج من حاصل فرض الثلث
والام ستة والاخت اربعة
وهي ثمة تسع اذا الزوج خلا
وعادد اجد به ثم احرم

او كما فرض في دينه معدل
نفسك والاولاد فيه فاضع
او غاب وارث محروجا
فيه فبالاصلاح من شائلي

فصل
ثم ذكاج وولاء فالنسب
فذكر الفروع عشر فيما علم
وبنات اب بعد ما واخت
واحد في حال محض ما يجب
وولد الاب فان لم يفسد
اب كجد فله السدين اكمل
ومع فقد اب وابنه ابن
فلها الامر في الميراث

فصل
اولاب مثل اخ في القسيم
ومع ذوي الفروع الا حظ فاقض
او سدين الكل لكل حال
فزوج له وعينه من سبعة
للاخت مع لاني الا كدره
وجده للزوج كاللاخت
سهماه والجد نصف بسام
للثاها للجد بالتعصيب

فصل
بمخرج الثلث المستحق تسعة
كاملة واحد نصف الاربعه
ومع ذي اصلية ذالاب خلا
وفرض ذات الابوين قسم

فصل

بما حوت ذات اب منفرد
والام بسدس فرضها مع ولد
اخوان او اخوات ثم الثلث
ما بعد ميراث النكاح بفضل
وبعد ما فالسدس فرض النكاح
اذا انحاز به وذات القرب
او ام جد فامعده علت
كم له من بنت خالة وولد
وام ام امه وان ولد
جدته ام ابني ابيه

فصل

وهي بغير الام لا يمنعهما
للنصف نصف ولبنات الاب
اذا انفردن ثم ان زدن على
ولو بسدس ابنة ابن ثلث
او سدس اخوات اب ثلث
كلاهما استكمل الثلثين
ما لم يكن تقصير من قبل حصل
اولم يكن للاخوات من اب
وفرغن اخن مع بنات عطلا
وواحد لزم فسدس ما ورث

فصل

وتسقط الجدا والاقرب
وابه ابن وبنهم وبالادخ
وولد الابن بالابن فاحجب
وولد وولد ابن وجد

باب

من ياخذ المالا اذا انفرد
بعد ذوق الزوج فلهما العصبه
ابن وبن ابن وبنهم بالاب
والاخر بعد قد مضى ترتيب

ثم كذا

ثم كذا كل مثله في الحكم
ثم كذا اعم اب وجد
فليرث بنتا اب اعلى لدى
فابن اخ لابوين او اب
والام لكى للشاوي فاحكم
وبعد مولى بقية انما

فصل

والابن وابنه وذو الابوين
ورثهم وغيرهم فليمنع
الابني العم سوى ما اسرها
وابنه بالفرض فان لم يفضل
ورث المنفي باللعان
ثم ابنة فقضايا امه

باب

اشنان اصل النصف ونصفه
اربعة للزوج او والنصف
وسبعة لسدس او نصف
عاشرة للزوج وعشرة للمرأة
فاصلها اثني عشر وزاد ا
والنصف مع سدس لقرينة
واربع وعولها يستغني

باب

وحديث لا تقصير من قبل
لا هاتين لواحدا كل حوى
وخذ نساهم اجنوس ان يختلف
وحال ذلك السر السهام فاضرب
سدس ان من اثني ثلث ومعه
فرض النكاح افرد وبعد اردد
اربعة لزوجته وانما
فم هذه الزوجة حديثا
او زوجة ودية واخنت
فستة عشر اولادها

عالت

والثلاث في تجميع النصف
والثلاث في تجميع النصف

الا على الزوجين فرض حصل
والجز الواحد في الرسوخ
من ستة والطريق فاعرف
فيما تقوى وعن الست ضرب
سدس ثلث وهو والنصف اربعة
زوج واخوان الام فاعدد
وولد بها او مكان الام
وولد لم فمن ثمان
او زوج مع مومها بنت
واشنان ان بالزوجة الزوج ابلا

ومع بنتين فاربعة ٥ او صح الرزوزد تعيينا ٥
للنصف مثلا ولربع مثلا والثلث سبعا للتكافؤ

باب النصيب

وعند الفرق اذ ينسب
بغيره او وقعة في المسئلة
كمثل ما كان لام من عدد
ضرب ماثل من المثلثات
نمينا وقدر الفرق في المقارن
وهكذا الفعل في فرق ثالث
واضرب جميع ما ارتفاع المسئلة
من بعده يضرب فيما ضرب
بغيره اذ قد راعى يجب

باب المناسبات

من مات قبل شدة الميراث
اذا استوفى في ارث كل منها
كاختل لهم بنون فاقسم
صير وان لم يستوفى فليقسم
ان ينقسم عليهم وصحت
والان في الاول اضره الثانية
وما من الاول اعطى فيما ضرب
في سهم الميت او في وقعة

باب قسمة التركات

نسبة سهمهم وارث من مسئلة
وان تشاء فاضرب اذا ما مله
او وقعة ثم على مسئلته
نصيبه واقسم المال على
فاضرب في السهم في يخرج له
اجعله كالدنيا والاولية
ومن اراد من الدنيا

باب ميراث ذوي الارحام

فيهم على الترتيب في الارث فابن
وولد الاخت كمثل اعم

بنت اخ

بنت اخ لابوين او اب

كسنت عم لاب و
وعند عم لام كالاب

م او بنته كام ٥
فانزل المدي بنحو منزلة

وان تعدد نسبا وارثا
فابن وبنت اخت وبنت اخ

وارثهم عند اختلاف المنزلة
ثلاث حالات مفترقات
الثلث اخا ساكنة الثلثان

وفي الفرق لذي اخو
وما بقي لمن لا اصل له فقط
بنات اعم ثلاث مسئلة

واجمع ان ادنى مجموع
بما نظر وارث للميت
هنا الارث من مات على

وان تكمل جهات جمع مختلف
وخصه بماله من حق
كسنت بنته البنت مع بنت الاخ

باب قسمة

ثم الجهات للظواهر القف
وبالقرايتين ورث ذ الرحم
لكن بلا حجب ولا عول وما
وغير اصل الست لا يعول
كناية مع ما من البنات
بعدهن او اب لام
لذي ثلاث من بنات اخوات

باب ميراث اكل

ان طلب القسم شريك اكل
كابن او ابنت او ما خلفا
وغير محبوب فارثه

او ابنة مثل ابين فانسب
٥ ولاب وبنت ابن السهم

والخال والخاله او ام ابني
وكا بنه ام اب للميت

ان يتحدوا عظم ما كان له
فمنع لهم وذكركا نش

كما ربا كاه وبنت الاخوي
كل رث ميت ولهذا مثله
كذالك عات فللخال لاث

ايضا ففي العات يقسمان
فاعطى من الام سدس مال
لكي كلام مع ان الام سقط

من لذوات الابوين قد ما
بني الذي ادنى بهم ثم احكم
به فقدم صاحبا بالكل

مبارك للميت والحي اعملا
نزله حتى عند ذي الارث تنفد
والغرم بادره بالسبقت

للام هذه بالاولى فانج

ابو اعمته بنف
وفرضي الزوجين معهم فانهم

بقي لمن عداها ليقسم
وهو عن السبعة الاكل

ست لاختات مفترقات
ومع بنت اخ لام
ثلاثة كمن مفترقات

فقف له اكثر ما لاكل
او واحد كفي وقوفه فافا

ومن به ينفذ استحق كله

واعطى من ينقصه التيقن
ثم لم يبرأه اذا اولد
واخر الباقي ليستبين
وحاكي مستحقه احد

ان استمر على صارتا او عطفا
وان يكنى او دل حال البقا
لا مستمر على مات قبل فاصل
واختلف اميرت فيها اخرج

باب ميراث المتفق
وخرج فاعقد انظار
او ارجع من السنين فنفذ
عليه اسباب هلك ما ترك
وسط مفاخر برا اليك عرس
ان مات موروث له فاستعمل
واحكم ان لم يات في المحل
ثم الباقي وارث ميت وصف
ويقسم بينهم فيه بحدا

باب ميراث الخنثى
وامرأة رجل ان يسل
والعكس انثى ومعا لاكثر
له كمن معه اليقين يجعل
فان من بعد البلوغ والتحا
من العلامات كخيف وجبل
فصفها من ذكر وانثى
وايهن ومن تسع قسمها المفتى

باب ميراث الغرقى وخولها
كاخوين من اب فوسقا
واقسمه في احياء ثم ميراث
خلف بنتا وبنتين الا صغير
ذا البنت وهي مع اخيه استكلا
للابنتين ولعم واهل
لثنيه لابنتيه والثلاث اجزاء

لابنة

باب ميراث

لابنة الاخر الذي تقدم
باب ميراث اهل الملل
والعم ما بينه ما منقسما
ميراث اهل الملل

وارث كوارثي تنفق
لا في اختلاف ولا درهم في الشف
وان يجوز اسلمها وحدا
فبا التاثير وارث واحكم
بشيرة لا ينكحها ولا
فلو يجوز بنته تزوجا
عن ابنته مع عم جعل
فانك كبرها الصغير حق
والنصف والثلاث لذكاء علمها

باب ميراث المطلقة

ومن بان في سوي المخوف
او جب قطع الارث بالزوجيه
باق وفي المخوف ان ابانها
كطلب الطلاق منها او كمن
منه الا بدفعه لم يجد
وكالذي طلق من يستترث
ولم يرثها وان استبانها
من ارثها منه كمن بطلق
بفعل ما لم يكن منه بد
بوطئه مطلقا حاشه
من امته او زوجته ذميه
فوجب له او قبل شرط العتق
او انه علقها بالمرض
بفعلها وترك فعل فانقض

باب ميراث

او امره لول ان يطلقا
ومات منه وكذا لو لم يعس
فالزوج من ميراثها يمنع
حالم تزوج بسواه مطلقا
فلو تزوج اربعاً سواها
تمامه او ثلاثاً تسبقت
وكل من تسبقت بمسقط
وفي اشتباه من نكاحها فسد

باب
ووارث الكل اذا ما اعترف
بجهول نسبه فارت اونسب
مثل اخ اقربا من اواب
بل منهم او من سواهم ان شهد
على فرائض ميت او بينا
والا اعطاه الميراث ما فضل
او كل ما في يده ان يحجب
فاحد الابن ان اقرا
بيده او ابنة فحسبه
اخ لام مع اخ من الاب
فمع ثبوت نسب له بمسقط

فصل
ومن اقرب منه فلا نسب
واعمل بضرب اسهم الاقرار
فلله في اقر ما له يحجب
ومنكر بعكسهما ففضل
فاحد الابن لو اقرا
بواحد اخيه فاحكم بالنسب
ثلاث اذا وافق في الانكار
والا فالربع له استقرا
والفضل للمخوذة بقدر
بقومين ابراقر للاب

فانفق

لعل
يحجب

فانفق او لا نسبها ثبت
معينة الاقرار ثبت نسبها
ويأخذ النصف وثلاث ما فضل
تلك ذببه باوليه باعتراف
ومن زوجة اقر بمسقط
ومن ثلث مات اني وانثا
اخي فللانكار الف درهم
اخو الانكار منه فاقبل
وزوجتي انت اخوها فاحد

فصل
بالاخر منه من اقرت فاضرب
تبلغ خمس بلا اختصار
للزوج والمكث التي معه
وللاخ الداخل معهم تسعة
اربعة والاخ ايضا يدعي
اقر على ما ادعى فسيعة
وان كان معهم اذن اخوان
للزوج مع اربعة عشر ونا
وشلها ايضا فاعط الميراث
ثلاثة عشر لاخير ما حصل
لها من ثمن لا شترج

باب ميراث القاتل
لولد مباشرة او بالسبب
او دية او قودا مشهورا
او عيال او حارب من مرد
فيه عاقر وونه بالقتل
كعاد في قتل باغ واعكس
ميراث المعتق بعضه
ولا معلق بمالم يوجد
والا في بعض مقدار
وارث ما خلفه من كسب

كل والاخر

فان ينفذ بنصفه وام
وان تنصفا فللام الثمن
واحد ابني له ان تنصفا
ولا فيها اذا تنصفا
وارد على ذي النضر بل والعقب
بقدر ما فيه من الحرية
لغير ابوبت مال بعد
فكله فرضا ورد وارثا

باب
من اعتق العبد ولو شيئا
كالنذر والتكفير او لم يعتق
كالعتق بالنذر والتكفير
كان له الولاء عليه ابدا
ثم على اولاده من معتقه
ثم على من ثبت الولاء
لمعتقه وحده او معتق
وولد له ما سلفه واولاده
وابو الانسان ان خلفا
او واحد من ابويه جهلا
ورحم الاصل لعبدان ثلث
وعلم السيد الام جهلا

فصل
والعتق عن ميت وحي ما اذن
لكي هما عن واجب الميت له
يعتق عنه عبده او بالثمن
وغيره لم يلزمه ما لم يمت
ثم ادعك الزمة الثمن
يجزئه عن واجب ان كانا
اسلاما اعتق عبدا لمسلم
صحيحا كان العتق والولاء

فصل
به الا ان اعتق او من اعتقا
ولد لهم وعتقا وهم من
جروا ولادة ولا يورث
فرض

فرض به الا السدس وهو للاب
ومع اخوه فللمجد فقط

فصل
ولا يصح بيعه ولا الهب
تلق موت بعد موت المعتق
ورث به من وارثه الاول
تلق عن ابني موت المعتق
فارثه الجميع لا به السيد
وابنه الاخر من اولاد
ابن وبنت شريبا بارها
فمات بعد عتقه احكم
والارث والولاء لارب المعتق
او مع ارثه لعتق الابن
توفيت ثم ابنت عن ابن

باب
من ثبت الولاء لم يزل
كان ولدا النسل لموت المعتق
جروا ولادة النسل له في الحكم
ولو شري الابن اباه عتقا
ثم له ولأولاهم ثم ولأولاد
وهو ولا يورث لمولاه امه
ثم عتقه اشترى اباه
وجبر ما لازم الابن من ولا
وموت الابن واب ومعتق
او اعتق الحر في عبده كافر
لعتقه تقرر السوالة
ولو سببا الاول ايضا مسلم

باب
اذا اشترى ابن وبنت معتق
واشترى الولاء وكل جبرا
بالنسب الا ان كان تلامذا لابي

فان كان الولاء لابي لم يورث
فان كان الولاء لابي لم يورث
فان كان الولاء لابي لم يورث

فانه لا لها فلور الامم
وهو اخوها وموالي الامم
فهو مولود الله ويبقى

كتاب العتق
قد رغب الشارع فيه ونادى
من امة والمسجد الافضل
وانعكس لعتقه كسبته نجابه
او بالكنائيات اذا ما يقصد
كذا انما ينجزها اللفظية
رق ولا سلطان في يضا على
وانت مولاي كذا الوصية
كناية طالت او محسنة
واعتق حامل ولم يستثنه
حمله سواء موصرا بالثمن

فصل
في بيان خلية او اطلقت
ومن ملك ذارحم محرم
كالحل فيه ملكه ويسري
ونضم اقصه يوم العتق
واعتق عليه عبد ان ملكا
والعتق بعد عتقه ما بيده

فصل
واعتق بعض عبده لا وقفه
او تخلف لغيره مع يسري
حتى اذا كاتبه فادى
والله اعتاق الشريك بعد
وموسرا من ثلاث اعتقا
وغرمها مع الولد انصفان
وكافرا عتق حين اسيرا
ورفع عتق الشريك الموسر
واعتق نصيب المدعي مجانا
وان سري من الشريك المدعي

بذلك

بذلك كل مندرجا واسيرا
يعتق قدر حقه منه فقط
وحق كل ان شتره الآخر
ان قال للموسر حين يعتق
واعتق الموسر الباقي سيرا
فاحكم على كل يعتق حقه
حتى مع حقه او فقبله
ولو يكون موسرا من اعتقه

ولا ولا بل ندرجا ان عسرا
وعنه اعسارهما العتق فقط
يعتق لا غير وهذا المعسر
مالك من حق فحق يعتق
عليه مضمونا وحيث اسيرا
او قال في تعليقه لعتقه
جر عليه اعتقه كماله
والله قبلية عتق عتقه

فصل
وصح بالصفات ان يعلقا
بل رزاق ملكه الوصف ارتفع
لكم قبل الوصف موت السيد
من بعد موتي ان دخلت اذهب
او ان فعلت ماله يقدر
ففي حياة سيده ان فعلا
والعبد لا يصح ان يعلق
ومن قبل آخر عبد املاك
هو الذي يعتق كسبه افر
وان قبل اخر مولود تملك
تعد العتق بعكس العكس
واكمل في التعليق اوفي الوصف
وانت حر وعليك او على
وفي كل خدمة عام لزم

فصل
وفي ما يلي وكل مال
يعتق ما كوتب او ما دبر
واعبد لعبه الما دون
كذا ان عبدي اتى ان خلفا
وطفت الواحد من عبده
حتى لدى الميت قبيل الميت
خطاؤها العتق اذن لم علم

منهم عتق كلهم في احوال
وام اولاد وعبد شرط
وقته يعتق باليقين
فكلهم اوزوجي ان طلقا
فهو كناس قرعة كد به
والحي كى بعدها ان ثبت
لا غير ان لم يبرأ حقه

فصل

وعتق في مرض الموت اعتبر
وعتق جزء منه او تدبير
وسنة اعتق ثم ظهر
وعتق عبدين ولكي واحد
مائة والثلاث صا وعندهما
وهي خمسمائة فيقرح
تضرب في ثلاثة قيمته
كنسبة خمس المئين منهما
خمس اسداس واما الاخر

فصل

وعتق عبد من ثلاثة اعبد
بينهما وبينه فيقرح
وان يقع على سواء عتقا
وان يكونوا كل واحد عتقا
فانه من قدمات حكمه سقط

باب

تعلق عتق بفاته السيد
من ملك ولوس الصحيح
فاحكم بلفظ العتق والحرية
معلقه بالفاته واعطنا
وقوله ان شئت او قل شئت
صار مدبرا وفي ان امت
او في فناء الدار وهذا البلد
ولا رجوع ولان بهما
مدبرا ان عاد بل للسيد
ويطل التدبير فيما اولدا
لان لوصف امر قد سبقا
وان يكاتبه او العتق نفق
لكي لا يخر الثالث بالعتق عتق
من كسبه له بقدر ما عتق
وان يقل من بعد موته سنة
فانت حر عتقه اتمه

فصل

فصل

ومن يدبر حقه من عبده
يعتقه سيدي الى المدبر
والذي لكافر فاسما
بالبيع او بالعتق وبالجملة
يكلف للعبد وحيا قتل

باب

وفي شدة نفسه من سادته
وامنوا به المرهون او غيره
فمن يبايع عبده الممير
بشرط كاتبت على ما علمنا
حيثما القسطه ومدا ته
ونفعه مؤجلا الى مدا
وما فضل عنه كره وقبله
ويلزم القتل فيما تجلده
لوضع بعضه واخر ما وجد
جاز اجمعا لبيان الحق

فصل

ويملك المولى في الكفاية
وكذا بعد بالصالح
كالبيع والشرع والاجاز
وجاز الانفاق على ما ملكنا
لكي مع البيع وترى السيد
وسوى شرط ايج له السيد
وامنع محابة وفرضا وهيبه
والرهن والقرض في مال معه
ومطلقا على القريب فامنع
ومن رقيقه اختصا صدمع
ولا يزوجه ولا يكاتبه
في ذمة العبد ولا يكفر
كذا شدي ذي رحم والقبيل
بما لم يضرع ويمنع

فصل

لم يسر بل شريكه في العبد
ويضمن القيمة للمدبر
له ينقل الملك عنه الزما
ومنكر التدبير ان لم يثبت
سيد تدبير فيه بطل
الكتاب
بشئ مؤجل في ذمته
يصح ان يبيع او يشتري
او عكسه باذن الولي جوزا
مع حله بخير او دونها
وصحى بالمالك اذن وخذته
واعتقه بالبراء منه والاداء
ان مات اعطى الارش مولاه
بشرطه وجاز فيما فعله
من عيب ما ادى ورجان يرد
فيما اراد مع بقا العتق
ونفعه وعكس الكتاب به
للادم صالح الارباح
وتجوها من طرف التجار
وولد يتبعه في ذالك
للقسح فالانفاق منه فوذ
واختار من صدقات تعتبر
مثل زواج وشتر طلبه
وامنع في انفاقه توسعه
لاولده وامنع من شير
وحده استيفاه فليدع
ولا يجرع بما يطالبه
بما له الا باذن يصد
اياهم تبع عالم يحصل
من بيعهم كل السيد يدفع

كسبه وان عتق فليعتق
وهكذا اوله من امته
ان ولدته في مئة الكفا به
وان شري مكاتب زوجته
فولدت صارت له ام ولد
وان لم يذمته ربه
من بعد ما يعتق لكن ان عجز

فصل

وان عجز بالرق معه الحق
وما تذر من كونهت بحملته
يتبعها في العجز وانجا به
زال النكاح او وطئ امته
وامتنع البيع عليه فلا بد
معاملات احدها يكون
تعلقا بذمة المولى تركه

وليس للسيد مما كسبها
في غير مالها وصغر سيد
وان على سيد خطا حتى
قوته وارث ما جنى
وان عجز السيد الفسخ وان
ان طلب المال به الا قلا
لغير سيد فدا
وقبل حجره يودي عتقا
وان جسده عمل على احيائه

شري نعم بينهما بحري الربا
جنابة بها على العبد اعتدى
اقل الامر به عليه عينا
وان عتق لزومه فدا
كان خطا في الفداء وعدا ضمن
من قيمة وارثه وان لا
او بيع قر في الذي جناه
واليفد سيد ان اعتقا
بارق الامرين من انظاره

فصل

مدته او دفع اجر مثله
والا ادب مع هر مطلقا
ولا يجدوا ما اولد
فان يودي عتقا فنجز
وان عتق قبل الاداء عتق
وكسبه من وارثه قرا
او عتقه فلم يودوا احتمل
قدسي وان لم يكن كاتبا غشيا
وهي لمن اولها ام ولد
يعطى السيد قيمة لفسطه
مهره لكن برهان الحق

والشدة في العوطه اعتبر لمل
كوطته امته وا طلقا
وكاتب او عاكس ذاك انعقد
وكسبه ملكا ما لم يتعجز
ايضا واسقط ما من الملك بقي
كذا ان من كاتب ثم دبرا
ثلثه للعق فبها كل
عليها مهر من حق انشيا
حرف فبها بالكفا به ان فرد
قنا كالابن وبقر فسطه
بعوت كل حقه منها عتق

فصل

وبيعه صلا ما نفع
في العتق بالاداء اليه والولا

والمشترى قام مقام البائع
عليه والفسخ لغير حصلا
وان

وان جله جازان بردا
وان شرا مكاتب للاختار
وعنه جمل السبق بطل الشر
للسيد الاخذ بما اشتراه
اقر ملك المشتري بما بقي
وان يرث زوجته عتق كوتيا

فصل

او ياخذ الارش ويلقي الردا
فقد له وبطل شرا الاخر
ومن شري مكاتب قد سرا
وهو مكاتب وان ابا
من دينه متى يودي يعتق
سيد فسخ النكاح او جبا

وعتقها الصبي لازم فلا
جنفا او حجر نعم للسيد
وذلك العبد مع التمكن
وبالاداء يملك لان ملكا
الربع تهيلا له او وصفا
للجن لم يعتق وصحا عتق

فصل

بطلها هلاك سيد ولا
فسخ كجرح بنجم مفرد
من كسبه تعجز بالتمن
قدر الاداء واليوت من ذلكا
وان يكن اداه بالالبرعا
لا عتق بعد من قد انفذ

وبين القسط لكل عتق
فمن يودي قسطا من عتق
ومن يكاتب بعض عتق
ومن يكاتب ملكه من مشرك
فان يودي قسطه ومثله
ان كان من كاتب قد اسيرا
واما يكي قبل الاداء اعتقا
وان جميعا كاتبا فالاداء
فمن سبق اليه قدر قسطه
وان يخص واحد لم يعتق

فصل

من قيمة تكون يوم العقد
ومن عجز عنه فبالفسخ الحق
جميعه اذا اذاه اتفق
بقدح العبد من الكسب ملكا
الا كسبه اعتق حتى كله
والزمن قدر قيمة الذي اشترا
سريه المور من عتقا
يقدر ما يملك كل ابدا
عتق عليه كله بشرطه
لكن باذن من شريك عتق

وقول من ينكرها فقدم
في مالها قدر وجنسا وجل
وسا هدا واملان للوفا

وقول سيد بشرط القسم
وفي الوفا للخلق فيه ان حصل
يجزي او دوزها ان حلفا

فصل

وان تكي فاستع بما عرض
او ما حكم فقتضاها خالفه

لها من اجل وتحريم العوض
غلب في اعتبارها حكم العصف

فمن يتسايفض وبالأدب
وان يميت سيد او حجر
وعلى السيد اخذ ما وجد
باب حكام **الاولاد**

وان ولد للمهنة امته
او امه لابنه او بنته
فلو يكون بعضه قد صور
او كان جسما لا يخطا فقد
يموت من راس مال تعتق
فان لمعه نسب اجنين

وكل احكام الامام تقب
كالبيع والوقف وماله تصد
وما تله بعد ما اولدها
يموت وان يميت عن رجل
وكما جنت فالزوجه الفدا
وقتلها تعدل للسيد
الا اذا كان وليه الولد
اكن عليها الاقل من دية

وعند ذي فمها تسلم
وحديث الكسب لا ينفق
ومن وطئ من غير حبل امه
ومع حبل فنصف القيمة
والعقد الاولاد واستقرا
وان وطئ من غير حبل
بانها الاول مستفاد
يعوم ولادة والا لحق

كتاب النكاح
سن نكاح ولتوق فضلا
وان يخبر بترك الزنا وجب
واحدة ولود اجنبية

لاخلع

بلغ ما بلغ

لاخلع وجه وزد في المحرم
ساقا ورأسا ويدا وكف
وجاز للشاهد والمبتاع
حتى جاوز لمساها ليجاه
وهي لها مع النساء والرجل
ولم يزل الاستسدا
ما بين ستر وركبة ومع
والامر انظر مع امر المأثم
والزوج والسيد محرلا

ثم صرح خطبة المعتد
ويحرم التعريض ايضا مطلقا
او فتنه الطلاق مخا في
وهي كجبرها نجيب
وبعد ما يجاب فيها المسلم
وان يرد او اذن او جهلا
والعقد من في مساة الحجة
وبالدعا المرد في فيه وفي

اركانه الاجاب والقبول
انكحت زوجت ومن يقبل
واخرس او جبه او ان قبلا
وان يقل كل نعم اذ سلا
ومن جمل لنظرها ابداهها
وبعد ان يقترقا ان قبلا
لان نراهما انا ما موضع

وشرطه تعبد كل منهما
او قوله يتي اذ ينغرد

ثم رضى الزوجين كك اللاب
كذلك التزوج ايضا مطلقا

وامه مستامة مع قدم
العبد لاعم وجهها والكف
الوجه كفي الطبيب راعي
ولو لم يفرج اقتضى علاجها
كرجل مع رجل لا مشكل
ان ينظر كك الى ان يرا
شهره كهم معبرا اجتمع
وكلمه لسيف فخر م
ما نظر اولمسا او حلا

ولو لشهر الطلاق رده
الا اذا بال وفاة او فترقا
الاجب في مثل اطمئني
كنحو ما يقضي من النسيب
تعريض من سواه قطعا يحرم
جاز تخير على ما فصل
بخطبة ما سن فيد فاعده
عقبة وحالة الزفاف

بالغريه فالولي يقدر
قوله تزوجت قبلت يقبل
اساخ او بكثاب قبلا
زوجت او قبلت حوفا قبلا
بما يخص لفظه معناها
او قبل اجاب الولي ابطلا
ولم يكونا فعلا ما قطع

ولو يوصف رافع ما اشهرها
لا قوله في حامل ما نكح

لا غير تزوج ابنة الصبي
لولد جنونه تحقت

مذكر اليك مطلقا لا يشوب
وسيد الصغير والام
واذن من قد دخلت في القبر
ونظرت في بوطر مطلقا

ثم ولي ذكر وكلف
في عقد مع اتقاو الدين
فلا تلي المرأة بل بالاذن
وليها وهاب فجد
الاب وابنه وبها نزل
ثم كذا فابن فذوالنصيب
فمنهم فاقرب معصوب

فصل
كان اذا ما عطل القريب
ما فة مشقة في عقد
ولا يلى الكافر عقد مسلمه
ولا يلى المسلم غير الوثنيه

فصل
كان يلى الذي ولد من مسلم
واولياؤه الحق ان يمتنع
وصو ايضا عقد غير من فرج
وسابق العقد به وما جلا
ومن له ولا يتان اجتماعا
بمنع زوجت بها فلا نا
مثل من علم او كمل فيبرها
قول جعلت عتقها صافرا
قبل الدخول مثل ان يطلقها

فصل
ثم حضور ذكرين كلفا
والفر عقد مسلم بذمي
لا بعدد من وليست بشرط
ثم على الدين اذن والمنصب
عقبة صالحة لمحم
لكي لمن بالعقد ليس سيفا

باب المحرمات في النكاح

الام حرم ابدا والجد
كبنشرا وبنت كل ولد
كذ بنات اخوة والجرمه
وعقد من لا عندها فمجنبت

فصل
وبعقد ما يشمله فاستثنه
ثم حلال للاب والجد
ايضا على كذا بيد لابنات
وحرم ام زوجة فان دخل
مها وتحرر بخلع هدر
والوطر في الغلام شد حرمة
ووطر كالحلال لا ينظر

فصل
على سعي الزوج وخلع وقد
كاخت زوجة ولو في عدة
فان عقد عليها معا بطل

فصل
وان ملك احداهما والاخرى
منها بتطيق وما اقضاه
فمن يطاها من سدا يمنع
ان يستغل وجهه برفعه

فصل
حتى يحرم من يشاء منها
نكاحها بل وطهر محرم
فان تعد اليه منها احسبا
والحر لا يجمع فوق اربع
لكي لم نصفه او اكر
وامنع في عقد من ابانها

فصل
نكل من تعد او شتره
ومن ثلاث طلق حتى تنكح
وكي محل من تكون محرمه

والبنات حتى من غير رشد
وكل اخوة وبنات فزاد
تعم كل خالة وعمه
وجرمه الرضاع ايضا كالنسب

فصل
كام اخوة واخوات ابنة
والاب من غير منفس لعقد
حلال لكل والامهات
فبنشرا ايضا وينفس حصل
وباء بانة وموت ان حضر
في ام كل منشا وابنشه
فرج لشريفة ووطر ان اخذ

فصل
حرم بعقد نسوة الرامد
او عمة او خالة لزوجته
كالعقد في عقد الاخر ان حصل

فصل
زوجته لم يطا حتى يعزى
فان اتى عليها شتره
مالم يحرم منها مالم يمنع
فان تعد شرا وتاي منع

فصل
واخت سبيته من يحرمها
مالم يكن لا خذرا يحرم
حتى كامر من نسا يصنعها
والعبد فوق اثنتي عشرة فاسع
جمع الثلاث منه ليس ينكر
من فشرها امرأة مكاتها

فصل
من غيب تخم حتى شبرا
وكي تعقب من زنت فطحا
وما كافر نكاح مسلمه

وسلم لذات كبر محنت
والحر مسلم نكاح
مصلحة بشر خوف العنت
وعدم استطاعة الحرس
وان تزوج حرة او ابسة
وحيت لم تغفر فدا بعه
والعبد فوق حرق ان نكح
نكاح لها وهي مطلقا

فصل
وامنع من نكاح حرة
ولا تبغ نكاح ملك الولد
كالقوله ان يكونا رقا
من منع او بعضه والولد
وكل وطء بنكاح يحرم
بانها من الكتابيات
وضد من في احوال حلال

فصل
اختلاخ وزوجه الربيب
كابن عمه او خاله
او باختلاف فيهما فحل
كانه زوج ابنتها وابن

باب
الشروط في النكاح
وعدم الزوج والسداري
معينا او مهرها زيدا
ومر له مولية فاشترط

فصل
في عقدها مولية الزوج ابلا
ونية التحليل كالمنطق

فصل
وشرطان لا يرد ولا نفقة
او شرطه اختيار فيه واذا
والا لانكاح فالشرط فقط

مسألة

لاحق الى الكتاب تستنب
رفقة كمن له تباة
لحاجة المتعة او الخدمة
او ثمة لامة للعسم
نكاح من قدمها له بهدر
لها الذي ثالثة فزابعه
رفقة او معا فانه يحا
كالحكم الذي شرطه ما سبقا

فصل
او سببا ايضا ينكح امته
لوالده وعكسا اسد
واحد الزوجين ان ارقا
او الذي كاتبه العقد فسد
يحرم بالملك سوى من تعلم
وجمع عقد لم يلا ث
ولا يحزن نكاح خنث مشكل

فصل
وعكس واجمع في النسب
او عمتي الزوج وخالتيه
كذالها ربيب الاب حل
زوج اربا وزوج زوجة ابن

فصل
عقد او ان يسميا مهر فلا
تبطل كالشوقيت والتطليق

فصل
او ان يزيد قسمها او يحرقه
جاء بما امهرها وقت كذا
يفسد دون العقد ثم شرط

مسألة فظرت ذميمة
في العكر كشرطه نسبية
عيبا به لا يفسخ النكاح
جميلة او انه فظير

فصل
وحرق ان بشرط او اعتقد
حر وفردية ابع الحرس
في العقد بالقيمة يوم وصفا
ومر له نكاحا حر ان تلد
وان يفرق العبد حرا خيرا

فصل
ما لم يطأ طوعا وعالم يعتق
دونه اختيارا ولا يفتقر
وخيرت صغيرة بلغت
ولا خيار للعكر فيبرها
وصحبه معتق رجعية
ومر بها قبل الدخول فارد
وان هما معا او الزوج فقط

باب
خير المرأة في الحب وفي
بها وان اكر وطئه بها
لقد لها فيه وعام ينظر
وان وطئ فيها لا انسخ
بالعطاء فيه بل بوطء الدبر
لا تنسخ العنة ثم المدي
وشهدت بوضعية فصد

فصل
ورق وقرن وقتق
وخارج سيطر اخر وج
سبل كالباسور والوجاء
وكونه خنثي وليس مشكلا
او صار بعد العقد واجفاه

يفسخ ان شأوا عكس القضية
او شرطه في كونه ما عيبه
او انها عذرا او رذرا
بعكس ذلك فسخه تعذرا

فصل
فلم يكن خبرا لكر الولد
في الحال والعقد الذي يفر
ثم على الفار يفر فليجعا
بعد رضاه فهو ملك السيد
كامة تحت رقيق حررت

فصل
وان يعل جملت عتقا صدق
لحكم في الفسخ اذ خسر
وملا بمجنونه ان عقلت
وقبل فسخه ان يطلق لزوجا
مادام من عده ما بقي به
عليه وهو بعد السيد
او بعضه اعتق في الفسخ فقط

فصل
بقية الوطئ ايضا تنسخ
واختلافا قدم اذا ما اشبرا
من تدعي عنته وبظهر
وليس عنتا اذا ما اعتدت
او غيرها او في نكاح آخر
وطئا ليكر انكرت ما يدعي
لها ولا فله كالشيب

فصل
مع السبيل اذ انخرق
كالخود والزوج في الفروج
والسبل والناسور واكضاء
او مثل عيبا به قد حصل
ولو بعد ساعة يكون

او برص يظهر او جذام
كل بطل يفسخ اذ يلام

وس رضي عيبا ولو ما فعل
لكن بالعنة بالفسخ فقط
وقبل ان يدخل الا مهر وان
او الفدان ابتدت في الغر
او مع رقبته عيب ورضى
كعنة بل جذام وبرص
وبالذي اجبارها اذ ابدا

باب

كالمسلمين حكمهم ما اعتقدوا
ولم يكونوا ارتفعوا اليها
اذ انفق العقد ثم انفقوا
او لم اذن اقر الا على
وان طر حرة الحريه
امنه والافسح ويقطع المهر
يقبضه او مهر مثل فافرض

فصل

ثم معان اسما او انفراد
نكح اذ اما انفراد واحد
قبل الدخول واذا ما سبق
والقول في قولها لا ادا دعى
ومن بالاسلام يوافي العدة
والا بان الفسخ عند اختلاف
نكح اذ اما اسم الثا فلا
فرضا عند ادب اذ ما سبق
وبالدخول فالمرءى مطلقا

فصل

فامر على انقضاء العدة
وانقض المهر لم يسقه اذ
ومنع الزوجة لانقراضها
ثم الكفاي اذ انقض
او زوج نصرانيه نكح

فصل

واكر

واكر فوق اربع ان نكح
ثم مع كل مسلم انقضا ٥٥

او وحده اسلم والزوجات
بجنا را رجا فان لم يخر
وهو بطلان وطء حصلا
وان يطلق الجميع افسر
ويترك الباقي وفي الممات
والنكح احدي اختيه والامهلا

فصل

وان نكح زوجاته اما
بشرط حال اسلامه ان يكر
ففسر اسلم ثم اعسدا
كذا ان نكح اسلمت ففقت
بل لتعبد هي ان كفنه
كفر اسلم ثم اسلمت
والعبد حيث عتقه تاخر
وان يقم عتقه وسلمه

باب

تحقيقه وذكر في العقد
وهو الميسر اربع الى
وما يصونها او جبر
وصحوا ايضا حرة معينة
نكح على تعليم قرآن فلا
كالقعة والحديث والشعر كمن
وقبل ما يدخل والتعليم
لها وان علمها فليبرجها
في الخلع والنكاح بين اربع
ما كان من ذاك على المهور
لغور من عبيده او دور
وصحوا صدق طلاق الضع
ومهر مثل ابدل المسمى

فصل

وان يكر حيا ابوها الف

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

٥٥

لا في وجود زوجة او عقد
يحتج بما نأ وما لم يجل
وعقد باعديا بشرط العقد
محل الفرقه حيث لا يحمل

فصل

وفي مثل الغصب والخسر
بان هو ان حر اقبه او غمدا
المهر بل في العبد والعصير
مثل وفي المغيب اسر حيدا

فصل

او قبلة وصية قبل الف
بازمها دون الاب ان طلقا
لها والى لا يبرأ الا الف
قبل الدخول بعد قبض سبقا
ولودونه مهرها زوجها
او مهر مولاها الفقد الاذن
صحة كذا في غير بالاذن
وان يزوج ابنه الصغير
لكل امر الارب يضر الارب

فصل

كمن للمكبر بشرط الاذن
انه كان بالاذن كاح العبد
فان وطئ مع عبده والحمل
وان يزوج عبده بامته
او حرق شديده بالصدوق
وان شرت بنت في الذمه

فصل

وفي قبض تملك المسمى
اليه ان عيه والنصف
زكاته ونقصه وما تلف
يمنع قبضها وحال العاكس
وان يطلق قبل تزويج حصل
او قبلة النصف اذا انصلا
والنصف بعد فرقة علميا
الاحلف وعقد النكاح
قبل الدخول على عرى وجبه

فصل

وان يجب او تبرم نصفها
وقل تزويج اني من جهته
او سقط الكل لها فكلها
كالوطي او سلامة وردته
والكلع

وتخلع وان ارصعتها امه
وما الى قبل الدخول منها
وهو كاسلام وردة وما
او نسختها لعبد المصحف
او فقه العمان والشراء
بموت كل او يقتل نفسه
او خلعت الزوج بها او مس

فصل

وتخلع في القدر وفي العبد اعتبر
لزيادة او قل ولا حلف
وقولها في قبضه وان عقد
ذا الجهر لك في ادعاء التكرار
ما تدعي الزوج من جهر

فصل

تفويض بضع صومر ذك جبر
او غير باذنها او مطلقا
اذن على ما شاء كل منهما
مثل مهر امرأته مناسبة
فقبض اكالم قدر المهر
وصي الا قبل فرقة ومن
برثة الآخر والمفوض
وقبل ان يصيرها ان طلقا
وقدرها معتبر بقدر
وهي اذن فمادم اعلاها
وبالدخول من مثل كالا

فصل

ومهر مثل بالمساويات
والمالك ثم ان عمن فاعتبر
واقرب منها بها فرتب
بل فوقها او دونها فانقص وزد
فيه من التخفيف والتثجيل

فصل

وقبل ان يخلعها او يخلع
في فرقة القاسد للمهر اهلا

وتحق فاما الطلاق حكمه
الزال منعة ومهر عنها
او جبا شي كزنا وحرم
او نسختها لعبد المصحف
او فقه العمان والشراء
بموت كل او يقتل نفسه
او خلعت الزوج بها او مس

بالمثل بالرد اليه ان ذكر
وقوله اقبل في تزويج
سر او جهر بالصدقة المأخذ
لواحد فبالله اعتبر
تعدد بمقتضى عقدين

وهو زوجا بغير مهر
وصي في تفويض مهر علقا
او اجنبي بعقد حكم
وملها بغيره المطالبة
وما على ما رضيا من جهر
بموت قبل الفرض والوطي اذن
البضع ثم قبل مهر فزنا
فمنعة بالزوج لا غير احقا
من كان من يسر له وعسر
وكسب صلت بها ادناها
وان يطلق منعة قاهلا

من اهلا اعتبر بالصفات
نساء بلق لها فمذاكر
ذاك وحيث شقها لم يقب
بقدر والعادة ايضا اعتمد
وصفة الناجيل والتجمل

وبعد فرد من ذواتنا
بغير راس ولهم عند
والاجني بدفعه اذها
ومعها تسليم حتى يقبض
وان يكن مؤجلا او حالا
لكنها بمهرها ان عسر
وان تشا المقيم فسخها ان منع
وان تكن ملوكة فالسيد

باب

وهي ولو بعد نكاح تنذب
اذا دعاه مسلم محترم
او لم يمسك ويسر ثانيا
كمن لذي اجاب او الى
وغير ذلك فالحاج
ومن النكاح والمطوع
ولا ينجى كلا بالانصراف
والجمع بين اثنين حيثما
فادى الاثنان ثم الاداء
وان علم ان هناك منكر
فان يحضر ثم ينكر
فان علم حال الخصم انكر
وان علم بمنكر مستتر
وان رأى صورة في غيبته
يجلس او يوق حائطا او ما اراد
ويؤخر النكاح كالتقاطه
ومن في النكاح للنساء

باب

ولزم الزوج حسن العشر
بذلك ما يلزمه والبلوغ
في حرة تصدق حيثما طلب
ولزم الامه العشرة ان طلب
ثم لم يمنع الا بغيره
وسفر محرم لم يشترط

اذن

اذن من اذن او من سبه
ويجبر ثفا الفصل الجنب
وذكر ما يحرم او يفسد

وليلة من اربع الحشف
وفي البواقي ان يشا فلينفرد
عليه قدره فمهر يجب
وطالب قدومه لزمه فان
الحاكم التفرق ان يطلب يجب
وسن عنه الوطء قولنا
يكره ايضا قبلها ان ينزعا
بمحضر بل جمعها
وبينهما لا يغبل جمعا
من بيته وسن اذنه لها
كذلك الزوجية ان يمنعا

وبالتساوي قسم بغية ظلم
لمن معاشه نكاحا واقصد
بنيته او سفر بلا رضى
وسن بينهن ان يساويا
ومع حيض او نفاس فاقسم
وفي زمان زوجة ان دخلا
ولم يطال الا ثم بل ولا قضى
وان تسافر لا باذن منه
كمن بت معه الميت والسفر

وجاز بذلك قسمها الاخرى
يخص من ساء به وان بدا
وليس للاما وام الولد

وحققة الذكر سبعة اوجب
الا اذا ماتت انتسبها
ومن اليه زوجته زفتا

اذن

وحرة الوطء بدرا كد
كالحيض او جباية في اكد
كشعر وكما يستند

ليبيت او من سبعة الامة
ووطئا في ثلث عام ان يجد
ونصف عام سفر متى يغيب
كلا ان او بعضه حينئذ
وقول ستم الوطء نذ
وكثرة الكلام مكره وقد
وذكر ونعلم ان يقع
في سكر حرم بالارضها
جائز كذا اخر وجهها الوضعا
لموت الطل او لغيره دها
الا اضطرارا وكذا ان ترضا

لكن والليل حاد القسم
في العكس حكمه وحيث يبذل
ضرتها باء بانتم وقضى
في الوطء لا مانع التساوي
لها ومع عيبها او سقم
لغيرها الحاجة واستعجال
والا فالاثم عليه والقضا
فالقسم والاتفاق سقط عنه
وان يكن اشخصا فيقتصر

باذن زوج وله باخري
فيه لها جاز والقسم ابتدا
قسم ونكر ان يسو جرحه

كذلك لا تاق حق عقبة الشيب
مع القضا لمن بقي جميعا
يكره ولحق لكل ثبثا

والبيد بالله اليه شرج
والتي تخرج ان يعرض سفر
والتي تخرج ان يعرض سفر
والتي تخرج ان يعرض سفر

والا فاعرفه جفا شرج
يدخل حق العقد في قسم السفر
وان يطلق في زناها انتم
قضى لها ما نأتمها بفرقة

باب
واحد ان تمنعه او شرب ما
زجرها فلا فان لم تخرج
ما شاء والهجرا بالكلام
ثم يضر باذا لم يبرح
وان منعها الحق منها
وفي ادعاء كل كبر الآخر
يكشف عن حالها فيلزم
وان تشاقا حكمها ارسال
والا ورين اهلها حصل
ليفعلا الاصل من توفيق
حتى يغير عود كوفرا
لو وجدت لم يزل التعليل

باب
يجب ثلاثا فعلا او تكما
هجرها في فرقة والمضجع
دون ثلاثة من الايام
عن ذلك ضرابا ليس بالمبرح
حتى الى حسن الوقار برحما
اسكنها في الحكم من ناطق
كلا جامع اخفقت بل م
لكون كل ذكر معد لا
ولها الزوجان طوعا وكلا
او فرقة اخلع او التعليل
وغيبة الزوجين ايضا طافا
بل بالجنون منه ما يزول

باب
وكل من جاز له التبرع
منه تملك بفضله خلقه
صا فند اوها وحل ما حصل
من ما زنت لتفدي ففعلت
عن اذن من يملكها اخلع شنع
وحال اذن سببه لامتة

باب
فقلعة والبذل في بشرج
او خلقه مع خوفه منع حقه
له والاكره وظلما ان عضل
او احدثت محورة امر خلت
بكي طلاق الكلا رجعا يقع
في الخلع ما به احدث في ذمته

باب
واخلع بالطلاق بائن يقع
واخلع ايضا الفذ والقسخ
ليس به نقص الطلاق بالحد
وهو شرط رجعة او بعض
وان كى مكان لفظ اخلع
وصوفيه ما يصح به
على الذين اوصلوا والعبد

باب
او بكفاية لفصده يقع
من غير نية الطلاق فسوخ
ولا التي تعد منه تطلق
محمم عقد كفى فقد العوض
لفظ الطلاق فطلاق رجعي
مكرر اخذ ما يزيد قدره
ان بان حرا او معيبا يبدو

قيمة

بيضا

قيمة او ارشده المختار
وعين الوقت كسكني دار
فاحكم له بقيمة في السل

وحيث كان في رضاع الموضع
وفات بالموت وسكني الدار
وصحى الخلع بفرض الحمل

باب
وصحى بمهر لا محل الشجر
او كساع بغيره او نقد
ثم نفقة بالاقبل بر جمع
او باقل الجمع في الدار هم
فبان بعد قبضه معيبا
لم يقع الطلاق كالتعليل
فناولته مردا لم يقع

باب
والامة القنة والمه بسم
درهم في يدها او عبيد
بما عليه اسم المسمى يقع
وسطره معينا كفا نم
فالمسوة او مقصود با
على قبضه هروني النيق
او بان فيمسك وان شاعرجع

باب
وما من الموطابان يعلف
وان نقل وحده بالسف
وعكسه بعكسه الا متى
وان نقل اخلع بالف او على
ومن نقل لزوجه انما
فتشاورنا بنصفه المكلفه
واجعله بالف او على

باب
اذ امتى ولو زاحي تطلق
طلق فزاد احكم له بالالف
واحد حلت له الف اثبتا
الوقت وهو له ان ففعل
طالقان بكذا ان شيتما
بانت وراجع حدها في ذي الف
او وعليك الف الف الف الف

باب
والدليل الخلع بالمسدر
ويضمن النقص ومن تو كالا
يضمنه لها وليس للاب
ولا طلاقها ولا اخلع ابنته
واخلع لا يسقط حقا قد ثبت
اعطى من الميراث والسبي
وصية بعد طلاق يقطع
من ارشها وما يوصى و بما
وان يجب في خلعها بالالف
وان يجب خلع غيري بانث
تخلف ومن طلاقا علف
ابانت وبعد العقد رجوع

باب
والمهر لا انقض بل باكثره
لها فما زاد سوى ما قلنا
خلع حليلة لابنه الصبي
بما لها كالمه في هبته
وان به في مرض الموت انت
ادناها وهو لها ان سمي
ميراثا الا الاقل ترجع
في اخلع طابى براس ماله الزنا
غيري ضمنها الزنت بالالف
وعن سقط عتق ابانت
بصفة فوجدت اذا الحما
او بعد فقط طلاقه رجوع

كتاب الطلاق

يباح للحاجة بل ذنوع
لبدعة وحال ضرر يندب
وصوم زوج ولو ما كلفا
زواله بائنا كالسنة
واوقع الطلاق لكن بائنا
والغد في مكر ظلم بما
لوانه هدره ذو قدر
في نفسه وماله او ولد
ثم الدليل مثله والمطالع
ما لم يغير من زمان او عدد
الاباذن واذا ما طلقا
وارادة الانسائه ان وكلها
ومن ثلاث ماله انجبار

وفصل
وطلق في طهرها ان تحصل
فسنة وحال حيف بدعه
وانتقيا لصفر او حمل
اياسر فان بوصف مبرها
وقدر السنة فيمن حصل
وحال بدعة بضد لم
لكي اذا كان الثلاث علقا
وتقع الثلاث اذا تعاقبت
والقرنة فهد الحيف حيث علقا

باب
ثم الصريح في الطلاق لفظه
الامر او مضارع ثم يقع
من نائم ومن حكي او كسره
او في نكاح سابق او سبقا
ولم تكن قرينة السؤل
ونفي الطلق السؤل ان يجب
الا ان يجب سائله ان سالا

ون

يكره والطلاق ايضا يحرم
والمولى من فاه والواجب
يعقل او اعطاه توكفا
لان بكى زواله بعد
ان كان خلف في النكاح كائنا
يولم حتى ولد له كذا
بالقتل او بماله مضر
وغلب الايقاع في معتق
واحدة متى يشا بطلان
وامنع وكلامه شريكه في
مختلفه صفيما اتفق
فكامل ماله ايضا لها
فدونها لاكلها تخنار

وفصل
ولم يطل الا انقضاء الاجل
او بعد وطء وشن الرجعه
او عدم الدخول او الاجل
يوصف طلاقا في كمال الزمان
لها بطهر سالم ثم لا
وقول للبدعة حالها حكم
فوطئها اذن حرام مطلقا
بسنة او لطره تسبق
به طلاق بالشروع كذا
صريح الطلاق وكذا

وكيف ما صرف برعي حفظه
مع جد او هنزل وتك اشنع
فقرها ومن من الوثاق قد
لسان عن طاهر فطلقا
او غضب دين بكل حال
بنعم الزمده وان نوى الكذب
الكل باذا زوجة بقول لا

ون

وان قيل في سعيها او نحو
او طلق لا شئ او لا يلزم
وقول انت طلق اولافلا
ان قصد التجديد او غم اهله
من انجي قاله بالعربية
وهو يفسد طلقه او ما غم

وفصل
ثم الكنايات على ما وصفا
وبائنا وثقة برسه
ولا سبيل لولا سلطانا
ظاهره والخنفة طلب
تجرعي خلتك وانت
بامرأة لا استبري وعزلي

وفصل
وشروطها بانها تفترون
لا بعد ما تسلمه او في الغضب
وان نوى اقل وخنفة
ولا طلاق في كلى او شتر
او انا منك طالق وان نوى

وفصل
وفي حرام او كلفا راي
بل في بدعي الطلاق وحده
وان قيل كسنة او كالم
او لظهار واليمين المنوي
وفي حلفت بالطلاق كاذبا
وامر بيديك تناولا
واقعد الا ان يطا او يطلا
واحدة مختصة بالمجلس
خيبارها في امرن واختاري
ثم هما من زوجا كذا به
ان او تعت ما لكنته وتعا
وفي الرجوع قوله وطلعتي

وفصل
انك على فظها را سمع
او ما نوى من طلقات زانية
بما نوى من الطلاق فاحكم
او نظار هو ان لم ينس
الزيمه ظاهره لا غائب
جميعه ولو سواه حاو لا
لك في اختاري لنفسك اجعلا
مفصلا وان رد فاعكس
كنل فسحة ووطء الحاري
وهي في الصريح والكنائيه
وفوقها فيما ندره ما سمعا
نفسك ان تخزن ونوى طلقتي

وفصل
انك على فظها را سمع
او ما نوى من طلقات زانية
بما نوى من الطلاق فاحكم
او نظار هو ان لم ينس
الزيمه ظاهره لا غائب
جميعه ولو سواه حاو لا
لك في اختاري لنفسك اجعلا
مفصلا وان رد فاعكس
كنل فسحة ووطء الحاري
وهي في الصريح والكنائيه
وفوقها فيما ندره ما سمعا
نفسك ان تخزن ونوى طلقتي

ومن قريب او بعيد من كلب
بنية منه ومن قبل

باب

الحرج مع رث البعض
ثني ثم بالرجال العبد
انت الطلاق وعلى الزم
واحدة كن نوى في واحدة
وليزم الثلاث مع هذا اذا
الاذا في النساء ادعى
وان يقل طلق هذه طاعة
وهو بلفظ كله والاكث
او عدد الرجال ايضا والخصي
فطلقة او ما نوى ان يحفظه
وطلقته ان يقل من واحد
في طلقته حاسبا بطلقا
وجاهلا واحدة الزم ومع

فصل

نصفان نصف طلقة ونصفا
بطلقة ايضا فانصفا
ثلاثة ايضا وثنتي او ثني
وثلاث طلقة وسدس طلقة
في الصور ثني فان ثلاث او في
واحدة والخمس كالثمان
كن في السدس ثلث ويقع
وشابع او غير مما اتصل

فصل

والزمن بالتكثير لان اكدا
كن بيل او ثم او بالثاني
في قبلها بطلقة او بعدها

فصل

بانت وما علق كالمنحر
في عدد الطلاق والنساء
فطلقة من طلقته واحدة

زوجته او نفسه من قبل
فطلقة كن اذا ردت فلا
ما يخلو به عدد الطلاق
ملك الثلاث ولعبد مض
لا بالنساء من امه او حم
له ما نوى ودونه فاللزم
او طالق ما زاد فوق الواحد
قال مشي بالثلاث هكذا
ارادة الملقو فثني فاسمعا
بل ذي ثلاث لزمه الطلقة
او عدد الزوج وقطر المطر
عن مشي طلاقه لم ينقصا
في قوله اشهد او غلظه
الثلث وكذا لو اوجده
او ان نوى وجبه المحققا
اذا نوى ثلاث طلقا شائع

بثني نصف ثلث سدس
من طلقته فيد ثلثا
او وقع نصف طلقة ثلثا
قاعط ايقاع الطلاق حقه
وطلقة الاربع بين اربع
يلزم كل امرأة ثلثا
طلاق عصفوها عليه كالضلع
الا زوج والسب وجب لفصل

فصل

لفظ الاول او ايام كان قصدا
الزمن طلقته كالقضاء
وغيره من قبله بالاول واحد

فصل

ونميا نصف او قبل اجز
في الآثار بلا امر
ومن ثلاث وهو ضعف الواحد
وطلقته

وطلقته من ثلاث عطلا
كربع طلقة وفي ثلثا
وهو الباطل او بطله
وعادة يصله ويقصد

باب

الطلاق في الماضي والمستقبل
وامس انت طلاقا او قبل ان
فلا طلاق مثل ما لو عينا
او علم ما ارادة تعذرا
او قبل شري فمعه ثمر
جال يقع او بعد بما اشع
وان يقع خالع بعد ما حلف
يوما بعد الشهر صح الخلع
لا معه وبعد وفي الق
او اشترت ثلث فانت طالقة
بل باشترط المثل في المذهب
ان خرجت من ثلثه لا طلاقا

فصل

كقوله ان طرت او صعدت
نقد او ان من فارغ شربت
لكي لا يقلل الميسا
طلقة كذا كن من يقيد

فصل

وان يقلد البع والسر وقع
كرضاه في ابداد ما ذكره
والبع من غير او وقع يقع
وعاد فيه بعد فورا وضع
من غير قصد الوقت او رجعا

فصل

او في عدا او قدم فلا يقع
بالاول وفي البع والغدا فورا
وان تكرر في بعد ما عد
بذلك الحال وقع باخر
بغير او قال اخر اوله

او هي منها او من الخمس اطلاقا
ثنتي الا طلقة ثلثا
لغيره الزوجات معديه
قبل كمال ما عليه من

باب

انكح من غير قصد اذن
حاله فكاك سابق وامكنا
كعدته او خسر به طرا
علق ثلاثا ثم قبل الشهر
بقدر ما طلاقه فيه يقع
بقدر ما يقع ثم جاحدين انصرف
له وقبل موته في الحال يقع
يكوله ملكا لا بان يمت
لغيره اذ النسخ ككل سابق
بالموت صارت طالقا محرمة
ولم يقع ما بحال علقا

فصل

الزنا او حرجا فلبث
او مينا او مس ان ردوت
او الساترا او حرجا اثبتا
في شرطه البع اذا جاء الغدا

فصل

في الحال بل في البع والبعين
ودين ان قال اردت اخر
اخره وبعين زيدا رجع
لكنه ان عاد ليل لم يقع
في حال اكراه وموت وقفا

فصل

بل قعله البع غدا وان رجع
او ثني ان في كل بع قصد
وفي الشر اذا لم يقصد
وفي اخير واول اخر
فبالغروب وهو في ثلثه

دور الطلاق في هذا الموضع
بحسب ما في الشرع من وجوبه

بالف مائة

عاما باثني عشر شهرا قبل
وان يكن عرقه بالامس
وان يقل في كل عام السنه
من كل عام جله بعد الاول

باب
وان خضع بالزوج فمما يعلق
ولو قبله او ان به ادعى
وفي ادعى ارادة ان يشرط قبله

والشرط ان اذ اتى اي ومن
ثم اذا خفي في جميع ملزم
ومن لم فالكل للفرد سواء
وان يقل ان جاء زيدا ومنى

من غير تكرار بغير كل
علقه او نصفها فاكلت
لكي بغير كلما تثبت
واجتمعا او مع كل ما شرط

وان يقل ان لم اطلقك ومع
باخر الحجة الذي لا يسع
وفي متى لم او اذ لم وكذا
هضن زحان مكن فواحدة

مع الحذف من العاين ان
يلزم في الحال او في وقت
بالقاء او انه تغدي او اذا

لم يقع الطلاق حتى يوجبه
وان يكن بالعدو عطف بشرط
وفي اذ احضت باول الدم
من حيصه تكمل بل بغيرها

وفي طهرت بانقطاع ما وجد
والزم بغير مدعيه سند
واعترف في وجهها والطلاق
واعكس بتركها والزمها

وان يحض
وفي اذ احضت باول الدم
من حيصه تكمل بل بغيرها
وفي طهرت بانقطاع ما وجد
والزم بغير مدعيه سند
واعترف في وجهها والطلاق
واعكس بتركها والزمها

وان يحض

وان يحض

وان يحض

وان يحض اربع يعلف
او من يكذب ان ثلاثا صدقا
وكما يحض احدا كذا
طلق بالثلاث بل ان صدقا
واحدة واحدة او طلق
والغير مشي ثلاث صدقا

فصل
وان تكون حاملا فولدت
لدونه وفوق ستة اشهر
وان لدون اكثر الحمل تضع
وعكسها بعكسها ولا يطلا

فصل
وان تكون حاملا بذكر
نستين ثم ولدت ما جمعا
وان يقل ان كان حملك ومن

فصل
وان يعلف بولدت فيدها
ولو لم يبين وقع بالسابق
ولم يقع به طلاق ويقع
وما على طلاقها يعلف

لفظ الوقوع بالقيام ووجهه
او طلقه ان الطلاق اخر
فيدها طلاقه ثم شرطه حصل
وفي على انك يسع

فان وقع كل ثلاثا تطلق
يعتق عبدا او تستد بعنف
كهن او اربع مسلمين
فحصة من ملكه وعشره

وان يقل اذ اتى طلاقه
كتب اذ اتى كذا في والى
وان نوى بالثاني نفس الاول
فان يعلف بكلام او حلف

فان يعلف بكلام او حلف

فان يعلف بكلام او حلف

فان يعلف بكلام او حلف

فان يعلف بكلام او حلف

والم بطلان كل واحد
وفي اي موضع فواحدة صح

وانه اعاد فواحدة
وان بعد ثلثا ركيلا
وكما اختلف على احكامها
وان على كلامه بعلقت
وان تكن يمينه تعلق
تخل الا حيتا نرا

فصل
وان بعلقة بان تكلم
شغلته او غفلة او سكر
مع علمه بانها تكلمه
بحيث ان لم ينو غيب ولا
في حال غيبه او الاغما
وان بان كتمها هذين
ان كتمت كل لغز مندها

فصل
وان قيل ان خالف في امر
وطلق الخلاف كان قصده
وان بعلقة بالخروج مطلقا
بأذنه ثم اذن في حجب
او معه كتمها ما عقلت
او عدلت عنه الى سواه

فصل
ولم يقع بما مشية لها
وان تغفل قد شئت ان شافشا
ابول ان شاف واحد لم تطلق
وان يشا زيدا فقات او حرس
ورب صبي يعقل المشية
وان بطلان طلقه ان لم يشا
احدهما الثلاث او وقع باوله
وقوعه وهكذا ان لم يشا
ومثله العتق وان دخلت
تطلق بالجنس اما الرضى
فانه في حال فواحدة يقع

في الحال واشتد في المعاودة
طلاق مدخول بها والا
طلقا ثم اعاده احكامها
تطلق اذ قال اسمع حقيقي
بان بدائها فسبقت
في مجلس مجلس سواه

فصل
زيد ان لم يسمع كلامها لما
اولا خذالك عقله او وشر
او كاتبت او ارسلته تعلمه
يكنف ان حكم ميتا ولا
او نوح او ان تات بالاعا
علقه فطلق الشنيت
كا اذا كتمتا كليهما

فصل
فما الفت في النوى وروى الامر
يكنف وان لم ينف كان حده
او لسوى الحكم كتم علقا
وبعد بغير اذن خرجت
او لسوى الحكم معه عزمت
تطلق في الكل بمقتضاها

فصل
علق وان طالت الزمان قبلها
فلا طلاق واذن شئت وشا
وان يشا كلاهما فطلق
يكنف والان يشا ينكس
جازت ومع سكر فلا مشية
زوجته او زيدا الثلاث فشا
بان يشا الله علق فاستثنى
اولا ان يشا او عالم يشا
فطلق ان يشا رزق انت
او مشية الامير في النض
ولو اراد الشك ليس يقع
فان بعلقه

فان بعلقة حجب النار
تطلق ان قالت احببه ومن
فيما اخبرك معا طلقنا
ان حذقت وضدها لا تطلق
وروية الهالك ان نفا
والام بعد الغروب تطلق
وعر دخول او خروج

فصل
ولو بان يدخل طاق الباب
والعتق والطلاق بالزمان
وما يفعل البعض حجب غيره
الا بكمه وفي الاخرة
محا الا او تبضد معيها
وقول الاعلى سلم ولا
فكان في قوم عليهم سلم
وقول ما شئت ما اذ الانا
او طنج زيدا لا اكلت فشربت
لغزها وغيب وما طنج
كالحا غيب برقا

فصل
ينفع غيظ ظالم تاويل
وان حلف التخبر بعدد
براذل المقصد التحقيفا
عدنواه وبان تميرا
ومن حلف ظالم ما عندي
ينوي بما الذي وبالمكان
اولا سرق ان تخن او عتق

فصل
والشك في الطلاق والشروط
رجعية واحدا كما المنوبة
كم ابان احدها وانسية
او هذه ان لم يكن ثم استر
ولم تكن تزجت او فرعت

ولو بقليل او خشيان
مكن بشك في بريد تطلق
والا فالاول ان اقرقت
بل او لم ياذن ان تصدق
يعينها لا بد ان ترا
بروية لغزها تنفق
باي عضو خالف الحث يقع

فصل
وعكسه فاعكسه في الجواب
لما عدها مع النسيان
نوى ولا يبر في الافعال
الا بقض حقه ففارقته
وظن كونه به مصيبا
دخلت بيتا فغير زيد فخلا
او كان فيه وبه ما علما
او لا لبست ثوب لهما انا
بعض من الماء وثوب قدس
زيد وغيب به الحث سرح
المنه ضد مثل الكلا

فصل
في حلف ثاء وليمه بحمله
بمراكل وتزدي نفا قد
بذكر عد شامل تحقيفا
كل نفا وحدها ونفزا
ودبعة او غيرهما الجند
سواه كالكتان للانسان
هنا وفي ما قبله لم يكن

فصل
وطاعة الزم لشك العدد
تطلق او بالقرعة الشرعية
او قال ان كان غير ابائيه
فان ظهر او انكبي اسير ذكر
بحكم حاكم اليه رجعت

وان يكن تعليقه ترددا
وان يكن ولم يكن ان علقا
ومن شدي عبد رقيق عفت
وان يعل لها او اجنيبه
يا هند انت طالق تعينا
وان تجب زنيب وهو يطلب
فقال انت طالق فطلق
طلاق كل منكما وان قصد
وتطلق الزوجة ان طلق من
بان تبين ذلك اجنيبه

باب

ومن بلا شيء لم خول بها
له بلا اشراذه في العدة
نحو رجعت او رجعت
ولا بتعليق ولا بالنظر
وحكمها باق على الزوجية
بحصل رجعة وقبل الغسل
مضي مضي اتصاله ومضى
رجعة بانتهى ولا تحلل
باق ولو بعد طلاق الثاني
جاهلة برجعة شرد
وحيث لا بينة للأول
وان تصدق زوجة والثاني
والثاني ان صدقه يدين
لكن لا الاول بانتهى بعد

فصل

واقبل بمكي فمكنا العدة
في كيف الامع قيام بينه
حيث لا يرونه سبع شري ودا
ان لم يرم بينة وان بدت
فقال قد كنت نكح رجعت
فانكرتها فقولها قبل
وبعد نكح الطلاق تحرم

بين غراب وعمام ارددا
عليه عبيد ما لم يعقبا
واقرع اذا مولاها بلفظ
احدا كما او هي مع سميته
في زوجة وفي سواها دينا
هذه فظننا التي تطلب
هذه او ان غزيرتا فحققت
زنيب وحدها اذن فليعتد
بحسب زوجه في خطين
واعكس اذن في عكسها القضي

الرجعة

او من خلا طلاق دون المنسرى
رجعتا لامع وجود رده
رودت لا ينقض نكحت
او كل ما حرمة لم ينسد
بالوطء والقول بغير نية
مرحضة اخبر من قبل
ما تنقض العدة قبل ان التي
الابعد والطلاق قبل
ومن نكح تزوجت بشيء
لكنها لو طنت تعبت
اذا ادعى رجعتا لم يقبل
بقوله ردت بلا نية
لاهي بل يلزمها التمكن
لعدة الاول قارب او بعد

بقولها ولو بادى المدة
فحق ان ادعتا معكته
بعيد كظمه لقولها ادما
حليلها بقولها قد انقضت
او قال اولاد رجعت
ولو معاندا عينا كذا الحمل
حتى يهاها نكاح يلزم

زوج

زوج ولو لم اهدف في القبل
وطبا ما حالها ان تشار
والوطء بالشبهة وفي الدر
وفي ادعائها لحل الاول
له مع التصديق والامكان
والعبد بعد طلقه ان عفتا

باب

يصح بالكل من زوج حلفا
برق او خصا او بكفر
لاذي صبا او من به جفوه
يكن وطئها ولو بالكسر
ما فرق ثلث العام او يقيد
او مطلقا او ما يعيبد بالحد
لا يسوي ذلك كالعنف
فلنفس ترك وطئها المخرج
كنه لا غيب او او كفت
ولا اقضضتك ولست اتي
والله من نية تعتبر
مع انقضاء ثلث كمثل لا
باشدك اصبت لا غسلت

فصل

وفي الكناية اعتبار النية
كنه الاقرب طول المدة
وفي اذا وطئت انية زانية
اولا وطئت الا ان تعان
وبعد والله في آخر لا
وطئت لم يولد به اوقا لا
او ان دخلت المذروا لله فلا
ان يوجب الشوط وحيث حلفا
بقول الامر او يمين
يصير موليا بوطء افضل
ولا طاك اذا عاقبها
ومعت احدها لا يحلها
بجلا بغيره حشا واذا

بدر حشفة ولو لم ينزل
واحكم بعد الملك فبها جاري
والملك والاحرام والغيره
في غيبة شوطه المحلل
نكاحها ولو نكح الثانية
له كما للحرة بطلت

الاحكام

يملكه الوطي ولو من وصفا
او من صبر او بكر
بترك وطء زوجة تكون
توصف في قبلها لا الله بر
بعانية في مثلها لا توجد
بما به سمي تعالى او وصفت
او نحو كالتزويج والطلاق
وما بعناه له شر جريح
في فركه ذكره او دخلت
بكر فزنيه افيه لم يدين
وغيره باطنا او بدنا
وطئت جامعته وباضعتا
منك وابان فلا مستس

مشة ط في صحة الاكبيه
فراشك او ضمنا محنة
او صوم ايام علي وافيته
اولا وطئت ثلث عامات
وطئت او طئت هذه اولا
ان شئت لا وطئت حين الا
وطئت لم يكن موليا الى
الا طاعت العام ثم اردفا
اولا وطئت عاما الا بعدا
ما فرق ثلث سنة والا لا
لار من كهن اسم لا
ولا طاعتها بل وطئت
واحدة منك والافضل

حب
نقاه

فان نوى واحدة منه لسمع
وان يعلقه بجى تحبل
نوى قول واذا ما شركا

فصل

واضرب له المنة من البتة
او مانع منه وايضا منها
وبالطلاق ان قطعت وتعد
وبعدا للزوجة المطالبة
قدرة صلاة الفرض والحرام
وايها من مظاهر طلبه
فان يفي ولو بوطء القبل
والحنث والتكفير بالوطء وان
ولم يفي بالوطء في البر ولا
يلزم فيه وجبت لم يفي
فان انما فالحسرة والتضييق
فطلقة جعيلة تكفيه
يبي وهي ان تكي مرضيه
او في اعتكاف حاله

فصل

والقبيل في بقاء الاجل
وقدر بكرهه من ضيه
وان يضرها تزل وطشلا

كتاب الظهار ٥٥٥

بحرم وهذا الزوج ان يشبه
بظهاره تحريرا مع بد
او بعضا متصلا بالمتصل
كانت في اوعلى او معي
او وجه اخي او عاتى او ي
ومثله انت كاي ان نوى
على او انت حرام ظاهرا
لا كسب حمة ولا ظاهرا من
قالت كظهاره على انشا
والز من كفايته وقبلاها

فصل

فصل

وما لها ابتداء قبله ولا
من كل زوج قبل التلطيح
حتى الكفان لا ابا وسيدا
بالفصد في خطاب اجنبية
وصحان علق كالموت
لا بعدة كفاية الظهار

فصل

حرم جماع الادواعية ولا
تثبت في ذمته الكفارة
ولم يزل الاخر جنة العزم
ولو تكررت قبله او اوجده
كفاية الظهار والقفل معا
حتى ان لا يدين حقا ولا
وحيدا لم يستطع فليطعم
وحالة الزوج يسر اعتبر
فقد سر بعد بالقفل الزم
وانما يلزم عتق الرقبة
امكانها تحصيلها بمثل
جماع الزوج من مفرنه
وبعد ما يحتاجه من خادم
وعرض بذلة وما جماله
وكسبه به لا يموت
وكتب علم نافع والرقبة
او زيادة عمر المثل متى
الزامة بما كذا ان امكننا
ان غاب ماله فان لم تبع
ولا يكفى بسواه القن

فصل

وفيه لم يكرهه مطلق
يسلم من عيب يضر بالعمل
بيد او جملته او قطع
وسطاه او سبابة وحكمه

تتبع والظهار اوقافلا
منه كزوجة به تليق
ومن يشبهه او يحرم ابدا
كفر قبل الوطء في الزوجه
وفي موقت بوطء اثبت
وقبل تكفير بلا انكار

ما دون فرج وبغير الوطء ولا
والعود ووطء اجنبيا كان
وتستقران وطى مع اشتم
بكلمة منهن تكفى واحده
والوطء لو في رمضان دفعها
فان عدم شهوته صدق ولا
سدى مسكينا بذا اكلهاكم
وعسى من قبل تكفير ذكر
والعكس يجوز وبه لا يلزم
من كان ذاملا لها او وجبه
ثم يدا من يكن من فصل
اكثر من يلزم ان يقع نه
او مسكن او مركب سلاي
به وما مستقيم حاله
وبعد ما يقضى به دينه
لم تنهين ان يحدها بالهبة
ما اجفت به والا اثبت
شمارها نسبية تعيينا
صام ولا كافر منه فامنع
ولا مكاتب عنه الاذن

للعق غيرة مؤمن وصدق
من زمره او من عى او من شلل
لاحد العضدين او الاصبع
كذا من لا يهاجم قطع الانملة

او خنصره بنصره واحد
خنصرها بنصره ويكني
ومع جيب او خصاء او عور
ومن يحن نوبة فيجزي
ووجع لا ينجي ومن جهل
وجزي الصغير قبل السج
كس بلكه عليه عتفا
عليه بل قبل وجع العرف
ونصف عدي من الحمر
ان اعتق اليافق بعد السري
وعتق جان مطلقا ورهن
واحقوا به زنا منك
او اخر غرسه مع صميم

وفي الصيام يلزم الفايح
كرومضان او لعيد او عرس
ونظم حامل ومضع اذا
او حاك نسيان واكرم وقع
بل ان تعمد بغية عذري
او مطلقا اصاب ومظاها

والحكم في الاطعام حكم الفطع
بل قدرها هنا فمد بر
لكل مسكين من السنين
وامنع من تكرره في واحد
واضمم له في اليوم مما عده
ولنية التصدق شرط لا السبب
وحال تعدد وجنس مختلف
منه كفي عنه ولو بنا يتحد
وان يكن جميعا عنه سقط

واللعان من سوء زوجية
حتى من الاخرس بالاشارة
لكن اذا كانا مطلقين
من ان فامت رايها كالعبارة

وذي اعتقال مع ايا س بين
ولا تصح بغير العرس
صوتها بحسن و النعالم
فبالزنا زوجته ان يقدف
يبداه الرجا يقول اشهد
زوجتي هذه فان غابت ذكر
في الزمسة لعن نفعه في الخامسة
وله كذا الشهدانه كذب
وبعد الحاكم نحو الحفص
ومن قد نسب له فليفر
واللفظ وابتداء الزوج والعدد
وسن ان يقام كل منها
اقبل ما يحضر فيه اربع
من فوق فيه يبع في الخامسة

فصل
وان رها بيزنا قد طلقا
او في نكاح فاسد ولا ولد
حد ولا لعان بل ان طلقا
ومع جنون زوجته او صغر

فصل
وبالزنا يقدف لها الفطع
وتركه في القذف بوطي الشبهة
وان يقل لم تزن بل نفي الولد
بانة على نفسه ولو
الحاوي نفعين ايضا انكر
للزنا سخط ايضا ان يكد با
وجيها تسكت او تصدق
ومن يمت قبل انقضائه منها
واثبت لعان النفي في وقت الولد

فصل
الحقبة وحيفا شطرا
لها والرائي اذا ما اورد
ولو ملكها بعد والعاد

دونه اعتقال مع نطق مكر
لكنه من جاهل بالعربي
له وان امكنه لا يلزم
حد وعنه باللعان ينفي
بالله قد زنت اذا ما يتحد
اسما لها وشبا قد اشتر
ان لم يكن لما ادعى ملاسبه
لكن بالخامسة اختص العقب
ملاعنا مستلما امر
واحدة واحدة بالعدد
وحاكم يحضر شرط معتم
في موضع وفي زناه عظما
واحد من جنس كل يصح
مخلا اثم البينة الخامسة

فصل
او في نكاحه ونقد ابا نا
بينها اللعان فيه يعقد
من بعد قذفها بلا عر مطلقا
اللعان فيه واغزر

فصل
في قبل او در ايضا ضبط
كذلك في نكاحها او مكرهه
وشهدت مرضية صحيح
لقد ولا لعان واعتمد
احدها ولا لعان قسرا
الا انقضت اللعان جيبا
فلا لعان وانما بالحف
مثله وبالنفارث احكاما
وخلوا ان نطقت والولد

فصل
الحكم والنفر عنه اطلاقا
مع فقة بينه او بعد
ينفي بذكر في لعان بوجد

ومن يولد فراشه اعترف
 ثم صرف
 او في الدعاء من اولها صحت
 او اجاب مدته في الصبر
 اما لجهله لفور بشرط
 ان امكن اقبله والا فارد
 او مرض او غيبة يؤخر
 لم يسقط النفي ولو طال الامد
 لنفسه يلزم ما وجب
 او فعل تغزير لغير المحصن
 ما يلحق من النسب

باب

ولولده نصف عام تملك
 ووطئها امكن او ان تضع
 الحد ولا يزوج مع شك حصل
 وعدة ورجعة وان تملك
 زوجة من مثله قد يولد
 منذ اباها لولده الرابع
 وامنع به استقراءه ما كل
 لولده نصف العام من عقد

فصل

او منذ اباها لفوت الرابع
 بان عدة لها قد انقضت
 بنفي نصف العام او ان جعل
 ووضعت آخرها بعد
 قاض وفي المجلس نفي وضع
 في العقد بعد لا يطأ وتطعم
 او كان موعدا او به تسع
 وان تملك رجعية من طلق
 وقبل نصف العام عند العدة
 وبعد ان تغزير او ان تدعي
 او عدة استبرأها ان عثقت
 اباها فوضعت كما مالا
 بنصف عام او تولد عقده
 او كان ما بينهما حين شرع
 في مة فيها ثانی وضعه
 قاض على الحاقه بالمتع
 فبعد ربع سنه استعت
 تملك الحقة في ذالمدة

فصل

والكوبة من امه له اعترف
 بان استبرأه والخ ما ادعي
 وان لفوت اكثر اكل تملك
 بوطئها بالحقة او ان تضع
 عنه فلا يلحق ما يليه
 وبعد اقرار بوطئ ان بيع
 ولدها البايع حينما تملك
 بوطئها بشرط الا ان حلف
 من وطئ دون الفرج او عزها
 اعنه من بعد اقرار وجد
 منه او استلمت ما كان اندفع
 الا باقرار اذ ابعد به
 من قبل الاستبرأ او يعقوب
 لولده نصف العام من بيع وجد

او لعقاة والمبيع ابطال
 وضعه وقهرنا ان ادعا
 او ادعي استبرأها فتايت
 من بعد الاستبرأ فهو عتيد
 وبعد الاستبرأ ان بيع وجد
 من حين الاستبرأ بايعا حقا
 او كان للاقتران بوطئها فقد
 منه به الدعوى بشرط ان يقع
 وان وطئ (مجنون من الاملاك

كتاب الحديث

يلزم من فارقها زوج خلا
 وطئ مع العلم بها مطاوعة
 حسنة كانت او الشرعية
 او ان وطئ او مات غرا حتى
 فيه خلاف ومع الوقاف
 وفي الحياة ان يفارقها ولا
 قبل الزناق وهو ليس بولد
 من مائة او مئتين او قبلها

فصل

عدة الكامل وضع ما وجد
 قابلة بان مبداه
 واكثر اكل سنون الرابع
 غالبه ونصفه اقله
 به ثني خلفه المعشور
 وقبل اربعه يستتياح
 وعدة الوفاة ثلث عام
 ونصفه لامة وام الولد
 وعدة الرجعية اسقط وابدي
 وفاتر عدتها لا يلزم
 كامة وحقق ذمها

له ان لم يعترف بعد
 وبعد الاستبرأ ان بيع وجد

بأنه مقابله

بيع

كذا لفوت نصفه ان يحصل
 المستبرأ ففاته ترا
 به لفوت نصف عام يات
 فقبل نصف العام ان تملك
 فقبل نصف العام ان تملك
 وبعد الوضع متى يتفق
 لم يلحق البايع الا ان وجد
 تصديق مشتركة حيث يقع
 فلا لحاق بل يهرع مسك

بها اذا ما كان قادرا على
 ولو اصابا مطلقا معا نفي
 فطما في ذاك بالسوية
 حال نكاح فاسد ثابته
 للموت لا تعدل للبايع
 وطء ولا خلع او ان حصل
 لمثله او علت ما بعد جد
 وما خلا فعدة ليست لها

نصير انسان به او اشهره
 ان الحقة لا اسوا
 ونصف عام واليه ارجع
 ثم ثمانية وبيع كله
 وبعد ثلث سنة يصبر
 الفاء نطفة بما يبا
 ومعه عشرة الا بام
 واذ ان تبعض بتقسيط العدة
 لمعده وبعد هان تعجد
 كباين من حواري بحرم
 وزوجة الزالت كزوجيه

وان تزوت مبنية في المرض
كذلك ايضا في نسائه احدا
ثم زوال ربه تنظير
لكي لا يكون عا نصف عام ان تلد

فصل
وفي احياء ثلاث حيض
وبالثلاثي فنة وبانقضاء
تراجع العقد فلا تنجح
وغذات الحيض ربع عام
وبالحجاب من لها تبويض
او بالشهر حيث صار ثلثه
عند انقضاء الحيض

فصل
وبسنة لذات جهل ما رفع
عامة شهر او شهرين تبغي
ثلاثة في الشهر كملت
ومن لم تعلم حيضا في زمن
فانها تعد في ايام
وان درت ما رفع المحضا

فصل
وامرأة المتقو بعد ارجع
حكمها وللمنفقة انفذ ظاهرا
وان ارض قبل الدخول ترجع
وبعد ان نسا ولكن لا يطا
رجع بعد ثم على الثاني رجع
ومرول في غيبة السامه

فصل
والاسرة الفقد وفي الطلاق
تعد والاحد دغير وار
عقد تطلق ويكنى الارملة
والزوج والسيد كل يجنب
وان يطاها باين معتك

بشيرة او فاسد فبعده
امت

امت الاول عقيب الفرج
ثم له حلت وان عقد وقع
وبعد فارق ثم كملت
وان تلد من واحد وعين
قضاؤها عدا منه به
وان يطا الخ وطان
وان وطى زوجته البان في
وسقطت بقية الاول بها

فصل
او غير رجعية امت
بفسخ او طلاقا فلتبدي
وقبل ان يدخل طلق ثلثي

فصل
لا غيرها يلزم الا احد
من زينة لها ومن تجس
كاحمر وارزق واخصر
وتخذي اللوان من لباس
والنقش والحناء والكفاف
كحج في العبد وسفيد حج
للدا وغسل الكحل بالبرار
وغسلها جازك الشظيف
وغسل اوساخ ولسن ما انفق
وكل ملبس لغير الزينة

فصل
وعنه الموت تجب حيث تجب
كالقهر والكوف واذا لا باذن
ثم الحاجة نهارا بخروج
مع حجة العبد والمسافر
او بعد فاقبل لذكر البلد
وان تجاوزها خيرة وكذا
كان لغير الانتقال السفر
وان يكنى للمحذ لك السفر
او بعد موته وجميع امكنا

واستقبلت لمن تبغي حقه
تخاريا قبل الدخول ما انقطع
للأول العت ثم استقبلت
او الحققة فاقدة فعين
او منما للشرك في نسب
بشيرة يلزم عدا ان
عدرا بشيرة شتافت
ومن يعلق او شخ لعبيد

فصل
وبعد ما رجع ان امت
وان على البان منه بعد
وزوجه بعد المكات المتني

فصل
بذكرها الطيب وما يعثاد
يا حسن الملبس من ملوك
اذا صفا لوزها و صفر
وحليها من سائر الاجناس
وزينة في العبد والاطراف
والكل الاسود الا احتياج
او مسح ما بقي من الآثار
من شعر وخنفر يستكشف
من نحو كلى وبيض يفت
والفرش للبيت ولوللزينة

فصل
الا لا انتقالها به يجب
مالكه لكن بقرب ملك
وان خالف ما ذكرنا خرج
لنقله عن اذن زوج صادر
ان مات فلتعد لتقضي العدة
لو جاوزت مسافة القصر
وقبلها رجوعا بقرار
فاحرم ثم ما نه حضر
عادت مع القرب والامكنا

تخيرها والجمع اذا عتق
لنقضي العدة للفاة
والزم الزوج المنزل الرجعية
وان نشأ بمشقة الطلاق
الا اذا اراد الا تنكح
من غير محذور وليس تلزم

باب الاستبراء

ومن ملك من مثلها يوطأ فلا
من قبل الاستبراء بل سواها
ورام بعد عقدها ان يتكاح
ومطلقا تنكح من سواها

فصل

وعود من كاشها عجزا ومن
وانتدبها من رهن
فرضها سبعة اليه
لديها او هو بعد السرة
قبل الدخول طلقا اذ وقع
من بعد بيع قبل قبض المشتري
واستبرأ من شرها اذا تزوج
ومن اليه من مكاتب له
وعنده ما يملك بالشدة

فصل

وان شرعت منه لما
وان شرقت معتدة
وليس الاستبراء لوطا ان يرد
واعكسهما ان قصد النكاح
والعتق والموت على سواه
لنفسها وهكذا السرية
والزوج والسيدة ما نأوما
عدة حرق عقيب الاخر
حيث يكون فوق نصف العدة
وحايف بخيضة شنب
اوجب في الاستبراء الصغير

كتاب الرضاع

تحريمه بخمس صناعات شرط
فان لقر او تنفس قطع
او انتقال صنعة فان بعد
وحرم الوجور والسقوط
كذلك من مينة الابن
ولا الذي ياب ولا حمل ولا

فصل

ثم الرضيع في النكاح والنظر
كولد منها ومن ينسب
بجل او ووطأ به لو تحلل
مما لم يرضع للمرضع
لكن اصله ومن ينسب
فلا ينفق واخيه من ينسب
من امه واخته ان تنكح
وليها النفقة باللعان
ان ارضعت طفلا به فحقها
بل حرمة النكاح بالمصاهرة
وليها شربة مشتركة
وبعد زوج عنه فان ان يزد
حمل من الثاني رضعا يصير
ان ينقطع ثم يحمل عادا
اولم يزد الاول وان تلد
سيما ولم يتغير اذن فلها

فصل

يدخل احد من ثلاث ارضعت
اخرى نكاح الصغير بين نسختها
بل بعد الاول حيث شئت معا
واليتكح منه من لها افراد
ومن له ابنتان لم يتكح

فصل

ومن عليه حرث ابنته
ايضا عليه واذا اراد

والجنس رضعات اذا ما رضع
في خمس اموات اولاد له
تحم عليه لا على من رضع
برضعا حتى ارضاع طفله
فمهرها قبل الدخول اهدر
عليه عزم الزوج نصف ما مهر
موزع بعد الرضعات
وانت اخفى من رضاء ابطلا
او قبله كذبت في النصف

فصل

انت اخفى وفي الماشك
وان بين من له مندر البين
انفسه القعة او الفسخ نسق
ثم سقته لبنا صار لها
فالطفل قد صار لكل ولدا
وشك في الرضع او في غيره
والفسخ للمكاح بالكلية

من راضع

باب

فرض على الزوج لها مقعين
وحال كل مندرها بعشر
في المهر قدر ما يكفيها
وادومها مثلها في العادة
من كل جمعة من لباس
من جسد الكتانه والحري
اقام مع القميص مقنعه
كذا سدر وبل والشتا
فرض نعم معه مخد
والجلوس فخصيص جيد
وفي الفقيرة لها ما يكفي
وزيت مصباح وكل اللحم
ومن لباس مثل ما تلبس
لغيرها ايضا كسا او عبا

زوجته من له له جمع
او ارضع الزوجات ذاك كله
او امرق نقاحا ان رفعت
دبت الرأية في غفلة
وغيرها ان يتسبب قرر
او كله بعد الدخول المعتبر
الجنس البعد من رضعات
نكاحها لامرهما ان دخلا
والا لامر وليد يكفي

لسته دعواه بنتا باطله
فناكت من ارضعته باللب
ارضاعها الطفل لامر انفق
من بعد بعد استحلالها
وهي على الكل حرام ابد
او شكها لم يكن في تحريمه
الابقاع امرأة من صفيه

الفقاعات

القوة والكسوة ثم المسكن
عند النزاع حاكم يقدر
من خير خبز بلده ثاويها
واللحم في يومين لارتاده
امثالها من نسق للناس
والخز والقطن لذي التحريم
ثم تمسك ووقايد معه
جنبته وحال الايو
ثم الحاف والازار عده
كذا كل زلي عليه تقعد
في خبز خشك وادوم عرق
في كل شهر مرة في الحشم
اقام الماضي كذا يلبس
والجلوس نحو خيش وجبا

ورق

وفي نوسا وفيما اختلفا
من وسط المذكور عفا حقا

فصل

ومن تكي تخدم فليخدمها
لاهي باجته وقدر الاجر
واكف مع مكنته احنفا
بما به يحصل كالاشنان
ومن الماء واجر القيمة
وما لاجل زينة فلا يجب
بنفسه او خادم تخدمها
ما في الفقير من ذكر نافذ
والزهد لا خادم تنظيفا
والسدر والخطم كالادهان
لا بطيب ودواء رسمه
كالطيب واكفاء الا ان طلب

فصل

ومثل ما كان فللرجعي
منه فلا شيء لها بل يرجع
وهي لدر العكس وما يادع
فانف عنه غايبا ومعدرا
واحكم به لما شئ وجامل
ووطء ملك بعد عقد بيع
والباين الحامل والحلب
ان بان لاجل بما قد يدفع
للعمل لاجل لها شدة
وحال رقا اي زوج قد ساء
من وطء وشبهة وعقد باطل
وغير ما فرغ قد يفرج

فصل

ومن جوف حبست او شرت
صيام فرض وقته فوسعا
صامت اذنه او حوت او نذلا
واقعة كحرقه ان سلمت
لسيدتها رها فالسزم
الزوج كالانفاق ليل الكاشا
زوجته ولو باذنه سفرا
والمنفعة عند زوجها بطل
او غصبت او لا باذن بخير
او صوم كفارة او تطوعا
في الذمة الانفاق عند فادر
طول الزمان واذا ما استحدثت
سيدا انفاقه والبلز
وتابع له وحيثما استسأ
لما حله لانا انفاقا اهدرا
سكنى وانفاق ولو مع اجل

فصل

وكل يوم يكره النذر
وقية قبضا وبذلا لم يجب
كذا اعد التاخير والتعجيل
ثم لها بقية التصرف
ومر اول كل عام
وما عليه بدلا من سرق
صحيحة اخرى لعالم اخر
لها انقضاء فرضه المذلل
وان نرا ضيا عليها فليطلب
للزمن الكثير والقليل
لا بالذي يضرها او يتخذ
يلزم من الكسوة بالتمام
او بلبس كافي عليه ان يفت
وان يفاقرها قبل الاخر

عرقبض فرض عامه فليجمع
رجوعه بقسط يوم الفريته
وما عليه انفق وقد بقي

فصل

وان تسلم بنت تسع او بذر
وجوب انفاق ولو مع الرث
او مرض او صغر به ان تصل
وان يكن مانعها كالصغر
او منعت او ولد في البذر لا
فلا وجوب ومضى ما بذ لا
فرضا الزمان يرسل القافي وان

فصل

ثم لها امتناعها التقيضا
وان يكن متوجلا فوجب
وبعد تسليم فلا يمنع لها
ان تسلمت انفسه ان تمنع
لاجل اعسار زوجها بطلان
لا حيث ترضى معسرا او رد
وفي شئونها وتنفق النفقة
وهو بغير البذر التسليم

فصل

من قوته ما وكسوف ومسكن
وان تشا الصبر في النفقة
لكن لعسر السيد والتفريط
كذلك لا فينفق لما خفي النفقة
او بعض ما تأخذها ولا ابنه
وعند عجزها فقاوض الزمان
فان انى اخذها بالفقر
فان يغيب ماله واحتملا
فان انى طلب عليه الحام
الا لثلاث ثم ان تنفق
ولا له ان يصل اليه
كان لها من النكاح النعم

باب نفقة الاقارب والماليات

واثنان من غير عود في النسب
لا في المال قال الغني من رجا
من فاضل عن نفسه وزوجته
من المال الاصل ما منه النكاح
وفي عود به والوارث عدم
وجرم لا في عود في نسب
وعند وارث على ما قد ذكر
لكن بالاولاد ينقص الاب
ثلث وجهه فسد من حق
الغنى وجهه مع يسرها
ومتفق عليه الحد زوجته

فصل

وان يكن غير فقير عادما
قالا قرب ارثا واذا استويا
وفي اختلاف (الدين) النفقة

فصل

والزم اب المولود باسترضاعه
حتى باجر مع من شربعا
وجاز من رضعه ان يمنع
والطفل لامه له ان يمنعا
ومع رضى اصلية نظمه ذقلا
وسيد الرقيق في الحولين

فصل

ثم عليه للزينة عينا
ومعونة لموته والرحن
وان يريح العبد وقت القائل
وعقبة يركبه في السفر
من كسبه وان ذل له بطعمه
مع وشه ونقاها ان طلب
ووطئه دونها فيكفي
ولدها ثم له ان يرضى
فان ترك ماله عليها

لثا رثا تعصبا او فرضا وجب
انفاقه على الفقير لسز ما
وعبد له يومه وليلته
والزم المالك شخصه حرما
حتى ذوى الارحام انفاقا ولزم
انفاقه عليهم لم يحجب
فقد رها بنسبة الارثا اعتبر
فالام مع جد عليها بحسب
وابن فقير مع سير الاخ
تخص دوره امة لفقرها
به وظن اني تتم مدته

قدم زوجته فعبد احادها
قدم تعصبا والا سويها
الاب القافر حيث الحقه
والام لا تمنع من ارضاعه
حال ابائه وعصمة معا
الا خوف تلف بالمر تضاعف
الا اضطرار زوجته ان رضعا
لدور حولين وان ضر فلا
في المنع والنظام كالاصلية

عفا طعاما كسوف ومسكنا
وعمر مشقة كلفة فليعرض
والنعم والصلاة دور النافله
وجانح رجا عليه اعتبر
من قوته ولا يلي من اطعمه
انكحه والا فالبيع وجب
ولا رضاع دور ان يستلحق
كولي زوجته ان اد با
انفق من كسبه له دين

ان فليبعها وحيث طلبا
بيعاعليه اجبر اذ قد وجبا
فصل
وعلفه بجملة او رعيه
وجعل ما يتقلا فليجنب
وان عجز عن علفها او ما سيج

باب
لرجل يعصب الحضانة
ثرت او تدلى عن يعصب
لحاكم والام او لم يكتل
فاقرب امرها ثم الاب
فجدة فامهاته فميت
فالاب فالام فالخالات
فكل خالات اب وام
ثم بنات الاخ واخوت
فان عد من فاعلم ببعده

فصل
ولم يجب لرجل يعصب
على التي تبلغ حد اشترى
كذلك مع الرق وما كان
والمن تزوجت باجنبي
وان تزوجت بذى حضانة
وان تزوجت باجنبي بعد
من ابيها امنا حضانة
لاجلها او قصد سكنى البلاء

فصل
وعنه من شأنها ان عقلا
فان انى فليبعها فان فرج
افام ليل او زيار عند
عن ان يزور الام او ترضه
عليه او يترعد تخضر به
وجاز ان يرجع في اختياره
وتغير يعصنه فيدر
وامهاتن ورها وشرح

وكاب

وكاب سائر من يعصب
اقامة ونقله بالطفل
وان ساء واما ان كان الاخذ
وبعد سبع حنة الطفل وان
وذكره رشد حيث شاء
والملك عند الاب حتى يحكم

في حكم خبير واذ تعقب
او طفلة مع محرم ذي عقل
اقرع قبل السبع في الطفلين
كان من الاناث او لم يستن
يكون والا نفي الزم البقاء
لزوجها اليه ان تسلمها

كتاب
الجنائيات

عند او شبهه يكون وضعا
العلم بالمعصم حال قتله
او غير في حال او محلي
ضرب له بالقتل او سندان
يلقى عليه او من المنابر
او خنقه او سد انف وشم
ومشرب وعصر نثيه
في زمين يوت فيه غالبا
بقطعة من خشب كبير
او فربا واحدة في مقتل
او مرض او كبر او صغر
او غرز بالابرة فكلنا
حتى يموت او على الفوق
ان قطع السلعة لاعم
او ان يسمي قاتل في الغالب
او ان يسمي اسم من لا يعلم
وجاهلا اطعمه اياه
فاكل الطعام جملا تقضي
وان قطعت مع العلم اكل
فغير بغير اذ لا كلا
وقال بالسم ليس تقبل
وبعد قتل من عليه شديدا
فليقتل كذا ولي علما
والفوق اخضعه ذابا بعد

وشبهه فالعقدية اشترط
قصد بقاء القاتل قتل مثله
يظهر معه مودة كمثل
او حجر يعظم او بنينا
يرميه او في مغرق او نار
وجسه ومنعه من مطعم
مع عجز حتى قضى عليه
عن الفلأى او يكون ضاربا
او انه كرر بالصفية
او حال ضعف ظاهر التعلل
او برد او حر شديد الضرر
في غير مقتل فيسقط ضمانا
فذا ان عمد وكذا الحكم قضى
غير الدوى وولي الامر
قتله معذرا لظالم
او ضل السهم بشئ بطعم
او في طعام اكل اخفاه
فانه عمد به الشرع قضى
او في طعام نفسه السهم جعل
منه فمات دمه فابطلا
دعوه فيه انه لا يقتل
ان رجعت اعماله تعودوا
كذلكهم او حاكم اذ حكم
نقطه او ما مثل شبه العمد

الاحد قصد جنابة بما
كمن بسوط او عصي لم تقتل
فان او بكنه او كمنه
او قبحر غالبا لا يقتل
او بصبي صااح او معتوق
وهم على سوط فمات من سقط

فصل

اما الخطا فهو ان يفعل ما
صيد فاردي او صيد او قصد
او صيد كذا الاصاب مسلما
وشبهه كمن حفر بئر
ومن عمد ذوالجنون والصبي
فغيره ككفار والعاقلة

فصل

وسوي بين الجنابين في القود
وبالجمع بالواحد فان سقط
لكنه عن القصاص ان عني
وقاطع حشيم او المبرر
ومع امكان البقاء من زنج
وارواه عن علوقا لتقى
بقتل وان يقع في ماء
قوده على الذي القاه
في ارض حيا او الباع

فصل

وممن سقط ليقتل
او بضعنا وان اقر صغيرا
مع جهله وافر السلاطه
اختص بالواجب فيه الاقر
وان يكن مكلفا وقد علم
ومسك امر لمن اراد
سما الى الموت بحسب حكم
واثنان ان يشتركا فيه ووجه

نفى عن الواحد فيه القود
اولا بقا

اولا بقا او احد سبه
نقتل على سبيلهم يجب
وشكر من اركن القتل

باب شروط القصاص

شروط القتل القصاص في القتل العمد
للموثر وذو المحسن
او يد او يد من قطع
وقضيا فهدر او بعد
ثم الاقل للامام فاصرف
وان بعد له بینه او ميت

فصل

وشروط تكليف جناه فالصبي
كذا المأفاهة على السوء
فمسل بكار لا تقتل
في العكس والحرقة والعبد
مكفلا غير من قد مكفلا
وكالشرف منه فليقتل
كضد هم ويقتل المرء

فصل

ومثله ان جرحا ذميا
فاستلم قبل الممات وعنف
حر لعبد مسلم لذميج
واسلم الذي والعبد عتق
ومات كرسنه فليقتل
وقتل من يعرفه مر شدا
فبان قد اسلم او قد اعتق
في قتل بحسب اذن او ائتمنى
ففي الجميع اللوي القف
وان سقط او علق الا والد
وابن ابنته كاهن الابن
او ولد الجاني ولو بعض الدم

او سلم او لعمد العمد سبه
او نصف مال سبه اذا طلب
والسبع والمقتص والوكيل

والعبد عبد جعل اسويا
فبهم القصاص ايضا التحق
ان جرحا او رميا بسهم
وسبقا اصابة فيما رشت
فذا حر مسلم دونه القود
من قبل او ذا ذمة او عبدا
او ادعي كذا او رقا سبعا
من قد ملفوف بموت سلفا
ويقتل بالعد الذي الولد
به واصل ابويه واحد
ومن قبيل ان يرت من يمين
بعد القصاص منه فاحكم

كفائل لم له منبرها ولسد
ميراثها اليد ولو قتل
الاخوة فتي ما يقتل
عن اول حكم القصاص الحاتم
والبرابرين ان اباهما قتل
مراجه الارث من احد
والباقي من فدا الاب للاصف

باب
تكميل مستوفي القصاص يعتبر
ولو زاد في الجنود لا يصح
وقتل مكره ان قهر قتل

فصل
واشترط وفاق الاوليات لا قود
بغية او جيف او صبا
وما على نفق يقتل
بحكم من دية القتل
ووارث الجاني بما يزيد
وبعض اوليا القتل ان عفى
ولو يكون زوجة وبهلا
وحق باق الاوليا من الدنيا
مكنتهم ان قتلوه وهم
اقيد من ذل الا قود
ووارث المال القصاص
وحديث لا وراثت فالاعان
بعضه والجزر النقصانا

ولا خيرة ثم ماتت واستندت
اباه او اخاه والارث حصل
احدهما الاخر من ذل ابطال
لارثه من نفسه بعض الدم
والاصغر الام اقتصاصه بطل
ما ورثته وهو من دم
وقتل وارثه للأكبر
استيفاء القصاص
فيجس الجاني له وينتظر
لحاجة عفو مال رتب
او قطع الجاني حقه بطل

فصل
بدونه والمنتظر من انفراد
حتى يزول عذره وطلبها
من قود بل شرهه اختص
من مال من جني بلا عدول
عن حق مقتض اذن يعود
عن القصاص في سقف طمحي
او من ذوي الارحام كان اهلا
الزم به الجاني ان يعود
بالعفو وانتفا القصاص بطل
بل دية عليهم فلتعتمد
ايضا بقدر مال ما يورث
له القصاص وله الانعام
عن دية وعفو مجانا

فصل
في حائل ان حلت فلتنتظر
مرضعة فلتسقف حتى تنظما
ناخير رج الام حتى ترضعه
من نفق واكد القصاص
لكنه تجس حتى يظهر
والقود استيفاءه يخصص
واله ماضية في واجبه

وان

وان يكن وليه بحسنه
باشدا وركل او به امر
يخص بالجاني وان تنازعوا
ولو لم يكن استيفاءه الجاني

فصل
وغیر ضرب العنف بالسيف ولا
ولو بغير قتل كالحجر
وان فعل كغله لم يضمن
فلا قود وان عفى او قتل
ما يقتضي القصاص كمن قنعوا
لواحد بقرعة يقتض
ولو عدا بعضهم فوليها
ولم يرد لها بعضهم لم يرد

باب
عن القصاص العنف مجانا للذب
او دية والى الجاني خيرة
فغفوع عنه يجوز بالدية
فان عفى عن القصاص مطلقا
تعينت كالمو الجاني هلك
وباسري من بعد عفو فهدر
مالا فيه ما يتم الدنيا
او قال عندا وعن السراية
فاقيله باليمين ثم الجاني
فللوك دية او القود
العلم بالعفو والتخلل

فصل
والعفو عما يوجب المال اعتبر
وصي للعائل كالوصية
ولا يهو عنده من جنايته
بل مطلقا او عندا او عن سيد
او حد قذقه بفرده

وهو عليه قادر بملكه
اذ ابي واجه مني اعتبر
فيه بيا شرمه فالتقارح
من نفسه ان لم يكن يعلني

فصل
يجزيه بان ينادي من قتل
او باللو ط او بفعل السحر
وان يرد دية فضمن
واحد بعد ان فعلا
بقود كقوان لم ينعوا
ومن بقي بدية يخصص
اجزائه عنه ولم يبق اليه
ويستقل من بقي بالقود
العفو عن القصاص

والقتل عدا قودا فيجب
بشرط فعدا ان يجتر
وصلى ايضا بما فوق الدية
او اختياص لها حقا
فلد الار قودا لما ملك
الا اذا طلق عفا وذكر
وان يعل عفو مجانا اليه
وعاكس الجاني ذوالولاية
ان قتل العان ذالاحسان
وبعد ما اقتض الكيل ان ورد
لايشي للوكيل والمعدك

فصل
من نكح بروج عفى اذ افر
او قودا من مطلق الما اليه
في العبد وخصت بها عاقلة
وما وجب لعبد من قود
لكن بعد موته لسيد

ف
المقاتل

بلوغ مثله

باب

ومن يقد بغيره في النفس
تخذ بعينه مثله كالاذن
وحاجب وشفة وانف
ومرفق وذكر وخصيه

يقدره في طرف كالنفس
والعين والسنن اذن وكفن
يد ورجل اصبع مع 4
والشفر في الحكم كذا والالية

فصل

وامر حبيب اشترط كالنفس
ثم جنابة كقطع القصبه
من غير ريرة والافود
من مرفق وحجب من متكب
عنه الى المرفق وانما يوجب
فان من القصبه كوي ما اتفق
وان ذهب سم وسمع وبصر
ايضا بايضاح فان لم يذهب

من مفصل ومات من انف
او نصف ساعد وساق وجنبه
وامنع من الكوع اذا كان القود
وخيف من جانية فنكسب
في قطع شاة على الجانية الثلث
وما سدى في الموضع القصبه وقع
بموتى ذهاب كل يعتبر
فبالدوافع تعذر يجب

فصل

دينه في ماله ولا تعد
فاخذ يميني بيسار اتمنع
او شفة او اذنة باسفل
اغلة عليا متى ما تقطع
من غانم يعطيه كفل الاغلة
يقص ايضا عانم ان يخنر
وزايدا بزايدا فاقتدا
وكل اصلي وزايد منع
لكن مع رضاه ان فعلا
جاز يمينه فابدى اليسرى
او غلطا اجزاه فاعقد
ومع جنفه الجانية فتنقص
وان بامر من الم يعل
ومع جنفه ذي القصاص المعتبر

والاسم والموضع شرط بعينه
وعكسه كذا ان جفن ارتفع
او بسنه بغيره في المنة
من سالم ومثل تلك الاصبع
وبعد قطع سالم للاغلة
ولا يجوز خنصر ابنته
ان خلقت وفي المحل اتخذا
بعكسه ولو تراصوا ما سمع
او اعتدى المقتصر اول سنلا
تعد او ظن ان يستبري
بلاضمان دية او قود
ان يدورها وان الاجز امر رفع
بدية فقط عليه فاحطه
فقط يدي الجانية ولو لم يمتي كدر

فصل

واشترط استواء في الصحة
يعصف لا تؤخذ بالشلا ولا
ولا يحجب بغيره فان عه
واللسان في القصاص الخمس

وفي الكمال فالتى بالصحة
تدعى بناؤها تمام كمال
بل عكسه جاز لذي الحكمة
تماما في نطقه وانحرس
ولا

ولا يناد قاطع باخر سنا
والذكر السليم مثله يفي
لاذكر الفحل ولومع لبيت
وجاز اخذ مارت السليم
وبالذكي الخشفه والسميه
مثله وبالصحي وسلا

بل حالة العكس فلكي عكسا
لاغير المختوم خذ بالاغلف
بذكر الخصر والعندين
ماره الاخشم والمخروم
بالضد والمعيب خذ جميعه
ارش وفي ادعاء جان مثلا

فصل

او غير نبي الذكي كلف
او بعض اذن او لسان او شفة
كالنصف والثلث ويعطى الس
ان ايسر العود وعند الخلف
وان تمت قبل الايام من فالدية
عليه للذي جنى وبعد
وسر من جنى عليه ان تعد

وقطع بعض ايمان من انف
يقص بالا جزة كذا في الخشفه
ببرد مثله بشرط الاست
يقبل اهل خبث وعرف
وان تعد بعد قصاص فهدية
ان سسنة عادت له يرد
ناقصة بالارش ذوا كوق بعد

فصل

ويجب القصاص فيما جرحه
او جرح ساق وحضة او فخذ
لما من الشجاج مع ايضاح
كامة الراس وكما منتقله
وجرحه كراسه او اكبر
وكل راس اذا ما او ضحا
مواي جانب يمشا وان يكن
على الذي يقتصر ان لا يعد لا

فما الى العظم ان يترك ما لم يضره
او قدم لا غير والارش خذ
زاد على جنابة الايضاح
فان من الجانية ابغى ايضاحه
او ضحه وزايد فخذ
من راسه اكبر قدرها اجرها
بقدر بغير الراس من راسها يكن
عن جانب او ضوفيه او لا

فصل

والقطع والجرح اذا ما وقع
ككسبه حديد على يد
به فني القل عليه من القيد

بنقل جمع او تعد الفعل معا
او دفع حائط على مستند
وان يميز فعل كل وانفرد

فصل

عليه ما يوجب جنابته
في النفس ومات وزايد في القود
اصبعها فاختار او اليد

والجرح ظلمة ضمنت سرانته
او دية فلو قطع من اليد
تألمت وسقطت في القود

سليم ساهم لمرعاة التقاضي
ولا قاله في الاصل فليكن

بشدة او شلنا فلا تحل
وما سري من ثور فاهد
مع خوفه لكونه في بر
وقبل بر لا قود ولا طلب
فانفق ابطال حقه ما سري

كتاب

عن ديتير ما ولا صبح اقد
الا اذا استوفى ولي فهد
فابقي من ديتير ما
لديه فقبله ان التذنب
فبعده ايها سري اهد

الديانات

او ديتير عليه دفعا وجب
وفي تشبيه الكف فلتقري
فاه عليه اوله التي على
به ولوذا بصر خوفا هرب
بيرا تعديا او التي حجر
فصد حياية فاردي مسلا
فخطاه واخران يعتدي
به احرضه لاس حفر
ان ينفرد خصمه بالضم
ضمه والخافر للقصير
صاعقة او ذات سم القه
او غلة سلكا او فهد
فدية في الصور التي لا حقد
ضمه لا القاصد بالري الحقد
فكل ما بعد من جنايته
فخطاه لكن من الرسلة

الا اذا كان لعذر بين
وفي المضيق من يقف فهد
تضمين من ليس وليا الركبا
لغير نفس ولها من يعقل
وهي ثلاث فاحباب الحجر
عاقلة وان يزيدوا فهد
اهد ولو اربعة من جنسه

فصل
حمله الاعلوه والثاني حمل

ديتير

من اتلف انسانا بفعل او سبب
من ماله بخلاف العمل
عاقلة كتي الخطا مؤجلا
افعى والسيف مجردا طلب
او في فناء او طريق فهد
او صبا ما او شرب يطبخ ربي
فشميه محدوا ذالم يعصد
حجر بقر برفعه
واحد الاثنى بالعدوان
ومن يعقد حفر قصير
وان غضب حرا صغيرا لثله
او مرض للدوح منه افقه
فالثقة حية او صاعقه
وان يقرب الصغير من هدي
وان يكي الرسلة في حاجته
في المال والنفس اذا ما فعله

فصل
كل من المصطدمين ضمن
واهد كلا العبدان بصطدنا
وعكسه بعكسه واوجبا
هنا صغيره ولكن يحمل
وان ربي بالنجنيق نفتر
احدهم او اربعة فهد
وخطا الجاني عليه نفسه

فصل
في حفر ما ثلث سقوطا من سفلى

ديتير

ديتير ثالثهم والرابع
وان جذب كل لمن بلبه
مع ثالث والثاني ضم اول
ضمنا الثاني ثم الرابع

فصل

وحيث لا جذب ولا ساقط
ان بالسقوط هلكا والاسد
وان تجاذبوا فغنى من جذب
ولو من المزدحمين اربع
في حفره ليرسم ويعلم
على قبيل الذي حضره
من دية وللثالث الثاني اذن
بكلها الرابع كما ورد
ضمن المانع للمضطر
وحدث الغائط والبواضع

فصل
وان يؤذ برجلا او يد
بما التاديب من الضرب عرف
وان يؤذ بعاملا فما تضع
تشر به فليجنيب تسقط
او اسقطن طلب السلطان
اولا ادعاء رجل يستعدي
فليضمنه وان ثمت خوفا فلا
معلم يعلم المسباح
كعاقل لنفسه يسلم
ولا يضمن من لعاقل امر
اذا ثوى كما اذا اما استباح
وجرح من فوق سطح او وضع
حاله هبوب الرياح شيئا لثله

فصل
ودية للمسلم آخر الذبح

ديتير

وهو ثالث وبلغا الرابع
فاول بضمه تاسيس
مع ثالث وثالث فحلا
بثالث خصر فده الشارح

بعضا على بعض فدهم ساقط
بقتلهم حالا الساقط انفراد
تجذوب به قدم اولك ذهب
تجاذبوا كاحض فوقع
من نهم ديانهم نفسهم
فربيع اولك يقرر
ونصفه الثالث ثم احك
بذلك النقل الصحيح المعتمد
من مطعم اليه لم يضطر
ضمنا ان احدا بالفرج

فصل
او ملك رعية او جند
لم يضمن الضارب عابه تلف
بضمه ولو ذوا الدوجع
ضمنا عند اذن لا يستقط
لكن حق الله بالاعوان
بالشرط الساطع والمعتدي
كرجل سلم ابنه
لا عزم اذ يعرف في السباحه
لساح ايضا فلا يعثر
ان ينزل البير وان رقي الشجر
ولو يكون مانكا من امر
فلا يضمنه اذن متى يقع
الا اذا في وضعا نظرت
مقادير ديات النفس

فصل
من ابل فائيه قد اشترى

ديتير

او الودينار او اثني عشر
او مائتان بقر او الف
يجري ما يجالي له يودي
من بنيات الخيل ربح
ايضا كذا من حقة وجدة
اجل ثمانية وعشرين جعل
وشبهه من بقر منفعه
ونصف اغنام ثمانية ووسطا
ثلث مسنات وانبعاث
كذا كثلث غنم ومعرز
والمائة صان جند وجدة
والغ المعيب وعتبار القيمة

فصل
ودية الانثى على نصف الذكر
اذن الا الثلث فان زاد على
ونصف الذكر وانثى
كذا ان ايضا الجراحه احلم
ودية الجرح بل والودني
درهما والنصف للنساء
لمن اليه دعوت لم تصل
ذا ذمة او غيب من ضمن

فصل
مضاعف ومطلقا فلا قد
قيمة ولو ريات بلغت
ما نصف من قيمته وحكم ما
وان نصف ذمة نصف
وفي جنين بجنانية سقط
غرة الا ان يكون عبدا
او لحرية ورعا
مثلها الا اذا كان الاب
في الرحم مثل زوجة الكتاب
او مات ذمي عن ذميه
بعشر ما يودي الا على

وان تصر

وان تصر من بعد ضرب حرم
وان جنين مات بعد ما سقط
الا يكون الوضغ بعد عمله
كوضغه لورث نصف عام
وفي حياته اذا ما اختلفا
ولا يجزئ في خلق خنثي ولا

فصل
وان جنين العبد خطا او عدا
بالمالك فالسيدان فدا
كذا ان المال اذا ما اختلفا
وان عني الولي عن التملك
والحر عن جراح عبده عني
وتبته العبد اذن نصف الذية
فغنم في الثلث صو وعلى
حصصهم من عني فعاقب

باب
في الواحد المفرد ذمة الانسان
ذمة نفسه وفيها ثني
والعيب بل وشقة ولحي
شدة رجل وحصية
ففيه بانقراده نصف الذية
وهي ففي اربعة الاجفان
وهي في اصابع اليدين
وعشرها في اصبع وكله
كفي في الابرام مفصلين
وفي القلاع او سوا القلف
ونصف عشرها لم تعد
والنرس والانياب والرابعية
وفي الذي من كوخ او كعب طع
ومارنا اثلثة او حائمة
او ظاهرا من سنه او حشفه

فا سقطت به فففيه غم
حياتيا فلو لم يولد كذا شتر
مالا يعيش مثله لمثله
اذ هدم كالميت الا تام
قال القول الجاني اذا ما اختلفا
ذا العيب او من سبعة ما كمالا

فصل
واختبر حال تود ان يفدا
او بائنه فيما جنى اجزا
تكملة ايضا كما قد وصف
للعبد والولي ان لم يملك
ثم قضى عن غير مال عرفا
واختار مولاه بها ان يفدي
جماعة عبده جنى فعدا
بجولة العبد حقوق من بقي

فصل
الاعضاء من اعضا
كذا ذكر والانثى واللسان
ايضا من النساء نحو الاذن
واسكة لامرأة وذي
ونحو رجل ديد واليد
وفيه مع قرينه كل الذية
والربع في الجف من الانسان
ايضا وفي اصابع الرجلين
وثلاث عشرها لكل اتمله
فلها ذمة نصفين
لان بعد لوز الحنجر العشر
لا مع عودها ولا فيما بعد
مع الثنايا كلها ما وبه
ذمة او ركن ما زاد منع
من ثديي الانثى ولو من الاعم
ففيه ما في عصف الا ثلثه

والنرس والانياب والرابعية
والذي من كوخ او كعب طع
ومارنا اثلثة او حائمة
او ظاهرا من سنه او حشفه

ثم لقطع بعض هذي فاقضي
أتملة ومارن انق او شغفه
او سن اولية او لسان
ينسب في الاجزاء ثم في شلل
ما الاجتماع الشغفه في رقا
كذا ان في تسويد سن او ظفر
دنه كل واقض في الاشلل
او ذكر او ثديا ايضا وفي
كلامه ان لم يكن محر كا
وشححة الاذن وعينه قاعه
كعضة عينه وسن مظلله
وذكر ايضا بغير شغفه
او اصبع بصفة الزيادة
كذا ان في استحقاق اذن وانف
واقض لصما وانف الاشم
بدية ودينه السزما
وسائر الاعضاء ما منه ذهب

فصل
وفي ذهب سمعه والبصر
او حذب او زرع او ما كل
او وطف او نطق وسبق الفايه
دنه نفسه وايضا قدر
كسبح اذن وكسبح مخز
لكن في بعض الكلام قسط
علاها وهو على عشرين
ومع جعل قديم بان غدا
في شح او سمعه او البصر
تمتة تشينه او عجله
او بعض شئ شغفه تخلص
او لبر المرأة من اذهب
والرجع من لسانه اذا قطع
او عكسه او حذب نصفه
عليه نصف الدية المعلومه

او قطع بعض اذن او بعض
او حكمة لشرب او حشفه
من دية المقطوع بالحسب
عصفه وقطع نفعه او حصل
حتى على الانسان ان ينطقا
واذن وانف وزواله يحسر
من كل عضو من يد او رجل
لسان اخرس وطفل مفتش
لسانه لو قته اذا بكى
وذكر الخصى او ما لا يعمه
سودا هو الذي عادم للعلمه
وعقل انق او يد منصفه
حكومه فقط بل ازيد
الشلل كالاعرجاج يكني
كذا ان في مستحشف او اخرم
ان معها سمع وشم الزما
بنفعه فدية حسب وجب

فصل
وشم او ذوق وعقل او صغر
او وجه اسود اذا لم يترك
او بول ان داما بغير ضابط
بالقسط في معلومه المقدر
او حبه غبا بسطرقا عتبر
على الجوف بالحساب وخصيط
زاد ثمان احر في قيمتها
ذا دهشتا وحيثما نقص بدا
او مشيه او في كلامه ظهر
او انه بعض اتخا صا راس
او ملعت سن وما تخلصت
او في حكومه فيه وجب
فالنصف من كلامه انقطع
واخر اذا بان باقيا
في صدق الاول مع الحكومه

ونصفها

ونصفها او ربعها في الاخرى
به ذهاب الذوق والكلام
لخرس فدية فقط بحسب
الذوق والنطق وصبان سر
ثنتان ايضا واذا العقل ذهب
مع دية العقل وحيث اختلفا
قول الذي يعني عليه ومث
فقول اهل خبره بحسب
من عينه او في ذهاب سمعه
اطعم مرار عنق قصده
تحريك منه لدعواه ابطال

فصل
ومطلقا فدية الاثد في
والاجرح قبل ان يندمل
منه رجوع السن واللسان
والظفر ايضا ورجوع الشتم
ان رده في الحال مثل السن
لا شيء فيه بل لجرحه وجب
ذا نقص او سر وظفر قص
وما اليه صار عار رجعا
من بعد موت من جنى عليه
او الختامه العربي فا قبل
اشتركا واختلفا فقدما

فصل
وقل شعر شعور اربع
شعر الحبة وها جبين
فنصفها واجب كل حاجب
والقسط للبعض وعاد ما سقط
لذهب من حبة بكفيه
والجفن بالذهب اذا ما قطع
وقلع كجفن مع الاسنان
والكذبة العجب للاصابع

وقطعه لسانه ان يطري
او كان منوعا من الكلام
ومع بقا اللسان تشد حسب
فقات فشي ونكاح اغتبر
عالمه ارش فارشه وجب
في نقص نصف العين وسبع كفى
في بصر العين اختلفا ثبنا
والشي في عقله يقرب
او شمه او ذوقه في طبعه
ومع في عقله فان وجد
والا باليهين قوله اقبل

فصل
الا لما رجوعه من شتم
لكن ما بعد الذهاب اقبل
حيث تصور ارجع الا مكان
والنصف او ملتح بالضم
ومارن الانف ومثل الاذن
حكومه وحيث عاد ما ذهب
او صغر فارشه فليعتبر
برده ومن جنى ان ادعى
عود الذي اذهب اليه
وان كان في اطلاق سن رجل
ذا السن في اطلاق كل منهما

فصل
ان لم بعد فدية فيه ادفع
والراس والاهاب للعينين
وواجب الهدب فربح الواجب
موجب وايضا القسط فقط
اذ بقا ما لا جمال فيه
فدية الجفن لا الهدب اذ قفا
فديتان فيه ما تشتا
ادخل ما احدى من الاصابع

ان نقصت وارتى باقيه ارفع
وان غلظت بظفرها ان تقطع

لم يجب الادوية الا غلظت
في عينه وحيث اعور قلبه
لعينه الصبيحة البصيرة
لا قد ورن الخط نصف اليد
في حالة العمد له او يقلع
وان صبح عين اعور قلبه
ونصفها في قطع رجله اقطع

باب الشجاج في كسر العظام

في الراس والوجه الشجاج انما يصح
تحرص جلد اي شق فيه
وبعدهما من الشجاج الثانية
وهي التي سالت دعاو الباصفة
فهي التي استقت من التلاحم
خامسة السمي او به العظم
وهذه الخمس فلا مقدار

ثم البواني الخمس في مقدار
اولها موصلة والموصلة
والاثر فيدها خمسة من الابل
واخذت في الوجه شني احبها
هما اثنان فاذا اكل في خرق
صارت اذن واحدة واحتمل
لانه تم الجرح فاقبلا
كذا اصاب ثلاث تقطع
فيدها وقيل برؤها بالربعة
في قاطع لها الرمي يدعي
وشبه كل الراس سمي قاعدا
فيه الايضاح فقط ولها شمة
له فغيرها خمسة من ابل
حكمت

حكومة للششم والمنقلبه
عظامه خمسة وعشر تامه
وهي الى جلد الدماغ كالمخ
دامغة جلد الدماغ مخزوق
في كل شجة من المأمومة
والثلث في جائفه من خمر

من بعد الايضاح ولششم نقله
ما موصلة ايضا وتدعى الامه
وجلد ام الدماغ سسمي
فثلث من دية محقق
وشجة الدماغ الملعون
او صدر او بطن امرء او ظهر

فصل

فان اجاز جانباً من جانب
فاقتض باثنيتين وفيما وسعا
وان يجوز جرح وركن اصل
فاحكم بما قدر وارتى ما يخرج
عما جيف فري اخرى وان ثبت
شعرا او الا بالكلية احكم

فصل

وفي العظام فاقض بالبعير
كعضد او فخذ او ساق
واحد الترقوتين فاحكم
وما عدا جرحا وكسرا ذكرا
فارشه حكومة تقفم
بماية وبعد من ملام
حايبه صفة وتقص عشر
الا التي تكون في محل
شجة سمي ان كان موصلة
ولا تقبل حكومة في الاغلة
وحيث لا تقص مع اندمال
وان لم يكن لا تقص بالجناية
كم ازال الزائد كالا صبيح
ولو غير الشدة الايضاح برا
باب
كل معصب ولو من العولا

او وسع الغير محل الواجب
ظاهرا او باطنا ارشاد فعا
او ان الايضاح الى القفا وصل
وان افتق اخر جرحا الفلح
كذا ان في موضع ان تثبت
كجرح خذ نافذ الى القسم

في ضلع صوب لا تغير
او كذا راج الزند في استحقاق
بجل او جلده لسهما
كالصلب والعصعص حيث انكسر
كانه عيبا فانه مسلم
ايضا بتسعين فقد تحصلا
من دية ينسب هذا القدر
شئ له مقدار كمثل
منه فلا تبلغ اثر الموصلة
او اصبغ وبنها المكملة
تقوم مع جناية في الحال
او زاد حسنا اهدر الجناية
والسن او كيت ذات البرقع
او ما جيف ارشده كعهد
العاقلة وما تحمله
عاقلة الا العودين فلا

وذكر ثلث دية لا تحل
عاقلة بل دية أو يحصل صو

ولا الرقيق والصبي والمشكل
ولا مع الفقة وخلف دية
في الحكم بيت المال عنه حامل
يسمى بالبيد وميت
او عجزت عن الجميع فالدين
ان كان ذميا واما المسلم
او سقطت نفقه ويؤخذ
وقيل ان يصيب حال الرامي
واب عتيقه بسهم لورمي
سرا ان الولد اجبر

فصل
والعبد والعبد وما به عذف
موت الجنين واعد كيد وجده
كل الموت فان العاقلة
ودية الخطا وشبه العمد
عاقلة وحاكم يقدر
بالاقرب الاقرب منهم
عاقلة وحيثما تنسج
عنهم والامر عليهم حولا
وان شاموا وكلام وكثروا

فصل
واليدفع العقل الذي يتجلا
فان يكن ثلث كاشرا لاجل نفقه
وما بقي من دية لم يعبر
كدية انثى ويد وذميج
ولا تجاوز ثلثا فيما عبر
والشع او يقتل من لها جمل
وحول نفس من زهوي يبتد
وقيل حول من يمت وينتقر

باب
ومر قتل مباشر او بسبب

بطنا

ومثله الانثى ومرة لا يعقل
لكن خطا حاكم اهل الدين
والذي والكرمي لا تعاقل
وحيث لا عاقلة في البيد
او ما بقي عليه ان يؤديه
فبيت مال المسلمين يلزم
من مال مرتد كسهم نفقه
اختلفت بالكفر والاسلام
لم يصيب بالسهم او جنى غما
فارسه في ماله المستقر

باب
وهي يمين كرت في مدعي
ذي او اوقع او عبد
والنفع في الاطراف والوثائق
كنحو عاقلة كان في الابصار
وليس لو ثا فوله فلا
في قاتل او قاتل او شرط
ومعها ايضا والوثائق حلف
وما لا انثى مدخل او خنثى
ومنها من غاب او مكفأ
اخرج عشرة وخمسا وقبض
من مانع فالحكم في اخيه

فصل
وهي خمسون يمينا يبيدي
على السرايم واذا ما انقردا
اختص بالخمسة الجبر ما انكر
قال الزوج عشرة وثلاثا حلف
ثمانيا وكل ابن اختصر
وارث ان نكل او كانوا نسأ
ينجفون الخمسة لكن ان نكل
وهو عن اليمين ايضا عدلا

باب
والحد لا يلزم الامر عتق
وسيد العبد ولو مع ضيق
لا حال تبعض ولا كذا بشه
يحد اذا زنا او ان قذف

يلزمه كفارة فيما ملك
او موجب لمنعه او جرح
كاذن في نفسه او عبدا
جماعة والعكس بالعكس

القسم
قتل المعصوم ولو برمي يدي
والقتل فيه خطأ او عمد
وهو عمد او غير عمد
وخبر وطالب لثا
جرحي وحيث لا يبان
وحدة من يقتل عمدا او خطأ
من انكر القتل عينا وانصرف
فيها وفي انبياءه حفرة الارثا
او نكل عن اليمين حلفا
نصف الفدا ولو زور ما عرض
فالقبض واليمين ايضا فيه

فصل
برأ الولي قاسما للعدد
من ادعى او مع نسأ وجدا
كالبين وزوج في الارثا
واثنا ثلثا بعد ادرف
في عدة ثلاثة سبع عشر
يمين مدعي عليه التمسأ
او الولي عن عتيقه عدل
فبيت مال الفدا تحل

باب
من بالغ يعلم حظما ففعل
او مع انوثة على ذي الرق
ولا ادري تزوج لا مثه
او شراخبر ويقطع الطرف

العين قاتل خلافا
ولا يلزم ما في القصاص

ويقتل ان يسرق وان يرتد
وهكذا يقتل بالبينة
ولا يقسم بالعلم غير السيد

فصل

وحد قايما بسوط وسط
وحالة الجلد فلا تجرد
من غير ان تبلغ شو جلد
منقيا لوجهه ورأسه
كثرة المرأة لكي جالس
مقبوضه اليد كي لا يتكسوف
جلد الزنا فاقذف الشتر فما
من غير تاخير لضعف او مرض
يضرب بالعنكول والاطراف
فلا يؤخر قطوعها للتلف
ضرب فضفنه الفدان ثقله
والرجم ليس فيه حفر ابد
او الاحام حالة الاقرار
بشربه او بزنا او سرقة
فانه يسقط او باقيه
وهكذا يسقط عمره جبا
ضمان من يرجع للقرح

فصل

الحديث في ذلك بالشهد
والقتل في غير قوتها بجري
عن كل ما كرمها او بقه
وسرق مع شربه ان يجتمع
ويجزي عن قتل ورثة معا
ولا تدخل في حدود الادبي
ومع حدود الله ايضا ان يركب
ومع تزني وزنا فقدم
وامنع استيفاء قبل ما

فصل

حتى يعلمه يقيم احدا ٥٥٥
اذا استماعها ليدع حسنه
حد او حد الاجرة في مسجد

فصل

ومن انما موجب حد او تود
لم يقيم الحد عليه وحدهم
وان جن في اقيم فيه
بدر الاسلام اذا ما ارجلا

باب

اذا زنى حر مكلف اش
لها من الاوصاف مثل ما وصف
وذاكي احصاء لكل منها
فمنه بجلده ثم يرحم
وزوجها ان قال للغشيان
وبعد جلد ما تدر يغرب
للقصر كي دونه لها ضرب
او نصف عام للذي تنصفا
وحد لوطي كزان قرر
مع قتلا او حرمت والبيض

فصل

والحد شرطه دخول الحشفه
بانه وطى حرمت محض
او وطى دون الفرج او من شغل
او انت المرأة اخرى فاسقط

فصل

فمن انما في دبر زوجته
حال نجس بها او رده
او ولد لها او المكاتب
من بيت مال وهو حر مسلم
ينظر في زوجته او احته
اذا ادعى احدهما فيجب
او في نكاح باطل واعتقدا
او ملكه وفيه ما قد اختلف

وجزا لجاله وقصد ٥٥
سدد او بغيره فمخرج اقم
والحد في الغزو فاستوفيه
عن ارضهم اما بارضهم فلا

باب

زوجه في فرجها اذ ثبنا
ولد كلاهما بدمه عرف
حقا ويختل بشرط عدما
حتى يثبت فوجد يلمزم
لي وابنه منها فلا احصاء
عاما سوى المحصن قدر يضرب
والعبد عشرين ولا تغرب
وخص جلدت وسبعون كفي
ومن انما بجهته فعز ر
فمنه ما لك لم ياذن

في قبل او دبر قد عرف
وان يكن ما غاب الا البعد
بذكر او ان وطى في قبل
حد او نفي شبهة فاشترط

او حال حيض او انما
او امه يملك منها وحده
بعضا فقط او امه تناسب
او من على فراشه يعقلم
او اجنبية اجابت دعوته
حين وطى بانها لم يطلب
صحته او في نكاح عقد
معتقدا تحريره مع ما وصف

أوجبا هلا حكم الزنا الحرام
أولا نشأ بعباد بعد
أنى على الزنا أو المفعول
عليه بالغرب و منع الزنا
لم يجب الحد ولكن الرجل
وبعد ملكه أو ابنته
أو أمة زوجا أو ابن وطيب

لغرب عهد منه بالاسلام
عن دار الاسلام أو من
به لو طاهر أو يصف
والشرب في اضطراب المقادير
إن زنا بالأكلة حد كحل
من الرضا إن وطئ أو اختتم
ميتة عزرو حد السقط

فصل
لكن يجب في نكاح الخامسة
أو في نكاح باطل إجماعا
عقد إجماعا له أو مطلقا
أرش له بها أو وقع
مع صغرا أو بالتي جنت زنا
أو أمة لوالد ويعلم
وحد من قد كلف إذا مكنت
بجنتها أو بمن العتس
عائلة بما لدون الرجل

أو من غدت في الاعتدال جالس
مع علمه وفي زنا قدر أعا
أو في زنا لامة تعلقا
أو من لو طئ مثل ما يعمد
أو من تزوجت به بعد الزنا
بأن كل وطئه محرم
من نفسها الحرز أو مكنت
أو عا ولو بعقد مهر
واشترط اثبات الزنا بما كل

فصل
من لفظ أو أصرح أربعا
الانعام الحد أو ان شهدوا
وصف الزنا عن اختلاف مقصد
وإن يكن خلاف ما تقدم
أو امرأة أو عين إنسان الزنا
خلافه إنسان والحد من
لكن الزوج اللعان إن شربه
أو كان في زاوية من منزله
بل بتعدد المكان والزمن
وإن يكن إنسان بالمطاعة
لم يقبلوا وحد الأولان
من حد لم يقذفوا وإن رجع
وإن يكن من بعد حد جفا
ما جنت أو لو على البكر شربه

في مجلس فصاعدا إلى نيزعا
أربعة أحراز حد وجرد
لحكمه في مجلس متحد
أو في الشهود ذوا صبا أو ذوا عي
بمسكن أو زمن وعين
كلف منهم حد المقذف أو ذن
والخلف في لون قميص أو وجد
غير كبير فالشهادة قبل
إن شربه واحد المقذف أو ذن
قد شربه أو إنشأ بالهما نفع
لقد فهم الكل في إحصاء
أحد من حد واحد أو منع
فلا يجدون ويغرم ربا
ومن زكى بانها بكر شربه

فالحكم

فالحكم عندهم وعندهما الرجال
أربعة الشهود الخمم هم
ولا تحدم حلت عن سيد

وأربعة إن شربوا أيضا على
زنا أو بالقدفهم حد هم
أو زوجهما بجماها المجرور

باب القذف

وبالزنا المحصن من قذف
والعبد أربعين والمبعض
لقد أحصاه وحد القذف
له بأحصاءه بأن يكون
للعقل مثله إجماع يقدر
زنيث حال صغر وحد
وإن يقل زنيث لما كفت
مكره حد إذا لم يظهر
أن يكن القذف كذا يصف

حد ثمانية إذا ما كلفا
بالقسط والتغري أيضا يرض
حتى لمقذوف بشرط الوصف
هرافينا مسلما مسينا
فمن يقل لا يأتى وتكر
بدون تسع دج والاحدا
كافرة أو أمة لا وانفت
ما فانه وحد المقذوف
قبل زوال إحصاء من له قذف

فصل
وإن يكن من بعده الحد
زوجته تزني ولكن لم تكد
قد استفاض في الدور زناها
ويجب القذف ونفي الولد
عن وطء زوج وعندها ومكنا
ولا ينجح ابنيها ولا
الامع القرائن الصحيحة

وهو حرام وبهاج إن يرى
أو ثقة يخبر أو ان يجد
أو مع ذي الفجر لغيرها
إذا زنت في طهرها المجرور
ما ولدته إن من زنا
أسود أو بالعكس نفي أبدا
والقذف من الفاظ الصريح

فصل
كقوله يا عاهر يا
زنيث أو فرك أو فاء زنا
أو فاء فاطما يا زاني

لوطي يا مغفج في أنوربا
أزني الورى أو من فلان زنا
أو عكسه أو نحوها مما هي

فصل
صريح في القذف لم يمتل
زناث بالهز صريح مثله
وقوله زوجك قد فضحت

سواء بل وقوله في الجبل
يجل لو كان قد قتل
أو أسمة نكست أو جعلت

له قرونا و به علق
 فراشه او كحات ظاهره
 او مجبه او ناده بالحوال
 الناس ليسوا يعرفون بالزنا
 يا بنطي يا فارسي يا رومي
 او زنا كر اخبرني فلان
 فقله كناية بحتل
 وقذفه ليل او جمع
 تصوير او حنه قذفه سئل
 وان يقل زنت قال فيما
 ولحكم بارت حد قذف وطلب
 لدارت احصانه قد علما
 بالقتل فيه مطلقا ومن قذف
 فانهم ان طالبوا او وحده
 وان يكن بكمات عدد
 وبعد حد او لعان ان يعيد
 والعنف بلغيه وحد لا يثم
 وتوبة القاذف حتى قبل ان

باب حد السكر
 فانه محرم يسير
 وشربه ولو مرة واحدة منع
 منه اختيارا عالما فيضرب
 بالنصف والذم لا يحد
 من هي فيه والعصير محرم
 اذ انت عليه بالتقالي
 وان غلاما قبل ان يخطر
 حتى يبقى الثلث بالاجماع
 وينبذ ثم اوزر ييب ياخذ
 بغير كرم في قعر وكذا
 وفي مرفق وفي دبابه
 ثلاثة ايام مع الليالي
 وطبخه من قبل حضرة
 بكل ما في ذاك من زراع
 بلوحة الماء ارج ونبذ
 في حنتم ارج اذله ان يثبدا
 واكره حليطين اذله في الماء

كالنمر

كالنمر والبسر له في اجتماع

باب
 وحيث لا حد ولا تصغير
 كاللمس او جناية بلا قود
 ومن زوجهما احلت ان يطا
 وبالسباط ما ثمة فيجلد
 ولا تنفأ احلاهما بحد
 في درته وفي سوي ذالموضع
 ثم الذي بيده يستمني

باب
 وهي فحشا مطلق حمل
 من مال معصوم ولا شيعه فيه
 والاعلى مختلسا ونقص
 لك على المجاهد العار به

فصل
 وشرط مسروق هو المحرم
 ويقطع السارق للصغير
 وذي الجنون لا حرصفر
 ويصغف وكتب للعالم
 والذم المبرم والمحبم

فصل
 وقدح ثلاثة دراهم
 باحد النقص حتى لو نقص
 ووقت الاخراج من الحرز اعتبر
 او سئ ثوب ثم بعد النقص
 وان بلغ جوهرة او ذهب
 وواحد نصاب جمع ان سرق
 اخرج حمله او مفرقا
 وان كان لحرز النصاب هتكا
 وواحد اخرج او ان فرد
 فاخرج الخارج عنه قطعاً
 اخذ الخارج عنه وترك

مع انه لا باس بالفتح

التعزير
 في ماء ثم تعين التعزير
 ونحو وقد مضى فلم يعد
 التعزير والرجم اسقطا
 وان لدة الحرز ما تلد
 واخوه غيرها فلا يعقد
 تعزير بغير عشرة فامنع
 عزير لا مع خوفه ان يزني

الفصل في السرقة
 نصاب ما يحرز مثله اصل
 سرا فلا قطع على من شبهه
 او خاين فيما اذناه يجب
 واخذ بالبط للمالك

فصل
 عينا ومثليا وما يقسم
 مع رقة والثايم الكبير
 كما بما عليه ما ذكرا
 لا كتب مصنوعة لا يثم
 كالخمر او اناثة او صنم

فصل
 او ربع دينار وما تقف ما
 او صار ملك سارقا لا يحد
 قيمته فالنقص فيه لو خسر
 اخرج لا قطع بها بعضي
 فالقطع من بعد الخروج استحقاقه
 فالقطع وتطعمهم لعن الله
 كل الجز منه ان تغرقا
 وبعد فني الدخول اشتراكا
 من دخل الحرز تقرب ما وجد
 وان رماه خارجا لم يقطع
 او رده احدهما وان هتك

وعز كالحطاب لارائس
عضية والملائي الصبي

حرز اولم يدخل وغير دخل
وشرطه اخراج من حرز
اخراجها عليها او امر
واليعتبر بحر من المعتاد
والعدو والجور من السلطان
فحرز لا ثمانه والجواهر
وراد ما يغفل ما يغفل
وراشرايح سوكي الخ
وفي حمله فبالنقط
بنظرها في غالب الاحوال
في السور بالفاظ الكفى
فبناش اخرجها فليقطعا
فبالرناج او بياض مسجد
لا يستأثر الكعبة ولا
بل سارق رداء انشأ وقد
وسارق الغزاة السور

فصل

لم يقطع بل للثاني ان حصل
حتى بناء او جيم بحر
غير مكلف به فانه ثمر
جنس الاموال والبلاد
والضعف والفق بالاعو
بالدور او كل مكان عامر
وحرز بقول وقد رابا فلا
وحال رعيه براج بصر
وقايد اوسايق بصير
والحرز في احوام كاعده الس
في القبر بالميت بعد ما انقضى
والباب بالتركيب فيما وضع
او بالتوازي وجب قطع اليد
بحصر او قنديل مسجد عسلا
في مسجد لاما انتقل عنه جسد
بشرط حفاظ واخراج معا

فصل

واقطع قريبا من قريب سرقا
لا يقطع الزوج بمال زوجته
عبد ولا السيد بالكتاب
او بيت مال وهو حر مسلم
او مال فيه اشتراك اولي
كسارق السرقة او ما غصبها
او مالك يسرق من مالها
بل ان خلا عن ملكه وان سرق
او مال من اجر منه دا
وبعد قطعه لعين يرجع
ويقطع الذمي والسني من

فصل

واثبت بشاهديه او اقرار
حتى يتم القطع بعد وجب
ثنتين لم يرجع عن الاقرار
واسطر من المالك للمالك
فصل

فصل

ولو جوب قطعه فليبتدأ
من كوعه ثم يزيث الخمسم
فان بعد فجله السيرة قطع
ان عاد كس حظه في الجبس
كذا اذ هاب عضوي الشوق
او جله السيرة اقطع الاخرى
او كان عاد ما للرجل ويد
وان يكن قد عرفت يده
نقطع سيرة الرجل في الاول
واقطعه ان عدا قطع بسيرة
ونقطع يمينه ان في يمينه
فليبدد العبد والا فاليد
من غير حرز ثم اوكرا

باب

هم الذين بالصلاح عرضوا
المالك جهرا فتم ما قتلوا
حيثا ومع اخذ حال صلبوا
وموجب القدر في الطرف
ولنصاب القطع دور القتل
في مجلس ليقطعا وحبسما
يسرى يد او يمشي او يمشي
والرد في الجميع لما شتر
وحيث لا قتل ولا مال نفا
ومن يتب من قبل قد سقط
كالنفي والقطع وكالتخم
وحوا سناسه فكذا الطرف
ومن يتب لشدة السرقة
عند الامام حقه فابطل
والحد بالموت اذ لا ان اسلم

باب

وان على النفس بصل او حرم

ه يقطع يمينه بلا اعتد
اذا غلى وسارق فيغرم
من كعبه واحسد والقطع يمنع
وامنع اذن تعطل نفع الجنس
يسرق وهو عادم اليمن اذن
بعد وجوب القطع يمينه
من جانبين القطع عند بعد
جميعا او قد عرفت رجلا
ويمنه اليمن في الاخرى اقطع
بغير اذن وخطا ودا
والقطع مع ضمان عين يجمع
لفقد المقتضى ضعفا في فعل
او غير والقطع عند اهدر
حد قطاع الطريق

للقاس في الصحرا وقضا قبضا
ولو سرق مكاني فليقتلوا
الشريتم وحيث لا لا يصلوا
اذا تولى بوجه حتما فاغرف
ان اخذوا اليمن وسرك الرجل
منهم وخلصوا او اذا ما عدا ما
او استحق قطع رجل اغنى
لا المال بل يوجبه من مباشر
وايضا حلو بها فليصرف
ما كاه من حقوق ربه فقط
في قتله وقطعه المحتم
والمال والنفس اذن لا ان غنى
او الزنا قبل ثبوت كفه
بتوبة قبل صلاح العمل
ذي اقساما بل الزما
حقكم الصال
او مال يجهده او اذ ي

دفع بالاسرل ما حصله
 من غير نضيمه وقيل الدفع
 عنه وعن حرمته مخصوص
 كصايل واهدر ثيابا المعقده
 ومقده من ثوب باب بالنظر
باب
 اذا خرج قوم لدرهم منعه
 لكي يتاويل يسوع ارسلا
 فان خرج ما عليه نفقوا
 بان تعينه اذن رعيته
 يرجو بان رجوعهم اهلهم
 لكن بلانار وحنينهم
 بل بسلاح وكراخ من بغى
 ومدبر الاشيع ومن جرح
 والفرغ والسبي المنع واعقل
 وبعد من ماله منهم وجه
 بفعل اهل العدل قتل النفس
 وتضمير الطائفتان حائل
 وفي امتناعهم فراجا ان جميع
 ومدي دفع الزكاة خافيل
 دعوه في دفع خراج عينه
 وهم كاهل العدل فيها شهود
 وعهد من عاندهم يخلص
 لا ما الحمد دعوا الشمر في القتال
 ولو باهل حرب استعانوا
 من اهل عدل فلم ان يقبلوا
 جرد بلا عزم قتال هجر
 وان التوجنا يده او حدا
 وان ليس طائفتاه اقتتلوا
 ما اقلوا من انفس اموال
 وهو الذي من بعد الاسلام كفر
باب
 خلفه الدفع ولو ما قتلا
 شهادة وشروطه بالدفع
 وداخل المنزل للثامع
 ان سقط بنزع بعضه
 من فيه لو قلع عنده
قَالَ اهل البغى
 على الامام بطلبه موضع
 بسالهم ما ينقون اول
 وما نصف اقا لهم وبلزم
 او طلبوا النصارى ومده
 وان بخو ملكية قاتلهم
 ولا يكفار لغير صنيع
 ان يستع به عليهم سوغا
 فمهم فالاجهار عليه لايج
 الر فراج الحرب ثم ارسلا
 اخذه ولا يضمن ما فسد
 والمال ليس عليه بالعكس
 في غير حال الحرب فهو وصف
 او جزية او الزكاة بحسب
 منه بلا عينه واسطلا
 او جزية لهم بغية بينه
 وحكمهم بحسبهم يعتمد
 من اهل ذمة وعهد ان تقض
 بل الزموا بالنفس والاموال
 وانفهم لم يكن امانا
 ومن باراه الخوارج اقبلوا
 لكن اذا سب الامام غرروا
 موجب كل منهم يودي
 رياسة ونحوها تخلوا
 مع ظلمهم فيه بقل حال
حكم المرتد
 بشركه او محبة ما ظهر
 لله عز

٩٤
 الله عز من ربي يدينه
 او جعله له نكاح ولدا
 من رسله او كنبه المنزله
 وان من الحسن العبادات محمد
 تحليل خمر او زنا او جمع
 جهلا يعرف حيث من اجل
 وتارك الصوم او الصلاة
 تنهاونا فليستنب كالرده
فصل
 والعاقل البالغ مختارا متى
 ثلاثة ايام الى الاسلام
 او نايب بالسيوف الا خبرا
 ومن مع التمييز عشر ابلغا
 وهكذا السكران ثم اوتيت
 ثم هما من اهل كفر افسردا
 وبعد ان يبلغ والنزديق
 وهو الذي يعان بالاسلام
 ولا الذي ردت تكرر
 او من يسب الله او رسلا
فصل
 وكل كافر من برشد
 ان لا اله الا الله
 لكي من تكفير بحمد
 جموده او بكتاب او نبى
 يقر بالمحمد مع شهادته
 ملتقا وليس بالمقيد
 وان اقام وارث المرتد
 بانف صلى عقب الردة
 ولا تزال ردة احصانا
 من قبل من عبادة ان بعد
 ولكنه بديع بقدر
 او صفة تثبت او وجدته
 او زوجة سبحانه او محمدا
 او سبه او رسول ارسله
 واحدة كالحج او ان اعتمد
 عليه في التحريم وهو يدعي
 تخريبه والامر قد جعل
 ايضا او الحج او الزكاة
 فان ان يقتله فحده
 يرتد فليدع او جوابا بينا
 فان ابى فالقتل للاعالم
 سواها بلا ضمان عزرا
 اسلامه كرده فسو غا
 في حكم الكفره فان ثبت
 يستثنى با بعد هو وجدا
 فما الى توبته طر يفت
 وبطرح الكفر عن الا نام
 او ساحر سحر يكفر
 بل قتلهم جميعهم تعجلا
 توبته شهادة تعثد
 محمد رسول الله صغافه
 فرض وتحريم وحل يبيدي
 او بعث احد لغير العرب
 او يبر من جميع ما عدا
 ذكر محمد بلا توحيد
 بينة تشهد للمرتد
 فالحكم بالاسلام لا ترده
 رجيم ولا قذو ولا ما كانا
 لكن ما فات بها فليبعد
 وما تصرف فيه يستنفر

وان يعاوض حو الذبح
وان يمتد رد الجميع بطلعا
ودينه وما جناه فانض
وارس ما اتلف خذ الحدا
مع زوجة ودار حرب كفا
بالرؤ والاسلم منهم من
علو نجا به فيسترق

وساخر مكنسة ان تتركب
مد عيا خطابه فيكفر
او بدواد او بجاء يستقيه
فما على الجسد به بعد م
بكنه وقتله بل عز ر

باب الاطعمة

كل طعام طاهر ولا ضرر
ونجس حرم كسب ودم
وجفاء البرجل ما عدا
مقعة شاة بنابه سوي الضبع
والكلب والخنزير ثم الفهد
وراء اوى مع ابيه عرس
وطاير ذى مخلب مكبر
والصقر والباشق والققاب
والكل الجفيا كالقلف
وكا لغذاء والقران لا يقع
سختنا بذاك مثل القنفذ
وو طوطى والحشر كذا
كالبغل والسم الذي قد ولد
من عكسه وذلك العا
ويحرم البربوع والخفاف

وما عداه حل كالانعام
كذا ان حرم الحشر ايضا والبقرة
والزرافة والطاووس ثم الضبع
وسائر الطيور والزرافة

واخيلا والدجاج والنعام
مع الصبا وارنباء فليعتد
والضبع ايضا وغازب الزرع
وما لا يجر له اضراره

لكن لضيق والسماع
وحرمته جلالة وهي التي
وبعضها واللبن المنفصل
التي لغير اكل يقرب
ونمر سقى بغير الطاهر

وجاز للمضطر ما حرم
وان يجد حصيدا وكان حرم
وعبر مضطر اليه يدفع
يوخذ بالغير ولو قتلا
ضمنه ما نفع وعكسه
وغني مصمم ايح قتله

باب فضائل

وبذل نفع لا يضطر مع بقا
والاكل من متصل او ساخط
لا اكل من كل الثمار جاز
على اخيه المسلم الوضيفة
فان انى طالبه بالحاكم
لمسجد ونحو بيت
واندب له ثلاثة محققه

باب الزكاة

كل مفقود عليه لا تج
وشبهه وسما وكلما
وان طفاوا الخبيث وخرج
وللزكاة فشرط سلم
او انه مرهقا او اقلف
بالسكر والجفوة والتجس
وبالمحدد الزكاة تغني
او قصب او خشب وسن

باب فضائل

والقطيع للمفقع والمري كفا
ان كان في حال الحيوة او ركه

والحبة استثنى من المباح
الكثير ما تعلف بالثاينة
من قبل جسد ثلثا تكمل
علف نجاسة بغير حجب
حرم الراسي بما طاهر

الا السمح رفق وزوا
وما المحرم كل ما حرم
حاشد بالقيمة والمنع
فان الا المضطر قتل الا
بعكسه ومن نفوت نفسه
لنقد غيره وحل اكله

عدي وجب عفو البر او سقا
بغير ناطور له وحاشي
وفي الثمن متى يبر جاز
بوامع اللبنة ان يضيقة
ولم يجب انزال غير عادم
فيه والاعنة المبيت
صياقة وما يزيد صدقه

بالاخر كاة بل جرادا ح
في غير ما ابد الى يسلم
سواء ثم العكس ايضا ح
ارز وكتاب عاقل محتلم
وامرأة واعى عما يوصف
والشرك والردة من منعكس
ولو بما سوى الحديد كالحجر
من ذاك كل طفر وسن

ولو خطا وافاها من القفا
وعلمها وجود الحركة

وما ابان لاسمه بالذبح
في اي موضع كصيد ونعم
لان اعان غنم عليه
وحاشي ذى فاعتمد تحليله
لسمع وما خفت وما نطع
فيه احترام مع قرار الروح
وكان عند الذبح منه حرما

فصل
وقول الله ايضا بشرط
واختار السرى وفي الشهد
وذبحا ذبح الجنين انبثا
او ذبا حيا بالزهور كالحقة

فصل
والذبح بالكافة فذكر وكذا
اولم يذبحه والى السخ عمد
وذبح ذبي لا يحرم
اما شحوم غنم المحرمه
وما لنا اياهم ان نطعمها
وما لعيد ذبحهم او ما عظم
وما وجد في باطن الذبح
او بعد البعير مثل الحب

كتاب الصيد
وقد صيد خارج وسرم اذكره
او فوقها والوقت لم ينسح
بدون ذبحه وصيد البنية
برمي حرمه وقوم
الا اذا اول اصاب قتلته
فانه يحل واليه ديني

فصل
ولا يذبح ما باصطبا دقتلا
فسلم في صيده لو شربا
حرمه من اصاب قتلته

والرجح

والفروج لو تعين سهم المسلم
بزر ذبي نجس اورد
او المجوس امك الذبح الى
ومسلم او كلبه اعانا
ومن رمى فارتد او تعلقا

فصل
والله كالدبح والرجح اسقط
كالقتل بالمطر لا يجر
سميا حاله نصب فليج
وان رمى سهمه المسلم
على الزهوق لم ينجس وان هوى
بالارض حل لا يمانه ان سقط
بل حيث صار الرجح موجبا
وفيه اثر سهمه لا اثر ما
بجله والكلب بعد العق
وهكذا في فيه ان وجد
ان لم يحق عقق ثم وجد
كسر ابان السهم عضوا
بل ان يمت في الحال او تعلقا

فصل
ولا يذبح ما يشق هلاك
ولا يكلب اسود بهيم
وجاج معلم ذو خلب

فصل
وشرط تعليم بان لا ياكل
وانه ان سمع الزجر انزجر
تعليم ذبي اناب كذا ان كرا
الاسبايقا ولا يحق له ياكل
كالصقر والبازي اذ يسترسل
ولا يذبح بدون جرح ما قتل

فصل
وشرطه ارساله للاكره

او لزد عدو كلبه المعلم
عليه كلبه لصيده اورد
اذ ذبح المسلم كلابا
كلب المجوس حطه سبنا
ثم اصاب سهمه قتل

وحل ما مات بثقلها اسقط
ومنجل ومدم مع قصده
ما قتل من كل صيد اخرج
ونظر عدو سهمه المعلم
برمي صيده ما في الهوى
ما غلا وان يوطئ الصنفط
وان وجد ما غاب بعد جرح
في قتله اعان طنا فاح كذا
ان غاب صيده كذا فادله
او عابثا به وقرر صيده
بالعقر والكلب وسرم مفرد
ولم يزل به حيا عنه
بجله حل كذا مطافا

كبيدق او حجر او شبيك
وان هوى شريط التعليم
او ماله ناب كغيره والكلب

وحالة الارسل ان يسترسل
الا اذا شاهد صيده او نظر
فان يعد للاكل للصيد اهدرا
منه وذو الخلب ان ياكل كل
بارساله وحده يدعى يقبل
ولا بعض الكلب الا ان غسل

قصده الصيد فامنع استناله

حيث غدت بنفسه سترسل
وسمى رطله ان رسل
او طغى الصيد قتل الحجر
وان يصيد غير الذي له قصد
وكل من ثبت صيدا فهو له
وقبل ان يشبهه فهو لمن
يفتح فنه او به انقلبت
وما وقع في حجر من السمك
ومن اجل الصيد بركة صنع
ومع فقد قصد له ملكه
ومن يصيد سمكا بخمس

الا اذا بزجرها تستحل
لغير صيد فلصيده قتل
صيدا فما يقتل من ذلك حظه
حل كل رمعه صار عدد
برده اخذه او بدله
باخذ فلو وقع صيدا من
فلكه لصايد الثاني ثبت
بمركب لغير صيده ملأ
ملك ما فيها من الصيد وقع
كطائر عشت فيما ملكه
او بالشياش طائر فضعه

وملكه في صيده اطلقه
وقول الله حبه يرسل
وتركه حتى مع السر حفظا

باد عليه وكذا اعتمد
سرها او اجارح شرا جعل
ومعها يسر ان يكبر

باب الايمان

ويلزم التكفير في الايمان
وبالقديم الاثر في الاول
والاخر الذي علمه اخر
ورزق العالم هذا القسم
وما بالاطلاق اليه ينصرف
كالرب والقادر والرحيم
ونحو من به الله قصد
وان نوى به سواء لاحلف
اليه كالحق والموجود
ينوي عينه بذلك انعقاد
لكي بعد الله او ما الله
ونحو فهو عيب عقدا
اذا نوى به صفات الله
كذلك العبد وان يحلف
او يكلم الله فهو منعقد
اقسم بالله كذا احلف

الحالف بالله والرحمن
مع وصفه بما له من اول
وخالف الخلق وكل صائر
بكل حال باليمين ملزم
وربما به سواء ينصف
والموثر والرازق والعظيم
او اطلق اليه في ذاك انعقاد
والايمان اطلاقا لم ينصرف
فان به الخلق المعبود
والا فاليمين لم تنعقد
وحقه وعزم وقدرته
ونحو باليمين والعهدة
ومطلقا ان قال والله
بجمله القرآن او بالمصنف
ثم على كفاية فلا تزاد
لم ينعقد الا اذا نوا

فصل

فصل

بالله والله وثا لله سوا
بالجور والنصب كذا ان رفعه
الامن انهم بدون الكنية
محمد ولم يجب كفا من
نحو وخلق الله اولم يصف

ومع حذف الجور ايضا سوي
مع واو او لا وفتح النصب معه
وغير اسم الله في الالف
ولو اضيف الاسم في غير
كالركن وخير بني اصفطفي

ولم يجب كفا فيهما سوى
بالاختيار رفع الاكرام
وان على امرضى كذا احلف
او مستحيل نحو ما تقدم
يجري بلا قصد على اللسان
او ما يظن فيه صدق نفسه
ففي الجميع لم يجب كفا

مستقبل بيمين عقده نوى
لم تنعقد بيمينه بالله
وهي الغيبة حيث بالكذب عرف
او كان من لغف اليدين وهو ما
كلاوي والله في الايمان
ان بان ما في ظنه بعكسه
والحنث شرط واجب الكفا

بفعله او تركه ما التزم
عليه ذكرا فاما المجبر
ولا تخلف مع انشاء الله
من قبل ان يكمل جملة القسم
والكلام فمحل من حلف
وحيث يلزم الحنث الاقندا
وان نوى بالفعل وقتا قيدا
حتى يفوت حالفا او ما حلف

خلفه بالاختيار اقدم
عليه والناسي فلا يكفر
متصلا عرفا لم يفسخ
ويندب الحنث بخبر مغتتم
والحنث الكثير كرها ينكسر
اول وان يحلف فلن يفندا
به والا يستمر ابد
عليه ثم ان يحرم ما انصف

بالحل غير زوجة خدامه
بفعله كفاية اليمين
او من محمد او الاسلام
او منه او قال يهودي انا
فقد انحر ما وان فعل
وفي عصيت الله فمما كلفا
او عيب زيدان فعلت حرا
وان فعل يلزم ما القيا
وهي يمين الله والمطالبة
مع انه يعرف فيما وردت

او ما سئل لم يحرم ما يلزمه
وان قيل انا بري منه ديني
او من كتاب الملك العالم
او كافرا ومستحل للزنا
كفر عن يمينه الذي حصل
جميعه وفي محو المصنف
فعدم التكفير مستتم
ايمان ببيعة علي ما رتب
وصدقات المال والعقائد
وقد نوى موجب ذلك انعقاد

كان يراكم الله ان يراكم

وفي عين المسلمين يكره
بالله نذر ان نوى اولاً ومن
من هذه الخمسة انما ايضا على
او في عينك ان يقل بميني
يكره وفي علي نذر او قسم

وهي لتجديد وترتيب حوت
اطعامه لفقره عشت
فدياً وان تشاء فعتف فيه
مثابها لها وقبل الحنف لا
وحال تكرار عيشه كفى
موجبه في حفظها وقسم
والعبد بالصوم فقط يكفر
لكي حنت البعض منه حر

باب جامع الايمان

ومرجع الايمان فعد نيت
والا فالاسباب او ما يجي
بان يقول لا قضيت غدا
تجيز كقول لا قضيت
ومنع بيع لسوء المقدر
وان نذر في لا دخلت منزلاً
ولا بغير ما دعي اليه
والشرب للماء اذا ابا
كذا ان من ليس غرضها امتنع
ولو على الامانة معها خلفا
والاسباب للدار ثم اوكى
وحالف لعمال الارجل
او من زوجة لها وعبد
الا باذن نفل وقه وقع
كعزل قاض بعد ان جاز
فصل

وعنه فعد كل اذا استعلا
تعيينه كقول له دخل

دار

دار فلان هذه فيدخل
بالبيع او ليس فيقودا
او نحو ثم ليس او قال لا
وهذه زوجة او عبد
نكاحاً حراً ونفقت المصداق
اولاً اكلت لم هذا الجمل
في طبا جني فصار ثرا
من لبن فصار جينا وفعل
يحتل لان ينو ما قاما

فصل

فان عدم ذاك فاللهم المجمع
فلا بيع الثوب الا بالبيع
وحنث في لا ابيع خمر
ولا اصوم او صلي حنث
ولا تصدقت ولا وصيت
يحنث مع نفي القبول وقتي
تصدق او باع او جابا

فصل

لان يكره اعار او وصي له
فلعن الله من منع فاكلا
او من ثا او ثرا او قانصه
او من ثا او ثرا او المصرا
لا حنث لك في يمين زجر
لا احصر اللحم ولا عن لسه
او زبد او سم ولا اذا عذها
يعمل ناطفا ولا بالربط
حنثه بمطلق الثمار
رطباً وابساً وبطيخاً وذر
واحنث في الاطاب بالمذهب
في الثمر والدر او بالسدر
والجبن والزيتون والشعير

وهي فضا او مسجد او متقل
بصينه وبعده صار ردا
كلت ذا الصبي ثم اكره
او تصدقته فزال بعده
وحصلت لعبد العتاقة
فصار كيشياً وكذا ان يقل
او نحو كالحل او ما د
فلم ينفذ بعد نفذ حصل
بوصفه الاول واستدما

فمنه شرعي اليه بر جبع
لم يحنث الا بالذي تصح
بصدق العقد له استقرا
بصحته الشروع اذ يبعث
ولا اوهبته ولا اهديت
يقول لا اوهبته فاثبتا
او ان وقف فحنثه واذا

ثم الحقيقي ارج فيه صله
شعيراً وكذا او طم الا وكلا
او اليه من اللحم خالصه
ودسم في قصه ما كانا
عن اكل شحم بسمين الظاهر
بالكم لا اقط او جبن
ولا عن الثمر بدس او بما
لكي على فاكهة فوجب
للخجل والكرام والاشجار
حنثاً بقضا وسلياً خضر
لا يسدر بل ولا باكل الرطب
لكي عن الاثم باكل الثمر
والبيض او من سائر الاشياء

كل ما يشبهه يصطبع
كالنوب والجوش والدروع
والحنث في البس الذي قرر
لا يتبع ولا يعقب عدله
وان يكن من دار زيد متنع
حتى بما استاجروا آجروا
يحنث لاما استعاره وان
وهي به تخفى حنثه حصل
سطحا لها الاباب دار ليقف
وفي فلا اكلمه انسا فانا
لكل انسان ولو قال اسكت
لمن الا ان يتبدل به اعتفا
لان يكن عن ابتداء الشئ
وان يحين او يعرقل
وزينا دهر ابعيد او يزل
كالابيد الدهر الزمان اجمع
وهي ثمانون اورها مشهور
مدلول ابام ثلاثة وسف
ولو دخل من باب دار الشئ
ولو حلف لا مال له فالزكوة
ونعمل من وكلمه كفعله

فصل
ثم الرعي فيها اشهر
فالزكوة في زوجة جماعة
دخلها من غير اولاها
وبالشري فبطل ما حصل
وفي مثنان الشئ للرجاء
ولا ينقض ويا سميها
بدين كل روباها الورود
حنثا باكل سميها وايضا
يحنث باكل راس طير وسك
مجانح حتى الحقيقى هجران
ورطى دار حنث او صاها
او حافيا او ماشيا قماريا
في ملكه من امة وار عزل
لا حنث بالورد ولا بالباء
ولا عن المذكور في اليدين
وقول لا اكل لما يبدي
راسا فلا كلمه وبسببها
كذب يصف الجرد والسك
وقول

وقول لا دخلت بيتا ان غير
يحنث كالسفيه في الاركب
حنث بتسبيح ولو بما تلا
من رقب بابه او خلوها الاية
لها بعض او شئ للشعر
ولا يبر في سباط عدا
وان حلف للعدوان لا يخبر
بيري من يكون فيهم وسك
الا اذا نوى حقيقة الخبر
مسجدا او حماما او بيت شعر
وليس في الاكل ينسب
ولو تلا من غير كيد حنثا
ولا ضربا فبا لظا به
او حنثا حنث بذكر يعتبر
بالضرب حيث ضربها وفردا
به ولا يغفر ثم ابدا را
عنه من غير حنثه ثبت
والغفر في السكوت ما لا اثر

فصل
وكما استهلك في سواء
كالسهم والبصير او الشئ غير
يحنث لا ينظر فيه طعمه
وفي السويق ان عي الاكل اشنع
لكي بما عين لا با لمطلق
في الاطعمه وكذا ان اكلا
وصاحب الزوجة والمطهر
ان استدام وليس يحنث
في داره بعد عي يحصل
وان على زيد يغفل ان ادخلا
يحنث ان قام معه او انشغ
وقول لا اسكن وهو ساكن
فبا سائمة المقام يحنث
او خوفة وهو يدونه اهله
لان اعمار حله او اودعا
او اب الزوج معد زوجته
وان اقام مع من قد ساكنها
لما جزيها حنث
في جوفه للدار بربا انقرو
لا حنث والحالف لا يسكن
لا حنث بالاكل لما حو
مستحكما في غالب كثير
فان ظهر فالحنث ثم حكمه
فشرب او بالعكس حنثه وقع
و بهما لا الذوق حنثا الحق
لما عي ثم يخبر اكلا
ان قال لا افعلها فيعذر
وبالركوب وكذا لو يلبث
وهو يراياها لست ادخل
محكما زيد عليه دخلا
ينتهى بمقتضى لفظ ثبت
ولا اسكن من له ساكن
الا اذا انقل حل يلبث
يحنث ان يخرج ودوره حله
او زل عنه ملكه وارتفع
وقدرها لم تستطع قد جزمته
اذن للاستغفار بعد البنا
وكل واحد متى ما عكث
ومالحا من مرقق بها اى
ببله عينه ان طعنا

بدون اهل و متاع خرجا
فباخرجه و حقه قدر
و بعد ان يخرج او يتحلا

فصل
من كلام او دخول من
و منعه نفسه او من قصد
في سبب الطلاق و التخي
وان يكره ان على الساعه
و البعض لا يحتسب به ان طلقا
باليعم ثم فيه ان تعذر
عقبه او عند موت الخلف
علق بالغير فبات قبله
ان تعلقا فحشته في الحال
فتلزم من قبله و قد ا
فقبله ابراء او اعطى العوض
لاحتسب في الاقرار فقا
طريق الاختار هو اجمالا
لفلس و قول لا اقر قنا

باب
وهذا التزامه بنسب عقد
للمن مكلف ولو كفر
كذلك صوم من او وجبا
فطلق نحو على نذر
وبعد نذر الجاه و غضب
في مثل ان فعلت او لم افعل
كان اتمت فعلى عمره
ثم المباح نحو ليس شمله
ونذر ما يكره كالطلاق

فصل
ونذر عصبان كشد به خمر
فلا و لا كشد بكسفر
شاة وان يزد بنوع يزد

كفي

كفي المريض ان يشفاة الله
على ان اصوم او اعتكفا
وان نصدقا بجاله نذر
فثلثه بحري وان لم يعبر
وحكم عبدي كعبدي يعق
والا فالعبد الذي سباه

او سلم المال الذي اقضاه
فوجب الشرط تعين الوفا
جميعه او ما لثلاثه غير
ثلثه كل المسمى قرر
كلهم بشرطه اذ يطلق
نقطة او العبد الذي نوا

فصل
واستثنى من صيام عام عنه
وان تحتم فطر يوم نذر
ونذر صوم يوم زيدا يقدم
او كان في الصيام او ورنه نذر
وان نواه ممسا او بيتا
و الصوم قبل شهر المعين
جن جميعه وكل الشرع
و النقص من اوله ما ابطال
وهو كمن في اثناء شتره
تتابع الكفاة الصوم بني
ولزم كفاة اليمين
ونذر شرع مطاقي يستلزم
في نذر ما لم يصدم عشر
وقطعه تتابع في المطلق
عذر ومعه ان يشا يستأنف
وان يعين شرع من حينه
وقبل ما عينه لا يعشبر
او عرض ملازم للمعجز

فصل
ونذر صوم بحري يوم نذر
ثم الا لكعبة او بعض الحرم
في حجة او عمره فان ركب
كالمشي فيه عن ركوب اوجبه
بما عن الواجب بحري الا
وان طوافه على راس شرط

وفي صلاة ركعتين بسرد
ان نذر المشي فترك يلزم
كفاة اليمين في ذلك يجب
واجز في نذر يعق فيه
حيث بتعبد لها استقلال
طوافها بشرطه سقط

كتاب القضا

نفسه فرض على الكفاية
في كل اقليم يعين قاضيا
بما فيه في حكمه بالتقوى
مستخلفا في كل صقع اصيلي
وان دعي اليه لم يصب
وسع سواء اكره له ان يطلبها
بل تركها افضل حتى لو امن

ولا يصح من سوى الامام
وشروطه ان يعرف الموكل
وان يعين الذي ولاه
مشا فمالم يجهل في حضرته
في البعد مع اشتراط عدلين
ونائب الامام ان ولي فلا
ثم صرح بنظر المنفصل
ولذلك استنبط استخلفا
الدين ما مضى وجد فقبلا
كناية وكنهه السكا
كذا ان تحولت ولما يلتزم

وان يعين مستفدا احد عشر
مالا مستفدا وجبا ان وجب
ونفذ الا بها وزوج من خلا
ثم اقامة الحدود والجمع
من الاذى في طرقات عمله
من الشرود عنه والامنا
والخراج بحسبي والصدقة
وجاز للقاضي وكل الامنا
ان ياخذوا من قضا حكم
ويعتقد ولاية القضا
وان يوليهم جميع النظر

وخاص

وخاص كل في خصوص الآخر
فماز في محلة مخصوصه
وحكمه فيما يعلم اهله
وجاز ان يخصه بعبد
وان يولي عقد الانكحة
وان يولي قاضيا او اكثرا
بالحكم في الناس وعقد الانكحة
وجاز تشريكها في الحكم
ينفذ ولو كان الولي اهلا
ولا يصح ان يقول من نظر
خليفة وصي وليتبرها

فمنه خليفتي بها يقرب
عقل بلوغ مسلم حر ذكر
مجنون فقد ما استمر
ثبوت حاله سمع وبصر
وبعد فالمجند القاضى اذن
حقيقة امر وعاما بمحلا
وما نسخ وبعد المستثنى
وجبر الحجة والمرسلا
فصدها بما له تعلف
من جمع عليه او فتلطف
من لغة الحجاز ما نداول
ففي اصول الفقه كل ذكر
يصلو للقضا والافتاء
بينهم ما في سائر الاحكام

باب
وقد القاضي بغير عنف
والعلم والائانة والنيقظ
عن القضا قبله ومن ولي
عن علمه وعن عدوله

كذا اذا ما اختلفا فاعتبر
تعمم ما ينظر او خصوصه
ومن طر عليهم وجبا
كناية او غيرها او نقد
لا غيرهما او ما يراه مسلمي
في بلد ثم يخص الاكبر
فوق الاخر حسب المصلحة
وقا لو قيل العزل قبل العلم
وموت من ولاه ليس عزلا
في الحكم من زبد وعز واعتبر
من نظر في الحكم بعد عنها

فصل
وشروط قاض فصلا عشر
عقل وقلم سمع ذو بصر
بطلها في غير ما استمر
فحكمه فيه محو معتبر
من من كتاب الله يعرف السنن
ومحكما ومطلفا محققا
وما يبايل الذي لا كسرا
تواترا ومسندا متصلا
بالحكم خاصته وما يتفت
مع القياس كله واليعرف
وشام والعراق او ما حاولا
فان وقف عليه من تبصر
فلو رضاه اثنان القضا
سابع القضا والى كل حكم

باب القاضى
مطلوبه الدين الامر ضعف
مبصر الحكم بحفظ
ببلا يقصد فليسا
وعنه قصه الى دخوله

يقدرهم كي يتلفوا اذ
يكون في الشئ او خمس
يقصد جامعاً به تنفلاً
وعنه جمع الناس عنده
بيوم الذي يريد بحكم
ديوان حكم ولهم بعد
لا جاتنا اذ لا ولا شبعنا
وغير مجموع بامر مشغله
ولو صبياً ثم في المجلس
ان كان مسجد او اخيراً
تدقيقاً للمعنى فيما يحكم
والذين المجلس وسط البلد
من غير بواب وغير جاذب
فليكعدلاً حافظاً يدينه
والتي من بابها بالرفق
والنحو الشئ او الكهل اذ
ثم يجتمع القوم بحمل
معه له حكمه يقدم
لذاته جاءه وعا فخرج
وطافاً يقدم المسجل
في لفظه وخطه والمجلس
لملوكه اذ لا يقدم
تحريره ولا يكتفى
ولا يعينه ولا يصنفه
يسال عنه لكي يحرم
جازوله ايضا ان يزنا

فصل

والبحر الغمر بالمجلس
خان وضو حكم ولا اخر
ولا قضاء مع هم ووجع
وحكمه ينفذ ان اصابا

ولذلك اليه اذ به ان
او سبته في اجل الملبوس
ثنتين ثم في اجل استقبلا
عليهم وبالكذا فليأمر
فيه وينفذ فاصداً يسلم
يخرج في اعدل حال يجد
او حاقنا فيه ولا غضبنا
جسداً على الذي يستقبله
ثم ليصل فيه ثم ليجلس
ويسئل الله بان يسد
يحكي به عن زك وبوصم
متسعا كالدار او كالمسجد
وان يكن فتخذ الكاتب
منه بشهادة وضع ما عليه
وتقطع اطام بغير حقت
الباب مع صدق ومع دق حسن
قدومه فاوثر خا ول
وسوى واحة لا يحكم
بشهادة واليتدي من يرفع
وبين خصمه له بعد
لكم فوق كافر ليجلس
ولا يسأله ولا يعلم
حجة واحده ولا يدين
لكي لما يلزمه تقرر نفعه
وان سئل غريمه ينظر
عنده ولو سئل وضفا حفا

فصل

ليوصفوا احكامه الملبسة
ولا يرين التقليل فيما لم يبر
وتحرم مما من القوم منع
ولا يعامل خوف ان يحابا

الا يتوكل لمن لا يعرف
من شئ في صدور الهدى
ثم ليعده والشهادة الجناز
والبحر ولا تأثراً لاكثر

والبحر الرشوق او ما يعرف
كالمسند في اومر له قضيه
ما لم يكن من حكم حاجزاً
والبحر التخصيص فيما يخص

فصل

ويستحق حكمه بالخصر
لنفسه او للذي لا تغفل
ذاك الر من شأه
من حال اهل الجسد بعد ما رفع
وسبب اجنس له فان حضر
فمن الغفر ووجهه جسد
في الدعا ظلماً ثلاثاً فورا
وعن ثبات ومجانبة البلد
ثم لينظر حكم من تعدد
او سنة او مجمعا عليه
ومطلقاً من غير اهل القضا
ومن على الحاضر يستعدي ولم
عليه لكي على القاضي اعتبر
بانه يخرج ما اعترفا
اصلاً ما ادعى به واحضر
من انه بقا سقته حكم
تبعوله في كنت قبل الغزل
وكا لريض حكم غير البرز
ليسمع الدعوى واذا تكلف
وغالب بوضع الاحكام
روسل للمصلح ان تعذرا
ولو منع البعد ولا تعتبر

من الشريعة في الحكم الهدر
شهادة القاضي له بحمل
ثم لينظر الذي تاذن به
اليه اسم مانع ومن منع
كلاهما فيما لا يراى
خلي او لا خصم بعد التمس
وبعد اعلانه في حلقه
والوقوف فليسال ليصلح مانع
فيما يخالذ الكتاب محكمه
ينقض منه ما اشدن اليه
ان لم يكن وافق حقا نقضا
يحرر الدعوى بالاحصاء حكم
تحررها ثم يرسل وامر
والا فالقاضي اذا ما عرفنا
والالا والتفكر فيما انكر
بلا عين قوله واليها ما
حكمت بين ذا وذا والفضل
توفر بتوكيل ولو لم يبر
يسئلا رسل من لها خلاف
فيه ولكن ثقة ملائم
فالمدعي حقا ثم احضرا
للدعة المحرم للتعذر
طريق الحكم

باب

يسئل من جلس اليه
ليستدعي من يدعي فيسمعا
وبعد الاور يسمع المؤخر

من يدعي او يصدر عليه
او يدعي كل معا فترعا
ثم اذا فرغت محرم

سئل خصمه فان افسرا
 بعد سؤال الحكم فيما بينه
 وان بالاعتبار يجب كقولنا
 وقوله ما استحق قبلي
 والذي ادعاه اذ لم يستل
 فان انت بينه فليسمع
 والحكم بالاقرار او بالبينة
 جاز وبالعلم فقط فيما سمع
 وان يقل ما عليه بينه
 مثل اجواب فاذا استل
 وقبل ان يستل ان حلفه
 فان ان قال اذ لم يحلف
 وقوله اذا لم يثبت لذب
 وان يذبحها بعد لم تقبل
 ان لم يقع حكم وقوله المدعي
 من بعده بينه لم يسمع
 نقول شاهدنا نحن شاهد
 وان انى ان شهد لم يلزم
 لكنه يحلف ثم احضر
 بمجلس الحكم وكفى مكنه
 وبعد سمع حيث حضر
 والاقرار ساكتا ان يجب
 وان يقل في مخرج لا يكفي
 او في شهود بالقضاء والابرار
 واحلفوا بغيره وخذ ما نيك
 عينا فقال انها لاخر
 بينه يحلف او يقر
 لقوله لا اعلم العيين لمن
 او لصبي او لغائب فلا ادع
 بينه اعطيه بلا حلف
 لا يلزم تسليم اليه
 بينه لمن ذكر لم يحلف
 قيل له اماله تعرف

فصل

حكم عليه بالذي استل
 كفى النكول اوقام البينة
 اقرض او ما باع او ما ائتم
 شيئا فقدم اجواب فاقبل
 احضار بينه ان يقر
 كلامها والى من للمدعي
 في مجلس الحكم بغير بينه
 او ما راى في غير هذا الموضع
 قال له انك اليمين البينة
 حلفه حلفه واظهاره
 فلا اعتد به من حلفه
 قضيت بالحق عليك فاعرف
 وبالنكول فقط ما يجب
 الا يجلس به لم يذكل
 ما لي من بينه ان يدعي
 بل مع لا اعلم فليسمع
 فقال في بينتي لا تشهد
 وان يقل بينتي لا اقدم
 بينتي اجيب لا اذ تحضر
 من اليمين او يقيم البينة
 والقيل القاضي لم لا ينكر
 والاقرار ينكول موجب
 او حساب مدعاه بغيره
 لازمه وانظر ثلاثا اثرا
 وان يكي حابيه المدعي
 حلفه ثم لفقه الاخر
 المدعي فعنده يقر
 وان يعينه المحقق باذن
 عليه لكي ان يقر مدعي
 والا يحلف الغريم المعترف
 وان اقام المدعي عليه
 وان لم يقر بها يعترف
 والا انت بالنكول توصف

فصل

ولا تنقض العلم بها عن مدعي
 الا بما صح مع جهات البينة
 فالعين مع حضورها تعين
 كغائب او لازم للذمه
 ومعه الاولي بيان قيمته
 ومدعي عقد فمعه يذكل
 وان للامتناع ويحضر تدعي
 وفي ادعاء الارث يبدى بسبه
 من كونه في شركة او فردا
 ويتلفا حال قومه بما
 حكي بالنقد من خبر وفي
 فضا
 وظاهره وابطا فاعنده
 ثم على علمك فمعه اعتمد
 كذا على الذنب وسئل هل شهد
 وكيف مع ايمانه بخلفا
 من ائتم اكله ان شتا
 والحكم بالخرج حين السبب
 وجاز حواء عاصها من عدلا
 لا بحث عنه قبل طهر المدعي
 من فسقة بغيره فليقبل
 وعند جعل حاله فيه قضى
 وطالب القيل لا في احد
 للقبض منه خوفا ان يغيبا
 ثلاثة ايام كمن اقاما
 ومن ان يسهو لسانه
 واشترط المخرج والعدله
 فضا
 واحكم على ذل غيبه وتختفي
 مدعي اذ اقام البينة
 ومن عد الميت منهم ان شهد

دعواه مع تحريرها لم يسمع
 كالعبه في مهره وصيته
 والا بوصفها لها ببيت
 وقد عني فيمن حكمه
 والزم به لفقه ضيق صفته
 من الشك وطهاله يعتبر
 نقا حفا سمع والا فمدعي
 والقيل ايضا وصفه ووجهه
 وشبهه عدد او خطا او عددا
 خالف حلفه له وحيثما
 نقد مكانه بقدره التقى
 فضا
 عدله فان جهلت المتخير
 واسئل لربيه الشهود وفرد
 مع احد سواء او منفردا
 الغرما والاعط وخوفا
 وان خرج شهوده فليثبتا
 عن روية او سفاضة وجب
 اوله بتقديم ومن قد عدلا
 وحيثما يشهد بوما عندنا
 للمدعي زدي شهودا وكل
 بنيا هديه انه عدل رضى
 والجس والتعبد في المعد
 حتى يركي شاهد اجيبا
 بعضا ويبقى بعد التما
 الحكم عدله من جهانه
 ايضا والتعريف والرساله
 فضا
 وميت ومن سون المكف
 وبعد فليحلف عينا بينه
 وان حضر فمعه على ما بعد

روايتهم في هذا الكتاب
ورويهم في هذا الكتاب

من ادعاهم وكان ان يغيب
حضوره ورويه لا يسمع
من الحضر بعد كل مكان
يحكم بالذي لديه بينه
فصل
فلما دعي ان اياه ذهب
وانت الاليت الذي لسان
لغايب وهو له من حكم
والحكم في الباطل لا يحيل
والمدعي بان حاكم قضى
او ان عدل عليه بشهادة
ان فلانا وفلاننا اذ بنا
عن مجلس الحكم فقط فله تقب
للمدعي دعوى واذ يثبت ح
من ضيفه في سكن او سكن
من يدعي بعد سماع البينة

وامنع الذي الحكم اذا اعتذر
عالم من طالبه بحقه
باب
واقبل القاضي كتاب القاضي
لا يجوز الله وهو يقبل
ولو يكونان جميعا في بلد
ثبوته لديه حتى يحكما
مسافة القصر من عينه
بشروطه يشهد شاهد به
ان كتابه في الالف فلا
ثم اذا وصل او وصل
لا يكتب مخرج لم يقرأ
والحكم ان انكر الاليت والنسب
فان ثبت وقال غير ذلك الحكم
لم يقبل الا ان يقيم بينه
فيوقف الامر الى ان يعلم
وحال ان تنفي بسبب
حتى يفسد حكمه بل يطل
وان اقيم غير من سمع
كان له والذي اقبها
بالحكم الاخذ له ان ظفرا
في باطن ياخذ قدر حقه
كتاب القاضي القاضي
حتى يجد القدر للأعاض
في الحكم للتنفيذ بل يقبل
ولا يجوز قبوله فيما انقض
سواء الالف الذي بينهما
او كل قاض جاءه بالبينة
يقرأ في عينه ما لديه
و الكتاب منه ياخذ ان
كتابه قاما بما تحملا
ما فيه حتى لو به اقر
عند حضوره يبينه وجب
لكي تساوي وصفنا والاسم
بان في بلدته من عينه
من منها الحكم اذ في حكم
موت وعزل لم يغير ما كتب
به مجرد الثبوت ان حصل
او جازها به الى سواه
مقاعده القبول مستقيما

فصل
ثم

فصل

ثم له على الذي قد حكم
من حكم حاكم عليه ناسيا
يرى على ما اثبت من حقه
كنكر جلفا وما اثبت
ونحو تنفيذ الزم بما
ومثله ان مثل الكتاب
وسمي المكتوب بالاستفلا
وما سواه فيسمى محضرا
فيدفع القاضي اليه واحدا
اشتراده بجاهري يسلمها
ور على القاضي هذا قاضيا
تجوز له من المستحق
بجودا عن حكم او معه اتي
اثبت اذ يال ان يحكم
من غير م ورق اجابه
بالحكم بالبينة السمي لا
ثم السجل نسخا سطر
وعنده الاخرى تكون خالكة

وصفة المحضر بعد التسليم
في كتب منتورها للحكم
كذا السجل وهو ما يتخذ
وما اجتمع لديه مما ذكر
تلك ما طر سجلات كذا
ومر حكم او ثبوت اخبر
حاجله الحكم به مفصلا
لا يستقيم مثله في النظم
الحكم بالاثبات بل ينفذ
عليه ما من ضمه بسطر
تاريخها وقت كذا وكذا
سواء يغير عليها اهدرا
القسم

باب
ولا يجوز الا مع التراضي
ان كان فيد صررا وعوض
بالقسمه اعيانها فنفذ
والضرر المانع في الاجبار
وطالب القسمه حال الضرر
اذا انزعكس بالعكس
نحو عبية ونياب من طلب
لا في اختلاف الجنس وفي الكا ريط
الا الطول في كمال العرض
بالقسمه ضا واختيار السفل
لا يجبر الاخر والمنا فح
قسمتها والعقد فيما قدرا
والارض دونه زرعها كالحاليه
خير من معدوان ثرا حنيا
وان يكن بد منها سنبلا
قسمتها الى دور والاراضي
وحكما كالبيع ثم ان رصفوا
ثم على القيمة عدل وانقسم
النقص في القيمة لا التقدير
عليه حسب الترخيا جبر
وما اخذ بغيرها من جنس
قسمتها اجبارا من معدو ح
او عصة ملاك فالسط
وما يبيع الحايض فاقض
او ضعه من شايخ في الكل
فما الزمان والمكان شايخ
بمنه معلومة ثقترا
يقسم او هو دفرا او ودية
وكان قطنا او قصلا ايضا
في حالة اشتداد حبه فلا

وما عيين او فناة او غير
وجاز بالزمان او ما ينصب
بقدر الحقي ثم ان سيق

فصل
وكما لا راد فيه او ضرر
بكل او وزن وجنبه احد
وفي هذا افران فقولهم
وبعضه وقف ومنه الرد
وتخرج من هذا يقسم
جاز بكل منها ولو وقع
والسبعة اربع والغ حش
في هذه قسم شايح رهن
وان سيق بالبيع بعض الارض
ارض شريكين غير من شجر
في كل عين وحدها ان مكنا

فصل
ثم حكم ان يقسم او ينصب
عد لا حذر اجتمع مقدار
من سدر مقدما ما يخلط
وفي مقدم فقا سمي
ان طلبا مقسمة ملك ذكر
في نسخة القسم ان سميها

فصل
وحين لم يتفقا على الطلب
ثم على ما اتفقا فليقرعوا
بكتب كل اسم في رتبه
او نحوها وتكون في القدر
من كان عنده غايبا ويومر
فهو من يخرج الاسم عنده
ولو كان الاسم كان السهم
والانصاف السهم بالخلفا
جزءه سمي واخرج الاسم على
ثم في النصف ثلاثا ما كتب

ثم على

ثم على اول سدر اخرج
كله بالثاني وما يليه
وبين الاخيرين فبدا اخرج

فصل
والمدعي في قسمهم للفظ
ويكلف المنكر فيما بينه
او من قام مع ومع ضا
والحفظان ما استحوذت
فيما بقي وان يكن من واحد
وان ظهر من على ما قسموا
وان يكن طريق دار حصلا
لا الوقوع ظلة في حصلا
كالحالة المحجور في الاجبار
في غبطة ونظر مناسب

حكم صر

باب البيئات وتعارضها في المين فيها

فصل
والمدعي عليه ضد ذلكا
دعواه والانتكار منه اهدر
حكمها او دونها ان يجد
فهي له ايضا مع التعارض
مع اخذ من رس بالجل
للادوية اجعلها في الحكم
نازع في المقتر والخياط
قرية قراب اليه فادعوا
تنازع على الحكم لصاحب الشجر
تنازعا معقدا بحال
مقتلا احدا لم يكن
وان يكن احدا فله حمله
به فلكه اليه اسندا
ولا باختات وتفقوا
ولا بعقد قطعه اخذ
لصاحب العلوق الا لا سطر

بعد نقض وهو التزويق
كما قاله في الاصل

وان ياتي لصاحب السفلى
وما يكن بينهما من سبغ
مكر ومكر لدى النزاع
مع شطه المنصب في الدار
ومدعي الدار ونصيرها ادعي
يخلف ذو المنصب وفيها استويا
او وارثها قاتلا حصل
له كسف وعامة وما
بينهما بما يلحق
كاله لصا فعيه اخلفا
وكل من ثلثه يكون
ان لم تكن بينة والمنفرد
وان اقام داخل مع خارج
واعكس ذلك تشهد كل منهما

في العين اذ تساويان في ادا
بقسم نفسيهما ان تحالفا
فواحد نصفهما ادعي
او فوق باقية تقول المدعي
وباشتراك في المسألة افض
بعد تحالفه ان قرر
الا ميزان في الرق ولا

وان اقام في التي استويا
بمن كثر ربح سواها سبقت
او شريعت بملكه وسببه
او شريعت بملكه منه سنه
تساويان فيها ولا شريعت
او كثر ربحا بشا هدم اثني
بل ربح الاعل والني على
وان تساويان بغير ثبوت
بينهما واليمين اهدرا
من زيد البايع حين ملكا

سمع

بلغ هذا

تسمع فان الثابتة اخرى تشهد
وان يقع بينة بالملك
من ربه او وقفه عليه
وان لم يثبت وارث بينه
بانه اصدق اياها

يبد من لاهد الاثني
فهي له مع اليمين وامر
او عذبا عند النكاح يفرم
وصدقها ادعي لا يخلف
وهي لم يفرج مع يمينه
قد خص نفسه بها او مجد
وهي له فان وكل فليفرما

واقترعا ومن لعبد بينك
والعبد مع لعنك السيد
وان يكن في يد من كان له
واثنان ان عبد لهما ادعي
بالثمن الزم ان صدقتهما
وان يصدق واحد او يقيم
وباليمين بعد الاخر
مطلقته او بتاريخين
اعلما والاتحاد عارض
او قال كل باعني ايا
انما حجة فخذ ما سبقا
او ادعي الغصب وقال الاخر
بينه المصوب منه خدم

واخوان مسلم وكافر
يقول قبل موته اسلمت
فانكر المسلم بقوله احكم

بذلك من عمر وف كلافه
والاخرى بالشراكت الملك
او عتقه قدم ماله به
عمر انت زوجته بينه
فهي لها وان تدعيها

بعينه خسر بملك العين
بها المقر بعد الاخر
وان قبل بعينه لا اعلم
وان يكذب مقر فيخلف
وان يات الثالث في بعينه
لكل واحد عينا افردا
العين او ما عداها لهما

قال انا اشتريته من سيدي
بينه العبد اذن فاعقد
فليعقد في حكمه ما قبله
شرا من كل بقدر سمي
والا يبر باليمين لهما
بينه فبا المسمى السنم
وان يقع كل بقدر الاخر
او مع خلاف معا في ذين
في الوقت لا افعال المتعارض
بما شئت ثم ما ادعاه
تاريخا او سقطين ما اتفقا
ملكه او لي اقر المنكر
واعلن بها ومن سواه قاهر

ومسلم ابوها قار كافر
او قبل قسم ربه آمن
وان قبل اسلمت في المحرم

وعدت في صفر والسنين
من ادعى روق امر عارضه
وان قتل انت حرد ادعى
وارثه بينة العبد قبل
ان ميت في محرم ضالم
وجعل الموت بكل مندها
كذلك لو علق عتق سالم
بالبره من واث ثنتان

وان قيم بينة ان ما تلف
بانها اكثر فالأقل
ومرعت وابنة فيدي
في ارثها ثم ورثته انا
وانت للميراث تستحق
ان يحلفوا وما لها يقسم
وان اقام الاغ والزوج معا

وان قيم بينة لسالم
في مرض الموت وهدي رث
وانه قيمة كل مندها
وان يكذب ذات سبق وارثه
لكنها فاسقة فليعتق
او وقع الاشهاد بالوصية
وان يكذب ذات الارث الاخر
ما شريه بعتقه لغايم
وان تكن ما كذب بل ظهر
او كذب ومعه الفسوق جمع
عن عتق سالم كلاهما عتق
والفسق والتكذيب عندها منفي
بالعتق غاغا كالاخيه
سدس جميع المال قولها اراد
وذات ارث وعدل انت
في كل عام اذن كالفاسقة
من عتق تنجز حكم اخر

قبل محرم اخبر انهما
فما اقام ابطال للمعارضه
قتلا ولكن حقت انذاره
والغ شرط عتقه ان يقل
حردان في صفر فغايم
قال روق باق لم يكن عندها
بالموت في عليه وغايم
بالمرجيه لفت الثنتان

قيمة عتق والآخر نصف
يشبه خلفا لثني لا يحل
الزوج ان ابنته كان معي
والاغ قال بل سبقها وانا
ولم يكن بينة فالحق
وللاب بما لا اله فاحكم
بينين بالتعاضد قطعاً

بعتقه وغيرها لغايم
ولم يجر للعتق الا الثلث
فمهرنا الاسبق عتقا ذوا
او ان ذات سبق كان الوارثه
كلاهما وان جعلت الاسبقا
فاعتق اذن بقرعة شرعية
تكذب بالغا ولكن بحري
واحكم بقرعة لعتق سالم
نفسه فاعاكس اذن ما ذكر
او فسقت وشهد ان قد جمع
وان يقل جوعه كان العتق
فابده شريه فاقبل وصف
وان تكن قيمته المرجيه
وعتق الا ثني معا فاك
تخير لا شريه فاقبل ثمن
والحكم في التدبير مع ما وفقه
منجز مع اول فاعتبر

فصل

وان كان بالقتل اذا ما شريه
عليه ما يقتله ان العدم
وان لاخره او لكل
وبالنكاح او بفعل شهد
كالغصب او في نفسه كالقتل
او صفة ظاهره الثعلب
فلا تجز جمع الشهادتين
وان يكن ماله تعدد
فهي ما من فلا ثنا في
وشاهد بالفعل مع من يشهد
جمعها وفي النكاح والخطا
والمدعي يحلف مع من يشهد
او مع ذي الاقرار ان شأ يحلف
وان ياخذ الف عليه شريه
على امر اخر مشاهد ان
يطالب الوكي حتما بهما
الف من شامنه بالان

من خالدا مس وقال الآخر
بالقول نحو باعد او اطلقا
واختلفا في الوثق والمكان
ومذله كل شريه دته على
لكي على الاقرار بالشئ يجمع
شاهد الف مع من بالقرض
لان يقض ويبيع قيد
واخر نصفها او نصفها
او ضعفا الا اذا ما حلفا
وبعد ماله بالف شريه
الا اذا ما شريه بالقرض
في الحكم بالقتل او الطلاق
فبا عتق ادي بارش احكما

على امرين فها شريه
صدق الاول ففعلها عمل
صدق يحصل ثبوت القتل
واتفعا على اتحاد وحدا
واختلفا في الوقت والمحل
به كالة ولونه الخرق
اذا الثنا في يقتضي فعلين
ولم يقول انه متحد
لكي بكل شاهد معا في
اذن باقرار به يعتمد
في القتل حكم الجمع في الخطا
بالفعل واقتضى في الفعل الف
وبالف فاليه به كلف
من ذي صبي وبعده شريه
ياخذ الف منه فالالاقتان
الا اذا ما عينها هانها
وان شريه بالبيع من يلام

اليوم او شريه شخص آخر
ثم بالاقرار سواء نطقا
تعين التكميل للاركان
قول ورك النكاح والفز فلا
وان يكن هانها وفعلها ببيع
بشريه بالالف الجمع فاقض
وشا بكل الف شريه
فبا الاقل احكم ولا توفها
المدعي فيها جميع كالف
من قال نصف فضاء فاراد
وان يجمع في الثنتان تقضي
مع اختلاف الوقت لا الوفاي
عقيب احدى المدتين مندها

ويعتق بالان

ومن قيل ان الشاهد بالف
عنه الذي يغتفر لم يحكم
ارسلان تشهده بالانصف
فامنع والاب الجواز فاحكم

فصل
وروى ابن مسلم وكافر
لاصل دينه اذا ما عرفنا
من منع بانه اخف
والا فللبراث ما بينهما
بالكفر حال حدة واخرى
في صفة طاهر وان لا تعرف
بالكفر الاخرى او يكون المسلم
ثابتا بخلافه في الحال
وان ترك ابويه كافر
واخت لفا في دينه وقدرها
لا يند الكافر مع اخيه

كتاب الشهادات

تحل الشهادة الشريعة
فرضها في تمام من كفى
ومن كفى سواه ان لم يوجب
وان يكن عبدا ومولاه منع
ولا تجز جعلها على تحمل
مضى دعي الا الاداء او قدس
او عتقه او اهله وهكذا
لكنه عنه حدود الباري
وجاز للمالك ان يعرض
فغير قبل الدعا لا يعلم
وجاز ايضا قبل ان يعلم
ولا يجوز سوى ما يعلم
في الفعل كالقتل وشرب الخمر
او استماع الكلام من شربه
او الاقرار بآد العتق
ويجوز فورا جبان يشهد

مع علم

مع علم به او اخفاه
ان منع الشهود من ان يشهدوا
او استماع مستفيض اشهر
من سجيل عليه فيما غلب
وموت انسان وملك مطلق
والابن اوفى لاية او عزل
ان لم يكن عن عدل يفتقر
وجاز ان يشهد بالملك الذي

فصل
وبالتفاح ان شربه فيذكر
ذكر الذين زنا مع الزانية
والباقيات في شهادته بغير
وفي الجميع ما حكم اعني
وشاهد بالقتل قال قتله
الى الممات او بذلك ما ثا
وان يقول ان هذا العبد
حكا به حتى يقول انها
وان يكونا شريدا بالمشرك
حكا به حتى تقول البينة
وان يقول القتل من غير الفتي
او الدقيق من طعام احكام
بارش عيت يدعيه مدعي
بانه وارثه لا تعلم
وان يقيده نفيه بالبلد

باب شروط تقبل شهادته

وشروطها البلوغ فليبلغ الصبي
كذاك المعتق كان تقبل
والنطق في الاخرى لا يعتبر
سوى رجال اهل الكتاب في العفر
من مسلم كان بعد العصر
بان ما كانوا بها او بدلو
فان على استحقاق انهم غثرا

والعقل فالمجنون ايضا كالمصبي
من يفتقر في زمانه بعقل
ودين الملاحم فذكر من يكفر
حال وصية لفتنة من حضر
يخلو الى اهل الكفر
وانما لعين ما تحمل
لديها فخران اعتبر

من اوله الموصي خلفه
مع ولده خاتنا اذنه وكما
وسطرها احفظ هذا النفل

فصل
ثم عده الله وفيه اجتماع
صلاح دين بآداب فريضة
محام والترك للكبيرة
نفقة الانفال والاعتقاد
كعقد بلاوي يحضر
واخر الزكاة والحق على
ثانيتها مروة فيفعل
بمقتضاها فاهاهد
او الصفاة والذي بالزاد
او الذي يلعب بالخاص
او الذي في السوق يدي اكله
او بجاه اهله يحدث
لكن ذو الصناعة الدينية
وحارس المروءة والحجج
ونحن الكناس والزبال
وملكه الفراد والديار
وسببهم يقبل منهم عرف
ولا يخرج مسوق حال منهم
موانع بالعقل والاسلام
بنفس هذا هو من قبله

فصل
والعبه والاماء فيما قبله
وبالذي يرى الاصم فاحكم
وذاق العمى بما استفاد وطفا
قائمه وما سمع حال العمى
وعنده حاكم اذا ما شهدا
او خير عاوه اذ ذاك العمى
لان عاوه تهمه او فسق
انشاء عاوه الشهود فاحكم

وولد

بعد

بصيغة المذكور في القرآن
والتي هي من اليمين كلها
وكثرة النسيان والسرور

شيان كل الامور جمعاً
وسنن رابيه مع رفض
وعزم اصرار على صغير
يمنع الافروخ الاجتناد
ومن بنيد شرب ما لا يسكر
ممكن معتقد او الا
ما فيه زينة وما يحمل
ذا الرقص والغناء والتسخر
يلعب والشطرنج والمجدي
او يترك الميزر في الحمام
ومن لدى الناس عذر حله
كذا كمن شغب والمخت
لحاك البطايع المرويه
وكاسح الاقدار والقمام
وايضاً النفاط والنخال
ونحن الاسكاف والصبان
حسن الطبقه وبالدين وصو
او غيرهم ومن يزل عندهم
والقرب من فسق والاحتمال
والفاذون الكذب نفسه قبله

غيرهم من الشهود فاقبلا
وبالذي يسمع قبل الصم
وما يرى قبل العمى حقيقاً
ان عرف الصدق لشهدا
نمات او صم او جفونه بدا
فبالذي كان شهيداً فليحكم
الا اذى الذي علمه احد
ولو بقدره لهم فليحكم

وولد

وولد الزنا على الزنا قبل
وهي على ارضاعها والقروي
باب مواعيد الشهادة

شهادته من العبدية امع
شهادته البعض على بعض
بها من صديق للصديق
وردها من سيد لعبد
من بعضهم للبعض استمع
والاخر للماخ اقبلنه وحكم
او الذي اعتقه للعقيق
وزوجه للزوج او بطنه

فصل
او من يفتي جمع لنفسه
او شاهد بجر موروث له
او الوصي الذي اوصاه
او الشريك للشريك فيما
شوركا او وصي او استوجرا
او بعد فضل شريكه او بعد
وامنع غريم مفلس من شهادته
وردد الشفعة قبل عفو

فصل
ودافع عن نفسه كالحاقه
او غمها فليس بالجرح
بنية الدين على المكاتب
وكالوصي يشهد لليتيم
وكالشريك للشريك يشهد
او شاهد بجرح شاهد على
وامنع ذوي عداوة من شهادته
تقطع طريقه فيما جنى
ورن الشخص سر مسأله

فصل
وشاهد لشهوده ارحم
شهادتها او جلب نفع او لما
مضى بعد الاثنا الموانع
وان ترد الجفوة او خرس
اعادة قبل والشاهد ان
او الذي يرضه قددا

لكن صو

تقبل والتبني في شهادته
ان رده ثم عفي عنه

باب اقسام المشهود به

وهي اذن اربعة ففي الزنا
اربعة وانما في النكاح
بائع المود ونصا صتم ما
يقصد الماربه والغالب
خون كاح وطلاق ونسب
وهكذا التوكيل والابصاء
واكتفى في موصفة ودا
وخوذين بطيب واحد
الثالث المال وما به قصد
واجل في البيع والوصية
وقية المهر او فرض وجب
او كناية اخطا او عمد
فرجلان بل وكفى الرجل
وفي الذي غير النساء ما يطلع
واخفى والرضاع والبطا
عرف النساء عن رجال تقبل

فصل

وامرأتين او مائة اهل
وايضا به القطع دون المال
وانت به في الخلع قد حققه
وان تجلج ادعت مكانه
والمدعي بامه ذات ولد
منه وانه الذي استغفرا
وامرأتين حكم ملك كحلا
بنسب له وحرمة الولد

باب الشهادة على الشهاداة والرجوع عندها

شهاداة على الشهاداة اقبلا
لا غير ان اصل ميت او مرضا
ولا تجز شهاداة للفرج
بقوله اشهد على شهاداة

او انه سيمعه وقد شهد
لنفسه بالسبب كعقد
يشهد عدلان على الاصلين
وللنساء في الاصول اذ خل
عن الاصول قبل حكمه بما
حتى الاصول تشهدوا وان طر
فرد عن المنع الحكم امتنع
والحكم فامنع قبل ان يجمع
والفرج بعد الحكم ان يرجع
او غلط منهم ولكن اعذر
ان يعترف بكذب او غلط

فصل

وبعد حكم شاهد المال ان يرجع
ورجل مع نسوة عما
وسا شهد مع اليدين ان يرجع
ان رجعت شهوده فتعزم
شهوده قبل الدخول ان رجعت
غرامة ان تشهدوا وقد دخل
او قود من قبل الاستيفاء
بل ان طر فستفهم يستف في
تقول اخطانا لزمهم ما تلف
فشاهد من عشرة حتى رجعي
وان رجعت من ستة اثنا
ثلثة او نصفهم فالنصف
ذلك اسداسا كذا في الاربع
واحد الحزبين منهم ان رجعت
وجوان يشهد بالاحصان
ويضمنان ثلثي ما وجبا
وكفر او فسق الشهود ان طر
ثم خذ المال اذ او بدله
وبالفاضة المزكي
ولا تجز شهاداة اذ يشهد
وردها بغيرها كاعلم

ضمه لا المزكي والنقص اشفع
ان رجعت ففقطه عشران
فيقيم الكل وفي عقد وقع
يتمه وفي الطلاق تعزم
من المسمى نصفه وارتفعت
وان رجعت شهوده حد جعل
امتنع الاخذ بالاستيفاء
وبعد الاستيفاء الرجوع اوف
وهو على عددهم لا يختلف
لزمه ضمان عشر ما اجمع
من بعد رجعه فيضمنان
او كلهم فالكل لى يوف
وسا هذا احصانه لو رجعت
عليه مجموع ضمانه ووقع
من اربع الزنا اذن اثنا
والاخران الثلث فما حسب
من بعد حكم نصفه فليعتبر
ان كان مقبوضا من المحكوم له
او حاكما ان لم يكن مزكيا
الا بغيرها كخو اشهد
او اثنين او احد يلزم

ومن يترك الزمعة حين يرجع
وقبل حكم بالشهادة ان يرجع
والعدل اذا يفتن او ان يزد
وشاهد الزور اذا تبين
تغريم وبالنداء يشهر

باب اليمين في العاوي

ولا يمين في عبادة وحده
تتاج الطلاق رجعة ولا
قد وقصاص نسب فيخلق
وتحلف المرأة ان قد انقضت
والمولى ان ينكر عضي المسك
مع من شهد من دفع يمال
ولا تجز شهادة النساء
وفي الحقيقة قبل يمين افرا
ثم على البت لدى الالبات
بل نفي فعل الغير او ما يدعي

فصل

وهي في الله تعالى شتى
وتركة ايضا في الزمان
او بعد عصر والمكان بعقير
وعند صخرة بيت المقدس
لا هلزمة من الموضع
واللفظ في تغليظ ظاهره
فيعد قول مسلم والله
مع وصفه بعالم الغيوب
ولليهود بالذي قد انزل
وفلق البحر له وحققا
والنصارى بالاله المنزل
وانه اقدس ان يبرك
ويختلف الطير ويحي الموتى
ثم الجوس بالذي قد خلفه
ولا يغلف في يمين تخط

كتاب الاقرار

يعوم من مطلق مختار
الغنى من المجنون والسكران
الاذا اكرم ان يقسرا
او بالدينانير عن الدائم
او بطلاق حفصة فطلقا
وان على وزر ملك اكرها
واقرار في مرض فاعثر
واقرار بالمهر بالمثل اعثر
وان اقرار قبل المصرت
والغ الاقرار بما استدان
ثم اعادها وان اقرا
من قبل موت الغ ضد عكسه
صح في مقدار حق الاجنبي
لدين صح وان اقرا
او هبذ فيما سواه لم يجد
واقرار بالدين والوديعه
واقرار بوارث فليعقد

فصل

عبد اقرار الزمده حال او متنع
وما لم يقتله بالعبد
ولو اقر العبد بالقتل خطا
او غير ما ذون له بالمالك
ويستبع العبد به اذا عتق
والعبد لا يلزمه ما اعترف
ولا على سيد فيه غير ما
وان مكاتب بما جنى اعترف
وان اقر سيد لعبد
ان كان بالمال وان اقرا
ورده بطله وبطل
وان لجال مرة اقرا
في حال وضع مينا او ظهر
واحكم به المحي مع ميت ولد

مسويا وان ذكر ما يوجب
ولو برق عبده يقر
ومن لم يذبحه اقرا
وان يعد لنفسه ادعاه
وبعد لها لا قبل ان ادعى
واقرا بنفسه او عبده
وان اقرا بالنكاح فاقبل
وصح من ما دونها والمجبر
اقراها بالرق فيما وجد
الا الذي من بعد الاقرار ولد
بابه لملوكته منه وقد

تعاظلا بينهما فيجب
او نفسه كالمال يستقر
بما له عند اقرا
م وثالثا اعتبر دعواه
من كان قد كذب له سمعا
فهو كاقرا بما لم يجدي
لكي اذا ادعاه الثاني قبل
وعند جهل نسب فاعتبر
عن فرقة الزوج وقر الولد
ومن يت من بعد اقراره وجد
ابهم لم يصر به ام ولد

فصل

وبالصغير ان كان مجهول النسب
بابه ان له فاثبت
وفي كبره اقل ان صدقا
ومن يولد اقرا واعت
ومع اب او جد ان يعترف
لكي اذا ما عدينا وهو نفرد
مولاي بوارث اقرا قبل
ومن يزوج جنة اخر اعترف
صحوارته جميعا وجبا
ومن على مورثه اقرا
وان اقر بعضهم له الزم
شي لمورثهم فاطلقا
ووارث بدعي ان اقرا
في مجلس ثمان بثل ما اعترف
وان بعد الاثبات كان اعترفا
اعيانها الاول ويغرم

او ذي جنود ان يقر وتثبت
نسبه وارثه ان يثبت
واثبتها في حال موت مطلقا
اذ مات امه النكاح منعنا
بالاخر او بالعم الاقرار صرف
بالاثر فالأقرار منه يعتد
ان صدق المورثه والا لا
ولم يعتد الا من بعد التلف
ان لم يكن حال الحياة كذبا
بالدين في متركه استقرا
بقدر ارثه فان لم يعلم
وارثه ما اقرا مطلقا
مستغفر للارث ثم كرا
لاخر الاول اكل صرف
كل شخص من ماله فليصرفه
للثان ايضا قدر ما يقيم

باب ما يحصل به الاقرار

صدقة او انا مقر بكني
بحوز ان يكون حقا يجب
او اثره او نحوه ان يذكر

ليس من

ليس مقر بل انا مقر
خذها او اخرها او اثرها
وان يقل على انشا الله
او الا ان يشا زيد او يقل
دني عليك مائة او سلما
او الثمانين التي عليك زن
كان مقرا والذي يعلمت
كقوله ان شاء زيدا ودخل
فما ثلثه علي او ا ذا
صدقة فلا يصح بل متى
فكك الذرهم محذره
او فمصادقا اذا شربا
شربا اولاد وكذا العمود
والغزير بالعمى ان اغتروا

او انا لا انكر او اقر ٥٥
اقصيرا او هي صحاح زنا
عشرون او لعله عن ا
من يدعي عليه فقص يا رجل
لذي هذا وجودي الا انها
فبنعم اجابه حينئذ
من الاقرار بشرط سبق
بيتي او من سفر له وصل
يشرب خاله علي بكذا
قال اذا جاء زمان كالشاة
على يستحقها منتفلة
زيد فالأقرار به فاعتدا
الف اذا جاء راس الشجر
وعكسه ثم ادعى الجمل حلف

باب الحكم فيما اذا وصل باقرار ما يسطه

ومن يما يسط الاقرار وصل
علي الف وهي لاثلاث مني
فبنيته مني او استغفاه
او قد تكفلت بها بشروط
او الاستمارة او الفسا
وان يقل على من تمت
ومع كان وقضيته كفي

اقرا كقوله لم حصل
او انة فيما يقضي من زهر
او من الخمر الذي عطا
اني بالخيار في ان اعطى
فالزمنه في اجمع الاعا
خبر لا يكون الغرابة عند ذلك
ذلك في جوابه ان حلفا

وان يقل له العبيد العتق
فان تولى الاقدرا استثناه
ونفي له الدار سوى بيت ذكر
وان يكن مضمرا خلافا
ومن ثلاثة ودرهمين
او درهم من درهم ودرهم
من خمسة بكذا فالسبعا
من سبعة خمسة تستغف

لا واحد اسلم الا قد قد
يقبل في تعيينه دعواه
او ولي البيت جميعا بغير
لوقال الا ثلثه باقاعلا
له اجر اخراج درهمين
لكي درهمين قبل درهم
وفي سوى ثلث الا انها
والا خمسة وشرها التي

ثلاثة ايضا وقدر اثنين
فستة على المقر بقى
كالقوب من نقد فالنقد احل

فصل
وان يقل على الذوسكت
ثم جميعا قال او صفار
يلزمه الاذن معمله
وان وصل اقرا بالاجل
بماثة الفضة وان وصلا
وان يفسر الزيد بالادي
وان يرهن استقر فادى
فالقول قول مالك اذا حلف
من لم يسلعه لم يقض
وعندي الف لا على قبل
وكذا في ذلك المالك او لكا
وان يقل من مالي او في مالي
او نصف داري هذه او نصف
لفسنيها او عورتها ولم يقع
وان يقل عاريتها في الدار
وان اقرا انه قد وهبها
وبعد اقرار يقض انكرها
وبعد ان باع او وهبها وعقها
واقض لمن له اقرا بالبدل
ملك له الان ولا سببه
لم يسمع الا ان التي بالبيعه
بعد اعترافه على بيعه
قبضت هذا ثمننا على ملكي
دار على السواء في ملكها
فما الشخص من ثمن اقرا
ومن اقرا لقي بالالف
وان اتى بما اقضى التعداد
لزمه الا لفان كذا في المتن

تصدقوا

تصدقوا به ولا مال له
وان يقل غصبته من بكر
او ملكه لعمرو والغصب من
قيمته من بعده لعمرو
من هذا فليدفع الامر عينه
او قال ما عرفه وسلمنا
وان يكونا كذا ياه حلفا
ثم اقرا ابنه لم يدعي
لاولاد وغيرهما للثاني
او خصما اقرا بوجاهة
وان يخلف رجل ابني
لمدح بما اقر
او بعد حلف مدعيها
والمائة الاخرى للملأين
لا غير ثم استقيا اذ قوما
بعث عبد منكم فليعتق
بكل ابن سدس من عينه
وان يكن عين ابن منكم
اقوع اذا فان فرج من عينها
ان لم يجز وغيره فاقرج

باب
ومن يقل على شيء او كذا
فسرع بشفعة او ادنى
او حقة فادى سوا المولى
وان يدع ما لا موات نزل
وان يقل غصب شيئا فادى
لكي يجلد مائة او خمرة
وفي جليل المال او خطير
وفي درهم ولو كثير
وان اقر بكذا او بكذا

مال سوى صح

ليصرفوا ثلثه لأكلمه
الا انما غصبته من عمرو
بكر فبكر اخصه ثم ضمن
او قال من اهدىها ويدي
ثم ليخلف الذي ما ملكه
انزعاه ثم فيه اخصا
ورجل لما نذر ان خلفا
ثم لثان كلهما فليدفع
او لهما معا فيقسمان
فلي له والخلف للثاني
وما عشرين واحد لابني
فنصفها من اثني استقر
ويستحقها فيستفيدا
وان يخلف معها حديق
ثم اقر كل ابن منكم ما
من كل عبده ثلثه وبأحد
ونصف من خلقه قد بينه
عبد امره لغيره والثلثا اراها
فالعتق في ثلثه قد بينا
فهو كنعين من المأوى

باب
فسر او يحس فيه واذا
ميت وكلب يقتل
كقتل جوفه وخرفا قبل
وارثه منزله والالا
تفسيه بنفسه او وله
فا قبله او كلبا ذوا وغير
اقل من مال يكتفي بنفسه
اقبل بادي جميعا بنفسه
كذا بلا او اذن او وكذا

درهما او درهم فهو درهم
وان يقسم غولف الف
الف ودرهم له او آخر
مقدما فالغ ما عطفنا
فكلها من جنس ما سماه
فيه له شرك رجع اليه
وان يقل له على اكثر
من كثر في قدر او نفع
وان يقل له قدر
اكثر ماله على واحد
بل كل واحد له عليه

دونه
او تحاله خفض يعلم
بالجنس او الاجناس فهو علم
مكانه او كان فيه الاخر
عليه او في الالف الا مقروفا
او قال عن عبد له حواء
في قدر سهمه وقسم عليه
من مال زيد فيما يفسد
لحده فاقبل واحد من سهمه
كخالد البكرين على فادرك
تكن يا فقوله ان يسمعا
حوالته فيفسد اليه

ولثمان فعليه قرع
او تسعة ان قال ما بين
ان قال من عشر الى عشرين
في درهم على درهم
وفوقه او تحته او معه
من بعد بل او بعد كذا درهم
يذكر بل درهمان يذكر
وان يقل هذا بل لزمان
تغير بل شعرا جمعا
درهم او دينار او ايضا
درهم في دينار فهو درهم
الا اذا اجمع نوى بذاكا
وان يقل على في جراب
او ثوب في قندل او جراب
وفيه سيف وكنه امثيل
عبد عليه عمه او دابة
او فله فهو له فخر
وخاتم عندي فيه فص
وان يقل عندي له جنين

ما بين درهم له وعشرون
او من الى تسعة عشر كمالا
و درهمان لزمان يقين
او تحته او مع درهم او درهم
او درهم له اذا اتبع
او درهم قدره او بعد ما
او فله بل درهم معشر
هما مع الاول بل زمان
درهم بل دينار او ايضا
بان يعينه ما يشاء منهما
او بعد في عشرة كذا بل زمان
او الحساب الزم بحكم ذلكا
نحو والسكن في قراب
وفيه ثمر وكنه اقرب
وفيه ثوب ماله مثيل
عليه سرج مسرج اصابه
في خاتم بالاول الاقرار
ففيه ما الاقرار ايضا نص
في امة فيه له التملك
نقط

هذا منسوخ من نسخة
عبد بن عبد الله

فقط وان قال له دار
وقد تناهى القدر فيما مرته
بعون ربي سائل ان يجعلها
واحمد لله على التقدير
ثم صلاة الله طول الابد
والله الاطهار والانساب
ونابغ اصحابه وعثرته
ووافق الفراغ منه في احد
من عام اربع سنين ما ضيه
ناظره الرجي من الالسا
ابن احمد بن السعدي محمد
تقبل الله منكم

تجز الفراغ من تعليقه مساء الاربعاء السابع عشر من جمادى اول سنة الف وثمان مائة واربعمائة
من هجرت خير البرية احسن الله عاقبتها بخير وعافيه من كل افة وقتنة وبلية انه اهل الخير ووليها

بلغ مقابلة على اصله حسب الظاهر
والامكان نصي ان شاء الله
تعالى

الحمد لله وحده
والتصديق على اصله المنسوخ منه
في يعلم من الاصل الذي قال بناه عليه
لا يخلو من الغلط والتخريف
٢٤١٨

مؤلف الوجيز الحسين بن يوسف بن محمد بن أبي السري الدجيلي
ثم البغدادى سراج الدين أبو عبد الله ولد ٦٦٤^{هـ} أخذ عن
جماعة في بغداد ودمشق منهم بن أبي الفتح البعلى والحافظ
المزنى وحفظ كتبها المتنوعة وتفقده على الزبيراني وصف
كتاب الوجيز وعرضه على شيخه الزبيراني فاشتى عليها ابلغ
الشأن وله غيره أخذ عنه جماعة منهم يوسف بن محمد السمرى
والشرف بن سلوم وتوفي ٧٣٤^{هـ} ودفن بالساهل من أعمال جيل
تزوج له ابن رجب في الطبقات قال المرداوى في مقدمة الانصاف
لما وصف الكتب التي أخذ منها وكذلك الوجيز فانه بناءه على
الراجح من الروايات المنصوصة عنه وذكر انه عرضها
على الشيخ العلامة أبي بكر عبد الله الزبيراني فهدى به له الا
ان فيه مسائل كثيرة ليست المذهب وفيه مسائل كثيرة
تابع فيها المصنف معنى الموفق على اختياره وتابع في بعض
المسائل المحرر والرعاية وليست المذهب وهو يثير ان يفتح
الزاي وكسر الراء وياء ساكنة وراء اخرى واخره نون قرية
بينها وبين بغداد سبعة فراسخ على جادة الحاج اذ
ارادوا الكوفة من بغداد قاله في معجم البلدان